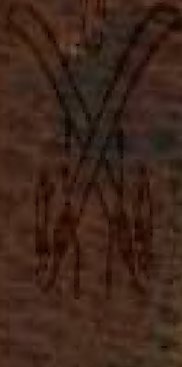


0141







Copyright © King Saud University



۵۱۳۱

مجموع فیہ ۲ (کتاب سیالہ)



ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه  
وسلموا تسليما طي

~~مكتبة~~  
~~جامعة~~  
~~الملك سعود~~

الموقف

~~مكتبة~~  
~~جامعة~~  
~~الملك سعود~~

~~مكتبة~~  
~~جامعة~~  
~~الملك سعود~~

~~مكتبة~~  
~~جامعة~~  
~~الملك سعود~~

~~مكتبة~~  
~~جامعة~~  
~~الملك سعود~~

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النطوطات  
الرقم: ٥١٣١ في ١١٤٢ هـ  
العنوان: مبعث جابر بن كعب اولا في سلم مكة  
المؤلف: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
تاريخ النسخ: سنة ١٢٠٠ هـ  
اسم الناشر: ---  
عدد الأوراق: ٩٤ م ---  
ملاحظات: ---  
---



صلى

وحيه

بسم الله الرحمن الرحيم **ر** وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

**عن رسول الله صلى الله عليه وآله**

**عن رسول الله صلى الله عليه وآله**

**مسألة** وثيقا وثيقا بلفظ وثيقا بلفظ ثمة على لوريه بلان وبلا  
 للذكر مثل حظ الأنثيين ثم عا ذرتهم وذرتهم ذرتهم ما ناسلوا وثر ما  
 منهم عن ذرتهم رجح نصيبه لذرتهم ومن لم يخلع ذرتهم رجح نصيبه  
 لمن عوا من أخوة أن كان له أخوة ورا بلاء هل ذرتهم ولا تفرغ الطبقة  
 السبل مع العلياء والبناء مع راياء إلى قسم الغني العيسر مع الطبقة  
 ما أوله كصفتين عليا ممتلئة عا ذرتهم ومن لم يخلع ذرتهم عا بنات  
 تنقي فاق لاخ واختين من كل الطبقة العلياء قسم فوقيت اهل ذرتهم  
 البنات صغرى عن ذرتهم من كل الطبقة العلياء ومن لم يخلع ذرتهم عا بنات  
 لها وبيت كذاها ونفقت لثانها من اهل السبل وهي كصفتها فقيها ذرتهم  
 نصيبها اهل العلياء وكذاها فاقوا ولا تفرغ السبل مع العلياء واهل  
 السبل بغيره ورا بلاء هل ذرتهم **والجواب** والله الموفق للصواب  
 كما امر الكلام ان السلي كمن متعارضان ومختر النظمي السلي لا تعارض تخصيمه  
 ما اوله وهو ورا بلاء هل ذرتهم فيما اذا انبى ذرتهم ويكون مخترا به  
 عن تحتهم فيكون مساو السلي فكذلك ورا بلاء هل ذرتهم اذا انبى ذرتهم  
 يوقد لمن تحتهم لانه لا تفرغ السبل مع العلياء فتراكموا الجار عا الفوا  
 عدا كاصولية مختر تعارض النصوص ان شروك المحبس كنصوص الشارع  
**وح** ما عارضة **فان قلت** لم ذرتهم الى تخصيمه السلي الى قلت  
 ولم تذهب الى تخصيمه الثاني وهو لا تفرغ الطبقة السلي الى قلت  
 ذرتهم الى ذرتهم لوجوه **اول** ان لا يفرغ فاض ما قبله اما بالتخصيم  
 ان كان ما اوله عا ما اوله بالنفس ان كان بملكا او بالبيات ان كان بملكا **واما**  
 بالنفس ان يخفوا التعارض ولم يفرغ الجمع لجل **الوجوب** الثاني  
 ان كذا الصنيع يقتضي عن السبل مع العلي وهو الموافق لغير الناس في

ومن

وجود

وسبل

مسألة

في سببي ترمعاتهم والعرفا باربه فويلاد ودرينا الاما فزرو وهو لا  
 له ولذا تجوزهم يقولون في يفة الرمايقو الا قرب بالاقرب والادنى  
 بل الادنى ويقولون في المرجع بلاء قرب بغيره عصبية المحبس وهو  
 ظاهر الوجه الثالث انه موافق لما ورد به الشرع في  
 اعتبار الاقربية وبينا انه قوله تعالى كتب عليكم الرضوخة والافريقين  
 وما ورد في الصحيحين في حديث بئر حاء ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 امر ابا لهيفة ان يتركها لغيره اقرار به ما عطاها الحسنان وابي ذال  
 انصر وكان اقرب اليه من باطن كيب لم يشرك معه انما مع كونه  
 فريسه ورسيم في حجره امتثال لقول الرسول اجعل في الاقربين قرا  
 نة في كل النزاع واي راي يقول راي اعقل القلايقو اجمعين واعلم الاولين  
 ورا فريه صلى الله عليه وآله وروينا به مع سبل عن ابي هريرة رضي الله  
 عنه ان رجلا قال يا رسول الله من اخذوا الناس بغير حق عا قال ام  
 لم ابرك ثم ادناى قال الفرق في شرفه يفرق ان يفرق بين  
 الولد بغيره طلة الرحم فان قلت طالعت من حرم بغير الشرط  
 وهو لا تفرغ الى نزلها فلما قلت اما المتفرغون بل يفرغ  
 عن كمال في حرا العرفا ولو كان لفظوا واما المتفرغون من اهل الطائفة  
 بغير فاسموا عا لم في قول المؤمنين لم عا اعقابهم مثلا وهو ليا سب  
 خفيف والكلام معهم في وجود الاول اية فيها سر مع وجود العارف  
 بلاء صيغة المقيس وهو لطيفة العلياء تحت الطبقة السبل افرى  
 في الدلالة عا الحج بصفة المقيس عليه وهي عا اعقابهم وقرها  
 لانه صريحة في ذل الجلاب هذا ومن لم يرى الجلاب في غير ما بين  
 ان يفرغوا بغير الله من الجاه بضعفة الدلالة بين عا الحج المكرر  
 من سببها ونقلها في المسئلة فتبين عا بفرق هذا الجنب بجرار



فلهذا سزايل ونوي عن ردود واما ان رتبته له والارزفه عليه في  
 علمت الرالان في وقت بعروذ كمال الشيخ العلامة بكتاب الرد  
 ادريوس من غير الفقار الملة في البالغ شيخ الخطاب فرائقه تفته له  
 جله دره ونقل كلامه في ذلك الموضع الاطاع اب عمواله محمد زهد الخطاب  
 وداو عليه وفراء وقال انه في كفاية وفراط با في ذلك ولو لا انها  
 ضعفا عن القول به واما في فالفة المسألة في الزهر حوايا القياس  
 المذكور واخلوا الى التقليل واما عن اذراع الى الموضع المختص بها  
 والواحد اذ ينفع ونسب الى غير الفقار المذكور على ما نقله عنه ابو  
 زكريا واما الخطاب في تاليه البربع الزاء فجه في الجسر الخامس من  
 التبيينات حري كمال الشيخ ناصر الدين في اللغات والوالد الزيد  
 الطبقة العليا في السجل لا يفرق مقام قول الواقي من غير انفراد  
 جميع بل في لترلة قوله في اعقابهم من يعلم ان يعرفوا اخبر  
 ورايت ان غير الفقار المالك في الزهر حوايا الله مكانة في الجهر  
 ارسلها الى الوالد تقض كلاما على الجواب الزاء نقله له هذه المسألة  
 وعلى غير وفي كلامه المتعلق بهذه المسألة واما المسألة الثانية  
 بالزء ذكر فيه متوجه غير ان ادر في نفس ازيفي في الواقي فيجب  
 العليا السجل ويز مسلة ان يشر الق لا يستقيما في ذلك الا في  
 ليع في فرفاد اول اول في الزاء بقدر لا يلين ورا انتقال الغصبي للوالد  
 في الناء انتقاله في الاول وفريقا مثل هذا في كمال المختص ايضا في  
 في مسلة زوات عن زير و محمد ان يكون نصيبه للفقار التي استقر  
 الرالد والشيخ ناصر الدين في ان استيعاد انتقال نصيب زوات  
 من الفقار انها من زلف في بظاهر كلامه ان ليع العليا في السجل  
 في قول الواقي في اعقابهم العليا في السجل وفي دفع قول زوات

في  
 المسألة في التالفة  
 من شيخ والوالد

في الجهر

في الجهر والرقم لا يعرفون الجميع من لعة في اعقابهم من يعلم لان  
 اخرى في القدر في عدم دخولهم من لعة في الزفاء في عدم دخولهم  
 وهو في كفاية لا انه في الجهر في الشيخ في الزاء في ما قاله  
 الجماعة ان ما في كفاية كيف استحققت في الشيخ في نصيب الزاء  
 لغيره فيم الشيخ في بظاهر انه لو فيم الشيخ في الزاء في ما قاله  
 هذا الاجود في الاتباع ولو مع ضعف الربط فيوا اسقاء على خوي  
 المعارفة وتظهر الرأية في المسألة على تفريق تسليم ان القياس في  
 يقال انهم فاسوا على مسلة فلفا فيم في السجل في الزاء في الزاء  
 عليها فان تزلنا وسلفا القياس ادر فينا الخلاف في الغيب ايضا في مسلة  
 التالفة وبقيت في كل الخلاف في حجة للمنطق والتشبي في اورد في القياس  
 وفلفا هذه الصيغة في ان تزل المسألة السجل في اخرى في ارادة التالفة  
 فيم ولا يلزم في بيان الخلاف في الضعيف جريان في الاخرى وهو تقدم  
 الثالث انهم فاسوا في غير منصوص عن الحكم فيه وبيان ان  
 ان يشر الزاء ذهب الرالد في كفاية من الجهر المذكور وعدم الما ذكر في  
 البصر في الاصل لا غير والمساء في المذكور ان اظهر ابل بظاهر عبادت في  
 في البصر في الاصل لا غير والمساء في المذكور ان اظهر ابل بظاهر عبادت في  
 رشر بظهر ذلك ونص في نوازله وفركت له في بعض فلفا  
 بيان مسلة في مسلة حيس له في جوا فيم وازيفي الناس اعرف  
 ذلك الجواب في ذلك البصر في العظم وشيخ في المقدم على ان تالفة  
 المسلة ردل حيس حيسا على ولو يقال فيم على ولو في كل ولو يكون  
 له من بعد في اعقابهم من يعلم ان يولد بعد ذلك او لا في توفي الجهر  
 في تالفة اولاد الجهر في الزاء في واحد من اعيان الولد في اولاد  
 ما راد والرد في الجهر في الجهر في ذلك فاجبت

3



وقيل انه ان لم يرد في العلم لان المحبس اذا منع الولد من ابيه  
لا مع غيره وانما قوله في علم اعقابهم انما هو عطف احاد على احاد لا عطف  
جمله على جملة وانما حجت بداية في قوله تعالى وهو احياءكم ثم يميتكم  
ثم يحييكم ولو قال في علم اعقابهم بعد انقراض جميعهم لم يردوا  
في العلم لان العلم انما يرد ما ذكرته وخفي الخالف في الجملة بالاية  
ليروى في ذلك ما وافق يقال ولزم الجمع بينه وبين ان المحبس  
يجعل في الاول انصره وانما محبس على الاية في علم نسوانهم ثم يردون  
فيما يقين وادرك الاية في علم بغيره حتى اذا قولهم بينه قول  
المحبس اذا انقضت ايام غيره الخ كذا يكون في علمه الله عند  
وراجع عليه متظاولا ما جاب فتصحت اعتراف الله بطاعته  
وتولاى بكى امته السعوان ووفقت على جواب المقتل فيه وهو مع  
ربه انقروا المسترلقة به من كمال الله عز وجل وعرف الناس ذلك  
عن من بهم موضع الاستدلال وانصب ولم يعاندوا انما ان ترد ذلك  
بيانا لما ذكرته من كماله من خالف فيه واعتراه من اعتراف عليه  
هو ما انصرف عنهم واما المعاندة فهو نص في قولهم في الله ان  
الرجوع عنه الى ما هو احسن منه وما اعتدى وما دلت له بشي  
من ذنب الرضا النوراني قال في بعض عباد الرزق يستحقون  
القول الى الابد والاصل في هذا المحبس انما محبس مائة الف فلو انه  
اليه واما انما في بيته ونزبه الى التقرب به اليه فيها يشاء من  
رجو القرب وان كان غير ما اظهر موجب ان يتبع قوله في وجوب  
كبيسه فان كان له قول محتمل موجب ان يحمل على الحق فتماته لان  
يعارض الحق ما اظهر محتمل كما غير اذا كان المحبس مات باذا انقضت  
الاصل ولم يبق فيه الخلاف في الجواب في المسئلة المذكورة لبقا عليه

وردها

وردها اليه وذلك لان المحبس لما محبس على نفسه وقال في كبيسه في علم  
اعقاب من انقضت من محبس احتمال ان يرد في علم اعقابهم بعد انقراض  
جميعهم وان يرد في علم اعقاب من انقضت من الرزق في جميعه لا  
لا احتمال اللب في الوجهين جميعا احتمالا وادراكا له لهما وكذا اذا  
كان من الالباق على حصة عطف جمع على جمع كقوله في قوله ان يرد في علم  
كل واحد من الوجهين لا ترى انما تقول ولو لم يعلم عشي من الرزق واد  
في ما توالى بعد ان يرد في علمه ما دقا في قوله وان كان كل ما واد  
منه ما في علمه يولد لا يولد تقول انقضى فلان عشي دور فيها  
في باقية فتكون ما دقا في قوله وان كان كل ما انقضى دارا فيها  
يما في علمه في علمه لا ترى وكفى من الرزق في علمه عز وجل  
كيف يكون بالعلم ان لم يحسب الاية لانه في علمه انما كل واحد من  
بعد ان احياءه فلان في نقصهم وانه اراد ما لم يمت منهم ادراكه في موت  
جميعهم والصيغة في البعض واحد بلوا ان كل واحد محتمل للوجهين  
للموجب في علمه ان يرد في الواو غير مرادة بل لا ترى وهذا من ما اذا  
كان قوله في علمه اولاد محتملا للوجهين فيكون في من مات منهم  
لولد وما يرجع على اخوته لان الولد اذا خرج بولد اخر لا محتمل  
في الالباق لان المحبس في حق المحبس ان يكون بينهم على تسهيل الميراث  
ولو ارادوا ان يرد في المحبس في يوت والده وكل اعمامه لئلا في علمه  
اولادهم من بعد انقراض جميعهم بل لا اختلاف في هذا المسئلة تطاول  
رفع الابن لما محسور في الراجعة ما الحاضر فلا با في قولهم محتمل  
للتاويل وفرد في بعضه في زمانه ان الرزق لا يرد في المحبس  
بهذا الالباق في يوت والده وجميع اعمامه وقال ان بعضه في تقف  
التعقيب في اللسان العربي دون فلا في علمه ان يرد في اذ قال



ثم عا اعطاهم اولادهم في انه لا يولد من اولاد في الحبس الا بعد انقضاء  
جميع الاباء والامهات له في ظاهره الا ان الحبس لا يمتد الى الفناء بل  
في ايمانهم وما يولد من اولاد الحبس ثم عا اعطاهم في الحبس ان يولد  
لا يولد من اولادهم في الحبس الا بعد موت ابيه ولما كان في ذلك  
حياتهم فقال هذا الذي اردت لوحي ان يصرف في ذلك فطعا بلما اقل  
ان تكون هذه ارادة الله وكان لا طرازا ولا رجلا اخوانا له بعد موته من  
اخيه وجب ان لا يولد في حياته من بين الحبس عزولوا الى اخوته  
والابناء وانما لقوا الله الامم التي حصلت عليه الناس لاحتمال  
رجوع قوله في عا اعطاهم من بعدهم في حياته في جميعهم  
والمسئلة ايمن زمان فحتاج الى الاستدلال على صحة وتبرئة الخلفاء  
بين الصيغتين وادعاء عا قول الحبس ثم عا اعطاهم من بعدهم في حياته  
انه لا يولد من اولادهم في الحبس فينبغي ان يكون ذلك في جميعهم  
والابناء ومقتضى الابناء في الخطاب ولو سلمنا ذلك لما كان اتباع  
في الابناء اذا اصاب المعنى اننا لا نقدر بمعا في الابناء لا في غيرها  
ولما تتبعنا في هذا دون معانيه لعماد الالهي كبر او لا يولد من اولادهم  
عز وجل يقولوا عبروا اما ينبغي زودنه لانه لغة في ظاهر الامر والمراد  
به الوعير والتمهي وقال لا يولد من اولادهم في الحبس فينبغي ان يكون ذلك في جميعهم  
هو منهي عنه وهذا من حيث انما عا اهل العراق في اعتبارهم لمجرد  
الابناء في الالهي دون معانيه وبالله التوفيق في ذلك انما يولد من اولادهم  
وانتفى ابر عرفة عا ذلك ابر من الذي في البيان وافتنى البرزخ عا نقل  
كلامه الذي في نوارته وقال بعد فقلت فجامر كلامه ان لغة الحبس  
فتمثل اذا تقرر ترجيح احدا لا يولد من اولادهم في الحبس فينبغي ان يكون ذلك في جميعهم  
رشد بعدا في الناس واستصحاب الحال السابقة ورجح فيه بانه

احر

طوام

احدا لا يولد من اولادهم في الحبس فينبغي ان يكون ذلك في جميعهم  
اللغة والعرب والعس في هل في على العرب او اللغة او الس في بانها  
احد واصحاب اهل العراق فينبغي ان يكون ذلك في جميعهم  
والعينة وهو خط في العقول لان الاحكام منقولة بعلة الابناء دون  
لظاهر حاله يولد الى الكبر واللعبة في البرزخ في ناس من ابناء  
رشد في نوارته قال ابو بكر في الخطاب بعد نقله جميعهم في  
العقبة الذي في ابر من الذي في الخطاب طاب النواز او لعل  
لنا في ذلك المفقود ذكر ان المسئلة ليس في نه للمفسرين واقتضاه  
بقوى المقام دون قضا ابر من الذي في الخطاب والراجح ما في البرزخ  
لان لغة الواجب لما كان فابلا لا في البرزخ فينبغي ان يكون ذلك في جميعهم  
الوافي اعتمد ابر من الذي في الخطاب في نوارته في العرف  
واستصحاب الحالة السابقة واحتمل في اللغة عا ظاهر اللغة واجمع  
بيري كلام البرزخ ان نصيب اخلا في في ذلك في الخطاب في الخطر فينا  
في رايان اذا انتفى في اللغة والعرب والعس في بانها في  
والخطاب في الخطر فينا في نوارته والراجح من الاولاد في الالهي وهو  
الراجح فينا في نوارته في الخطر فينا في الخطر فينا في الخطر فينا  
اعتماد ابر من الذي في المسئلة يلزم ذلك في الالهي في هو المشهور  
ويؤيد نقل البرزخ في كلامه دون كلام في اللغة في نوارته ونقول في  
طهر من في النقول ان جليها في الالهي في الالهي في الالهي في الالهي  
بالبرزخ في الطبيعة السعيل هل يولد من اولادهم في الحبس فينبغي ان يكون ذلك في جميعهم  
نقل في اية في الطبيعة العليا والنجيب با عا في نوارته في الالهي في الالهي في الالهي  
في الطبيعة السعيل في نصيب امله في نوارته في الالهي في الالهي في الالهي  
نعم وقال ابر في الخطاب لا عا في المسئلة في البرزخ في نوارته في الالهي في الالهي في الالهي











مسألة رسالة صرحت في تارة زوارق الاوقاف و فصل في بيان اعلام  
مروية الجزائر الزاوية والذاتية في هذه الرسالة المتضمنة  
وايض علمانية واجل اذ كيايه وفضايله الشيخ الحزن الحادى العلاء  
ابو العباس رايه احمر يزعم انه الله تعالى في رايه ما سمع له من  
انك راجع دية راجات فيضيه ذلك رايه مع الالية اب عبد الله  
الطائر فله ايجز كيايه وفضايله المحفوظ القاصد وازرعير الفطير  
و كما اطلع البشير علي وعلى بالرب وطهر له فيك من اللطائف  
لعمري سمع بهما برهاهاته المقالة لتكون كالمقالة كالمقالة  
والذليل لتلك الرسالة انقضاء اللصواب وتبيين للفقير وذكرى  
لاول الباب وانه في هذا على ما اورد عناء فيك من العوايد الخيلية  
المفرد المعرفة في الكتب الحرة عن انقضاء الابرار ووقوع الابصار  
بما كافي في طريق الانصاف منكم على الاعقبات و سابل زانه  
التوفيق للصواب وتبيين ما ترقى عليه في الانصاف وازرعير  
فالملة لوجه الكرم وازرعير فيا دناظرها الرأى الصالح المستقيم  
الغبارلة وقب وافي على نفسه في على ولربيه بلان وعلانية  
الذكر من اجله لا نفيين في عاذ ريتهم و ذرية ذريتهم ما نساكوا  
و منات في عذرية رجع نصيبه لفر ريتهم في فيليب في ذرية رجع  
نصيبه لمر عدا رافرة از كان له اخوة ولا اهل هلد رجة ولا اولاد  
الطيفة السعيل مع العلياء لا الانباء ووجود الابل في الحمر الارث  
بهر الطيفة الاولى في طيفتين عليا به ذكر ان وسعيل به بقات  
تغير فاة الاخ و اخفي ماقت اخرى البقات على فاليقنا ذوة الطيفة  
العلياء و اخف لى و بنت كمال و بقيق كالتق و هرة طيفة طيفة  
ميتا ذب طيفة نصيب فالاها بقوله ولا تترك السعيل واصل

السعيل

السعيل بقوله ولا اهل هلد رجة في اتي السعيل المذكور بانه لا اهل  
العلياء وقاله فيها يقال غير و فعله لا اهل السعيل فكيف الوضع  
فيها الرسالة المتضمنة رايه يقال يقال ان نكرم القارة فانه  
والجواب دالة الموجب للصواب كذا هو الحال ان السعيل غير متعار  
ظافر عن انظر السعيل لا تقارض بتعيين الاول وهو لا اهل هلد  
درجته بل اذا انبرد عن بوقه ويكون محتررا به عن حقة فيمكن  
مسار السعيل هكذا ولا اهل هلد رجة اذا انبرد عن بوقه فانه  
حقة لانه لا تترك السعيل مع العلياء فها هو الجار على الفواعل  
اراهولة غير تقارض النور لان نكره الحبر كنصوره الشارح  
و في الامارة افسول نداء المطا والضرط على لبق الواف وان  
لم يكن سرحا لغويا لفضله انقضاء امره عطيفة ومثله في ذل لبق  
المرح وغير من المقربين انصار له في الذخيرة ولزلة غير عز قوله  
توخل قوله بلا هل رجة بالضرط وكذا هو قوله بتوصيه الاول  
على مراعات قوله فها هو الجار الى ان قوله بلا هل رجة على وقوله  
ولا تترك الخ خاها اذ هو اهل السعيل في الاصول عن التقارص  
از ينصحا عموما وجهيا بشهادة قوله فيما يليه في فصحة الاول  
الثاني اذ لا يكون كذا بلا للتخصيص بالاتي والى اليوم الودع وهو  
واخ لا اهل الودية على في الاصل ولا السعيل ذاه بقات الميت على  
غير عفت واخوة الطيفة العلياء بالنعس والفر في الاصول مثل هو  
الرجوع الى التزج وتقرر ريتهم في اعمال التلييز ولور وجه اول  
الفا ادرها واز اطلع الف لم يلمح في التخصيص في ما فصح  
الاختلاف في حجة الثاني دور الاول وان كيت به انقضاء السعيل والعل  
ولا تترك نصيبا مقدم على ما لم يترك لافاذا اخرضا المسئلة فها هو الفواعل  
لنصران فخرج السعيل منكم ودايو وانها لنعس اخرضا مساهرو بيان



ذلنا بالظن القاعرة <sup>ال</sup> لا ارباز حقيقه يفتح از قوله بلا هل درجة طبع  
 ذكر عبثا والبايدة التي جعله له <sup>في</sup> الا حقا ربه غير حقيقه غير حقيقه  
 لانه طاعة من الشيطان الاخر يقال الالف ادر الا لا ينزل الا يقال ان  
 الفدر منه التأثير من الالف الايضاح كما هو داب حقيقه العشره باقطة  
 حلاله لاننا نقول من اخرج عن ذلك لانه سوف <sup>في</sup> الوهم <sup>والا</sup>  
 والاعمال وروح الانبياء الغور <sup>في</sup> الايضاح للمختره والمعتقد لا يبع  
 من ذلك مثل تعقيب اللغز لم ادره وتأثيره بما يقع الاحتمال عنه  
 ويحجب ما يبينه عليه كالحجاب تعقيب جملة ولا تترك قوله ولا  
 الايقان مع الابا. الرما انفسه ذلك ما لا يطاق فيه واسا صنيع فالب  
 المنع بانه جار على القاعدة لانه اعلم الكلامين والعلم هو العباد رتبة واما  
 بالظن القاعرة الثانية والثالثة بلان قول الوافق ولا تترك الحقيقة  
 الطبقة الصعبة العلية لا يتروى كونه محصا بقوله من رتبة غير  
 ذرية رجع نصيبه لدرجة وبقوله من رتبة في رتبة رجع نصيبه لدرجة  
 من اخوانه اذا قلنا ان اول الموفى عليه بعد سوتة من رتبة مترتبة في رتبة  
 وان كان من رتبة علانية وكذا لا اخوة غير مقرر بظاهر هذا العلم فخص  
 بامر من رتبة قوله بلا هل درجة بل هو اما اسلم ان التحصيل انظرنا الى  
 كونه مستقلا بعبارة الاخوة وانهم من النسبة الى اعرافهم كما  
 اشار اليه السالحي في موافقته اذ خصه بلا فرة لمقرم دكمه ان  
 نظرنا الى الخطا واللغة لغة كما عليه جملة من رتبة من رتبة الادل يفتح  
 من رتبة الادل للقاعدة الثانية والثالثة يفتح للقاعدة الثالثة لانه اقل  
 تحصيل واسا صنيع الشيخ بهي تقديم العلم المنصور او لا كثر تحصيل  
 كما يقال له من رتبة ان لا يحصى قول فالب الصنيع اذا الى يرفل  
 والاخرة في قوله بلا هل درجة لا يرفل من رتبة من رتبة من رتبة  
 لا يشار له اللغة اما طاعة واما بالتحصيل لا يفتح فيه ترتيبه عليه

ومن يعلم ايضا انه لا ينزل عليه ما ذكره الفراء من رتبة الوافق اذا اشتهر  
 رجوع من رتبة الميت من غير عطف لغير حقيقته اشتهر به اخوة در رتبة  
 علمه مثلا لعل للعبق على الخ مواء لان هرايبها اذا لم تقع فريضة كما انه  
 اراد به غير حقيقه كما هنا لفسا يراي يقول قول الوافق والانيق وخر  
 والاخوة بغير الحقيقه فيكون الراد من اجل الرتبة من رتبة من رتبة  
 بلا ينقص الا ينزل في حقيقه اذ قال الاخوة وتنتي بل العلم لغيره من رتبة  
 افر دوما ينقص الا لبقا ان اليه هرايبها عود الترجيح للعلم بكونه امر  
 بالمفرد حقيقه نقله ينقص الا اسلم ان رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
 الحاجب وذكر انه علمه بتجسس قوله تعالى وان جمعوا بين رتبة حقيقه على ما  
 او ملكك انهم دال على الاباحة اما اخوات وغيرهم اجتمعا وانفرادا  
 ولذا قال ليرثنا عثمان رجع الله تعالى عنه لما قيل عن الجمع بين رتبة  
 ابائهم اية وحر مقرر اية والانيقان عودها وجه كالتن في رتبة  
 لان الاول عام في الحر ابر والاما خاصة لمائة الجمع والثانية بالعلم من رتبة  
 رجع العلم لا يتل محرمه لان رتبة الجمع بهي من رتبة عليه بالخصوص  
 وتليها من رتبة عليه بالعلم والاول اقوى من الثاني وامر من رتبة  
 ونظري حريق من رتبة دينه بافتلوع مع حريق نصيبه عليه الصلح  
 عن قتل النساء في محل الزنا تعاطيه من رتبة الضمان جزم الامام بالا  
 وكثير من العلماء الاول وقالوا بقتل الزانية للمعنى الذي ذكرنا وتزنية  
 ان تقارن العام من رتبة في مقابل من رتبة عن غير عطف ولا اخوة ولا  
 ان الثاني دال على الحقيقة والدرجته الميت له بالخصوص فيجعل يعرف  
 به وبها العلم الاخر بهي عود على الطريقة السانقة ولا يلزم من رتبة العلم  
 الفاء ادر هرايب الشرط فالب ما حقيقه السمع ذكر رتبة ولا تترك رتبة  
 عن بلا هل درجة لا يرفل من رتبة في حقيقه حقيقه دالة





لكونه لا ياراد فاما رتبة هذا العلم الكار فربما من زورود العلم على سبب  
 فانه بحيث يكون دخوله فيه كما قاله الشيخ السمع لانه يعبر به اقل  
 بحدوثه من ان يشار اليه الشيخ في سبب العلم من ان يشار اليه في سبب العلم  
 لما قبله بالنظر في رتبة العلم لا يوراد عليه عقل ولا يبصر عليه نقل ان  
 ترسب الطائفة فيه مانع من ذلك حسبها تقريره على العلم فلا رقت  
 في نفس الشيخ نظر في الشرطين واضرب عن قول الوافي لم يرد من اخوته  
 ان كان له اقوة مع ارضائه المرتبة مفرقة على العليا وعلى غيرها من رتبة  
 المرتبة فلا رتبة ان لا يتكلم في الشرطين لا يبرر البراءة من ذلك فليس  
 كانه ما العلم فيها مما لا يبرر له لانه لم يرد من رتبة العلم على العلم  
 ولعل موجب اتفاقه على ذلك هو ان الجسم المستوفى في استحقاقه وحسن  
 الجمعية لا يرد قوله من اخوته ببيان لم يرد من ذلك قوله ان كان له اخوة  
 والوجود في التاركة اقل واحدة غير انهما ان يجمع استحقاقهما امر  
 واحد لا يتكلم فيه و عند ذلك لا يرد من الاستوفى ليس بواجب وبقي  
 الفطر وهو الرتبة المختارة جوازا عن المسئلة ان لا تفتت ففما في حاجة الى  
 الرتبة ما تفتت عنه اقله وقول الوافي تراخيه لا يرد من ذلك لانه جمع  
 مخالف لمرتبة وهو على قوة قوله لكونه رتبة تراخيه بناء على الراي  
 المتصور من ان رتبة العلم اعداد لا يجمع بين اول الموجود من ذلك  
 الجنس وادراكه ولا الخزان الصنع او غيره كما لا يبين جدي على اولاد  
 ان كان له اولاد والافعال كما لا يمكن للجنس الاولاد وادراكه لانه لا  
 يستوفى لغير الجمعية وهذا المثال يواز ومطابقا في هذه الفارقة  
 بل رتبة المسئلة كانت ان تكون معلومة بالضرورة ان المراد الجنس في حق  
 اي فرد منه و اما قوله ان كان له اخوة فالمراد الجنس ايضا والقبض  
 بالجمع لمخالفة السابغ ولا يقال ان الجمع المستوفى ولا يجوز ان

يخصه



ان يخصصه ان الواحد والادان نفسا للجمع لا تخصيصا وهذا هو العبر وبقي  
 وبين الفرد المسمى بقر وخصمها ذكره المولى سعد الدين في شرحه  
 لانا نقول ما في فيه ليعبر عن التخصيص في شئ ١٢٠ ضرورة ان  
 يكون المراد بالجمع ان يظن عليه الجمع موجود في شئ ١٢٠ من حكمه ١٢٠  
 وادراكه في ذلك قوله جلان يركب الخيل والماركوب واحد او اعدا  
 عدوت المراد لانا واحد وان كانت بحيث لو وجدت في ركنه في ذلك بلا  
 بعد هذا التخصيص وانما هو ككثير الخص في فرد على ان الجلال المحل وجبه  
 القول يجوز التخصيص في الجمع الواحد بانه بالنظر في افراد اعداد كثيرة  
 وهو الذي يبيننا عليه الكلام وينتج التخصيص عليه على خلا الراي في  
 مراعات لغة الوافي اذ يصرح بكونه تارة في هذا القول في المراسم  
 منه انما هو عن النفاذ وما على الراي الا قوله هو انفراد مجموع  
 بل ينتج الجواب باختصار لا فاق يخصص اخذت الا على القول في اعداد  
 فصر الوافي ان اعداد اربعة وهي مسألة جلية وفرد طناها في غير هذا  
 المحل وادراكه في هذا الما يحتاج اليه فيها فاما في بيان لتكون  
 كما للمقدمة لذلك فيقول قال القاضي ابو الوفاء في رتبة فرد من  
 لا خلاف ان رتبة العاشر المسموعة انا في عبارة في النقص فاذا اجمع  
 الجسم على ان يخصصه من ارادته بلغة غير محتملة فيه على اذ قال في  
 افراده منه وفيما عتبر ولم يفت لنا مخالفة تصه واذ اجمع على ان يخصصه  
 بلغة محتملة للرد في جميعها وجب ان يخلص على ما يخلص على ان يخصصه  
 اراد من محتملة لغيره مما يعلم من قصه لان يجمع العاشر لا يخلص  
 مما يعلم من قصه واعتقاده ان ذلك هو قولنا الراي على ان اراد الجنس  
 من قوله كما خصصوا يجمع لغة الخالف بما يعلم من ظاهر القاسم الجمع











ما ناسبة فيه ولا تتعلو الاخرى به فليحذر من ذلك في التصريح عليه  
 الام والافوات فيفتح المطلوب واما هذا فاجمع على معناه ودال على  
 المبرد دلالة فيكاسية بلان قلت قلت فيكون ان يقال ان التفسير  
 بالجمع مما في فريضة ما ذكرت من القياس على ضرب من التفسير للرجل  
 ولم يتبرح الا لو احدهما على ان التبرج لو احدهما ليس شرا في التبرج  
 قلت لا ادلو كان كذلك لكان اللب في استعماله واحدا ويجوز  
 على الجمع والمراد من مسئلتنا ان الحكم على في الجمع وفسمى را على ابي  
 من جمل استعمل اللب في حقيقته واما في هذا اخر الكلام  
 على مسئلة مراعاة الفصول على الاجزاء في غير هذا الموضع ملحمة  
 مرتبة على هذا المصنف وفول المصنف ان شروحه لا يحسن كنهه  
 السار على ما يقع به ما شاء استعملها فيه من وجوب البناء  
 حق بغيره بان ذلك لا يصلح على اللطال السابوق والتا في والله  
 تعالى اعلم انه مثله في احكام الفاعل والفاعل والمجرور والماضي  
 بعضه في غير ذلك من احوال الفاعل لا اجرا لئلا لا يحكم على  
 الفاعل الكتاب والسنة في حيث كونه الفاعل غير مسمى  
 في هذا لا غيرها قلت مثل هذا قوله في اجواب في اول جواب  
 من مسائل الوفاء من نوازله فقال فووقع لغير واحد من مقتضى اجراء  
 عبارات الوافقين على الفواعل الا حالية في مثل هذا يقتضي الرجل  
 الفاعل على الفاعل وقران المصنف الاما التفسير للمصنف في اخذها بها  
 جميع في غير السمع من كلام الضعيفين والوافقين في فواعل غير الله  
 الغير فينبول فواعل الصلوات فلا نص في عسرة لا يجوز نسبة التبرج  
 والامراة بغيره البعض او غير الغير البعض غيرا حقيقين  
 لا مكان الفعلة او الفاعل او الرجوع الى الاصل كغيره من الازواج والنفق

بما ينبغي

بما ينبغي او ابراه معارض في المسكوت افوى او معر اعتقاد العكس  
 ان غير ذلك فلا يقتضي في التفسير ولا يبعد في الخلاف وفوقه ان اللب  
 المتشهور في ذلك فمفهوم من الخلاف المتشهور والمستثنى ما اذا  
 بهو وفوقه ان الاول او اذا قلنا وقلنا في معناه ان فاعله او  
 حربه مع المصنف التقي الا ان العمل في المصنف على خلافه فغير  
 المتشهور المصنف را ما ان غير مسمى بمصنف في معناه المرونة في بقاء  
 مسائل الشبهة فاما في العمل بمصنفات المرونة هو المصنف  
 من حقيقة ابن زبير وغيره من السميون وان كان ابن زبير يترك ذلك  
 فلا بما يعمل السميون اجملة انما هو على الاول على اعتباره وفوقه  
 شيخ الاسلام ابن تيمونة في جوابه ان من اول مراركة الفاعل بما كان  
 لغيره را ما ان غير مسمى بمصنف السماع في العمل بمصنفه ومفهوم  
 وغير ذلك في قول من لا يرضى عنه التوفيق وادخل الفاعل في غير  
 فاعله غير مسمى بمصنف لا يتوقف في اعتبار مضمومات فيودع  
 لانه تراهم كرمون على زيادة في غير لفي ما يجزى من منه وتراهم فيكون  
 عن ارادة التجميع على مضمون ويعرفون ان ذلك مضمون في المصنف بل هذا  
 ليعني موجود في علم وراهم ويقع الا عراة منهم كغيره على من في  
 في غير محل الاضطرار والخلو في كل التفسير فاعله يتعلو بالمصنف واما  
 الاخذ بالعموم واما في الكلام ودلالة الاسطرارة بصنيع الآية في تلغ  
 الا حكام من مسائل المرونة شاعروا بحدة الاما لعدم ملائمة  
 را في الصور الشاذة التي ساطة ان لا تقتصر في الكلام فان الاستناد  
 السماع في موافقته جرح باخرجه عنه فابلا في المسئلة الفالسة  
 من مسائل العهد ان اللب في حقيقته نخر حاله العربية را  
 ينظر في امر اخر من خطابهم ايضا لانه الجير الفقار وهو ان العموم



بحسب الوفايع نخرنا حراما باعتبار ما نزل عليه الصيغة في اطل الرفع  
 وهو الزن قصه / واصوتيون فقالوا يا لمخصيه يا لعل والخسر وغيره  
 من المخصصات المنبذة وما نصحها باعتبار الفا حد الاستعمالية التي  
 تفصح العوايد بالقصر اليه وان كان اطل الرفع ليس كذلك وحذا  
 استعماله ولا اول فيايع ولا استعماله مفع عند التعارض على  
 الفاعلية في ذلك ويان ذلك ان العرب قد تطلوا الفاخر للمعوم بحسب  
 ما قصرت تعميمه ما يدل عليه معنى الكلام خاصة دون ما يدل عليه  
 اللفظ في حالة الاستعمال في انها تطلق في تعميم ما يدل عليه ما دل  
 الوضع على حسب ما يفتخ الحال في ذلك وقد تفصح بالعموم هنا  
 ما يدل عليه اللفظ وقد نكر اللفظ عند اراجه التعميم كقولهم فلان  
 بكذا لم يشر في الموقب وضرب زيرا الطحور والبطن بالعموم انما يعنى  
 من مفاصل الاستعمال فاذا افلوا ان دخل اراء اكرمة فليس المتكلم  
 بمراد قال ان يخرق في قولهم ليخبرني جميع نزع البرار وهو فيه بغير  
 ولم يخرق تعميمه لبره ولو قيل انهم لا يبرن في المرحبة بضمهم بل  
 يدخل الامر في ذلك قال بكثرة ما يدخل في من جملة البار فياقت  
 لا خبار في قولهم فلان خلقوا كل شيء بلان العرب ما تفصح ذلك ومثله  
 والله بكل شيء عليم وان كان عالما بنفسه وجماعته وحاصل طار  
 الامر ان العموم انما يعنى بالاستعمال ووجوهها كثيرة وظاهرها  
 مفتحيات الاحوال فانه قوله نرس كل شيء بالسر في يفسر نرس السماء  
 والارض والحيوان والانس والافصود ما نرس عليه ما شانه ان نرس عليه  
 ونزله فلان ما صحو الازن في ما سمكتهم ونزله لعل على اعدى جمعة  
 استفتنا هذه الاشياء بحسب اللسان هذا اطلاق العرب في التعميم  
 وهو اذا اثار في عرومات الشرع وفرضه لها فيه نرا حل را حول

عليه

عليه قالوا انما لا يخطى بيان المتكلم على مقرر انما لا خط را حول اللفظ  
 عليه الامم الجوده مع مجرد اللفظ كقوله ما الله عليه ولم ايع ايضات  
 دافع ففصح فلان الفزان فروج الملكا عن ذهن المتكلم والمستمع  
 عن التفرخ للربان ليس بغير بل هو الغالب الواقع وتفيضة هو العرب  
 المستبحر وكذا فلان غير ايضا وهو الوافق لعمدة العرب وعليه  
 حمل كلام الشارع ولا يروى اطلاق في تفرخ في المسئلة مكتوب فيه اربع  
 ورفات من الغالب الكيس واورد ما طاهر في جانب ذلك ما ورد عن السلف  
 واكرمه على عادته واجاب عليه واورد ما لا حول ليس من ان الغالب واحد  
 في الحكم في بني الخلف بينه وبينهم بينه عليه حكم ما نعم اختلفوا في  
 العلم اذا جبه كل معنى في احوال في نرا السائل الخطر في البرزفا والخلاف  
 فيه في طاهر لا امر شيع لان غلب الادلة وعمره في القوميات فاذا  
 عرفت من الخلف فيه رجميع او غالبة منه طار يطلع السريعة  
 فتلها فيه ومثل ذلك يقال في المظلمات فاذا عرفت المسئلة على حد  
 را حول بيور لا شك في المحفور وطارت العمومات حجة على كل قول في  
 ذكر ما يوافق مراجع وما ذكرته هنا انما هو ما يعنى لك في عبارته  
 في غاية البسيطة وجه الله تعالى ونقصانه وحاصل ما يقتل  
 عليه ما نفلنا ان المتكلم لا يدخل تحت عموم كلامه وان الصور النادرة  
 لا تدخل تحت العلم وان التخصيص بالخسر والفقار وما استبقي من المنفصلا  
 لا يحتاج اليه لان العموم انما يعنى بالانحى لتركيب الكلام وما يقتضيه  
 حاله ما يفصح عنه عادة لا بالانحى لللفظ العلم مجرد اعر التركيب وهو  
 بحث نفيس وعليه فان دلالة الاشارة التي يثبتها الاصوليون لا غير  
 به لانه لا تفصح عن اللفظ ومثله ما قلناه الفراء وتلهم ان نرس  
 نرا الكلام اذا نرسو لعل في ما ياتي به في معنى غير وذكره الفراء في فوائده

اعني  
 ان ابن رستم تلمذ  
 لعل في



الصلاة واعتبر فيه على احتياج من العرب في تفسيره الفاعلة بان  
 كلام العلماء على خلافه وذكر ان ابن الموار قال في قول المروني وفي الكتاب  
 حله يعني كلام الامام في غير سورة انه اشارة الى عموم وانحر الايام  
 وانما جازية لنسب الاولياء لا لبيان زيجاج وبنوا وامه اللوان  
 العمود في موضع منه اعتبارها ونحو ما لصنيع المتأخرين في مسهل  
 المروني وخدم على خلاف الرابع اذ شيعته ولذا في الزوج تسليم  
 شيعته ولها الشراء والبيع وما ينفق الزوج من ذلك ولا فرق  
 بين الزوجين في الغيبة في موضع هذه المسئلة انه ليس له ان يظلم عليه  
 وانها ان تدخل عليه الشهود في عيبته وهو في غير واحد من  
 الامر لم يبين ويقوع منه ايضاً ان ليس له منع من القول فلاب  
 حكا، حاجب المخرج بضم ونحو ما حكيت فيه بالفتنة  
 ولم ارجح ما حكاه حاجب المخرج كبت فيه لفا في الجماعة تقول  
 مصوب ما حكيت به وحكا، عن ابن عمر في ما نظى ما كان هذا المأخر  
 فان الاولين من لوازم التجارة والاخير من احوالها في اذ لا يظلم عليه  
 فحارة ومع ذلك يفر منها على النصوص وجوب الكتاب تراولته ايضاً  
 الاعلام وتفاوتته لا يبارك الله في حق حوله الاوهل بغير وانظف  
 وينوا مسئلة وخصوا عامه وادعوا الجمله وخصوا الجمله  
 مسئلة واقاموا دلائله ان يكون بعبارة المسئلة في تلخيص الكلام  
 اذا ما انقوى وسكتوا عنه هو طلب العلم ولبابه فلا يرد صحيح  
 نقض على الاستاذ على ان الشيخ احمد بن مبارك مولد في كتاب لا يبرز  
 يسمي للاستاذ في اطاره من العلم وبث فيه في جميعه الى ان  
 عروة في مسألة له في كون قول الامام حقيق بليراجع من اراد  
 تحقيق ذلك واما النكاح والقياس بالكلام فيه منهم فيه تحاية

وفتقنه

وفتقنه كل عصر تتماوز فيه الفتاوى فمنهم انهم عليه ومنهم انهم  
 المشنع على من التفت اليه والحوية المسئلة والسلكة ومنهم انهم  
 بل لا يعمل ولا يعمل ولا لرفع مقامه والى تلحقه للقياس من انهم هو ان  
 القياس يظلم كما حرر في سماع ابن مرسر وفي جوابه تقرير البريل  
 الواح المقلون على جواز النسخ في ما عدا الزوجين بل لا خلاف في  
 على ما يظلم بيسر في حكم فضيلة ابقراء على ما اقتضت الدلة الشرعية  
 من غير نظر في قول غايروا بيسر في مثل الحكم الذي عليه امام من لاية  
 في واقعة استنوا الواقعيين في البرك من غير التفت الى ما تقتضيه  
 الدلة الشرعية وما لا خلاف جزئية تحت كلية والحلا والقياس على امر  
 الاضلاع اما لا يشرى في اللقح او لا يقتضي لافقائه في معنى كلف  
 وتفاوت طبقاته والقسم الثاني في يفسر الى قسمين باعتبار انما  
 الاول ان ما يوجزه في الواقفة ويوجب للمام في نظريه في قوله وفي  
 عليه وظل ينسب للمام ويعرف قوله لانه في جمل قوله او لا فومان  
 شايه ما تقدم لقواعدا المراء ونسبه للمحققين واولها ما صح  
 ابن المسمع زانه قول للمام ولا ينسب اليه مطلقاً بل يقلل قوله المحرم  
 والاشارة من نفسه في هذا القياس ان يوجب للمام في مسألة قولان  
 ويعرفه في نظريه قول واحد في احد القولين اني المواقف في  
 النسخ بطريق القياس فيكون المطلوب به ترجيح احد القولين الاظهار  
 المحكي على قول القائل في سماع ابن مرسر في جوابه المذكور ما اذا تقررت اهل العلم  
 الا وهو انما يلجأ به قطع شرعي ابقراء انما يجوز للمجتهد المطلق  
 قولاً واحداً لانه من احوال الفقه العامة المختصة بالمختصين ولا نزاع  
 فيه يعرف الا ما نقله ابن عمر في عمر النسخ زانه يجوز القياس فيها لانه

عش



فيه لفظ بالفتح زغير مراعات فواعده قال وهو قوله وفعله ولزاد  
 عيانا في مرار كنه له اختصارا في م كني من على المذهب والضم  
 الثاني وهو القياس على وقايه الامة لتقصي فواعدهم بفعل يجوز  
 للمختص به في ذلك المذهب وهو مسأله ابن ريسر والمأزب والنوع  
 واخر الامر بقبلي والافان لسمي كما عزا لهم الشيخ ابن عرفة وقيل  
 يمنع وهو في ابن العريحي فيقال ويقضي ثم يقتوي مغلر بنسج  
 انما رلة فان فاسر على قوله او قال في نزهة احرار وهو مقدر واعترضه  
 في التوضيح فقال والافان جواز للمطلع على مراري امامه واعترضه ايضا  
 ابن عرفة بادابه لتعظيم الاحتكاك وبانه خلاف على منقرض اهل المذهب  
 كما ان الفاسم في المرونة في قياسه على افوال الماط ومما قرىهم كان ريسر  
 ويزاد فيه بل في نامل كذا ابن ريسر جده بعد اختياره را بتمحي لحياته  
 في فصل الاموال افوال الافان الخطاب وكان السميني خليله وابن  
 عرفة في بيضا على كذا الفراء في الزخيرة فانه في ابن العري  
 فاذا انظر في هذا جميعا باحول مذهبته فسميته اليه كنسبية  
 المختص به في اصول السمرية وهذا يجوز له التخييل والقياس وحي  
 جميعه مما يجوز له لانه كذا في ابن ريسر في الفراء على الثاني ورأى  
 مستكرا وجزم لشيخ الافان في جوابه المذكور محله على غير المختص  
 في المذهب بعد ان قال طاعت عدة من تواليه ابن العري في اقره  
 هذا لاني تواليه كثيرة وابن ريسر الذي نقله عنه عن ائمة عار  
 بمحط من هذا ان المختص في المذهب يجوز له التخييل اما القياس  
 او كالمستحضر الواجب وهذا في بابي بطلب به حكمه اما ما يطلب به  
 ترجيح قول اذ وهو ناسا افسل هذا القسم فالط انه في

بالمختص

بالمختص المذهب بل يكون لردونه وهو مختص العقوى منزله ملحة  
 يقتدر على ترجيح الافوال في مذهبهم بعرفة ما هو ادرى على اصول  
 امامه ما ليس كذلك قال ابن عبد السلام وهو الرتبة غير معروض  
 طاحيه وان كان قليلا فان فلفس ما نسب لابن ريسر القول  
 بالقياس على فواعده الامام وانه عمل بزيادة محال لظاهر كلامه فيمن يحل  
 للعقوى فانه قسم الجماعة المنسوبة الى العلم الثلاثة افسل قسم  
 اعتقد صحة مذهب ماله تقليدا في جميع افواله وافوال اصحابه  
 ولم يتوقف في معانيه بتميز الشيخ في السفيح وحكم هذا الطائفة  
 انه لا يصح لها العقوى بما علمته في قول ماله او ادرى اصحابه اذ لا  
 على غير ما يحسن ذلك والعقوى لا يصح مجرد التقليد وبه لها في فاصلة  
 ان لم تجوز لتستقيم الا في ما جعلته وكذا ان ترتب بغيرها ولم  
 يدر غير هاته الطائفة فله ان يقرر لها ما جعلته وان كان في ذلك  
 خلافا فان الحق منع بعلمه بزيادة وبما حكي في ذلك حكم العلم اذا  
 سأل العلماء ما فتلفوا عليه بفعل ما قدر بما شاؤا وفعل المختص بما قر  
 بقول الاعمال وقيل بزيادة على الافوال هذا حكمه والضم الثاني في  
 طائفة اعتقدت صحة مذهبهم في ابدان لخاصة امولة ما خربت  
 انفسهم جميعا في دافواله وافوال اصحابه وتوقف في معانيه وعلمت  
 الشيخ اخبار على اصوله من غير الا الا لم تبلغ درجة التحقيق بعرفة  
 فيا سوا الجروع على الاصول وحكم انه يصح قسم العقوى بما علموا من  
 قوله وافوال اصحابه والافان في فاصلة اذ قد كانت لهم صحة ولا  
 يجوز لهم العقوى بل لا جتهاد في لا تعل فيه فانه قول غير من  
 اصحابه اذ ليست من كل لهما للاث لا جتهاد الذي يصح له لهما فيا سوا



البرود على الاصل واما القسم الثالث وهم زراد على من قبله ببلوغ ذرية  
 التحقيق بعرفته في قياس البرود على الاصول العلمية بالحق والفرار عارفة  
 بالثاني والثالث والقياس على المبدأ والمحل والعلل والحدود وبالقياس الوارد  
 على الاحكام والقياس على مسمى من معلوم وبافعال العلل والحدود في  
 بعرفهم من مسمى الامصار وبما انفقوا عليه واختلجوا به وبما للسان  
 لم يقهر به معاني الكلام وبوضع الادلة في موضعها وهو لا يسمي لهم  
 القوي عدس والقياس على الاصول التي في الكتاب والسنة والجماع  
 الائمة الى كلامه فان كان كلامه انما يسمي القياس لمختلف المذهب  
 الذي الكلام فيه وهو من اهل القسم الثاني اذ قال فيه لا يجوز له القوي  
 بالاجتهاد فيما لا يعلم فيه نفا فلست لاجتهادات لان الاجتهاد  
 والقياس الزنا نفا عن الطائفة الثانية هو الزنا اثبتة للثالثة  
 وهذا القسم الاول من القياس المطلوب به السعي الى حكم القوي وانما  
 في علم نبوته للثانية واما القياس على قواعد ما فهم به هو سلك  
 عنه وفريقه في غير بعمله كما وقع واجاب بسعيه في سلك  
 عن هذا السؤال بان مسمى قوله في لا يعلم فيه نفا انه لا يجوز ولا  
 بالبرود وما يقول في نظري واما ما يدخل تحت عموم لفظ العلم او قياس  
 على قوله فله ان يعني به بهذا الاعتبار وهو ان كلامه موجودا في  
 كثير ما يقول وبما على ما في رسم كذا وعلى قول بلان كذا وللحق هذا  
 العلم القول وبقول موضع علم ابن العرب هو الطائفة الاولى والمحال  
 ان الطائفة الاولى يجوز لها القياس بل هو القوي لانه يسمي طائفة  
 على حجة المذهب عنده والطائفة الاخرى يجوز لها القياس على قياس  
 ائمة بسمط الاطاحة بمرادهم حسبها تفهم وما اصله ابن ريشير  
 من ان القوي ومثله الفضا لا يستحق اهل الجعفة الاول هو والله اعلم

افعال

اذالم

اذالم يستحق الزمان من يصح لزال اما اذا السعي فلما لم يزل في ذلك من تعجيل  
 الحقوق كما قاله في ان ذكره عن السعي انما يزيد سرانه اذ اعرفت  
 الدلالة في جهة افهام احكامهم واذا حوروا لفساد خبيثة  
 جماع الحقوق ويلزم مثل ذلك في الفضا وغيرهم ليل انضج المطام فان  
 وما الخزان احراز الجاهل في هذا الجاهل التخليق مسمى وما يلا مكان الى  
 كلامه ونكير انه لا يسمي توليد اهل الثانية مع وجود اهل الثالثة ورفه  
 يسمي بقدرها حسب نقله في الجواب المذكور عن الفاضل عياض وكذلك  
 برقه في الاول مع بقدر الثانية ونقل فيه عن عبد السلام انه قال لا بد  
 ينفع ان يولد في زماننا قسرا من المقلد من سافر له على الترجيح من زواوال  
 بان ذلك غير معلوم وان كان قليلا وقال ايضا واما ان لم يكن شجرة الرقعة  
 فيظهر ذلك السعي من اختلاف بينهم هل يجوز توليدته واما القسم  
 الثالث وهو القياس المستعمل في ادخال جزئية تحت كلمة فهو راجع  
 الى تحقيق النفا وتضييق اللوح على الواقعة ولجئنا في ذلك الى براهنة  
 ومثقة ومعربة بوجود الدلالة اذ ادراج الجزئية تحت الكلمة مما تقاض  
 فيه القياس وهذا السعي انه لا يستلزم فيه الاجتهاد بل فسمانه واما  
 اجتهاد ما مقلد النظم واستعمال الفكر ليس الا وعمله في ذلك بيقية  
 باب تحقيق النفا وهو قدير المحال الزنا به يبيح به الحكم وبعبارة تطبيق  
 الضو على الواقع فانه متى حوت حادثة واقعت فيه الاماهاذا  
 وفقت بظنرتي بلا يبرز الاجتهاد بمعنى قدير كون مقلد لا مكان  
 ان كس بلا قري ما يكون له اعتبار في الحكم وبهذا المعنى يكون القياس  
 لا يبرهنه لكان من المختص والمقلد الصواب اذ الحاف والمثل لمثله لا يكون الا  
 بضر من القياس وقال صاحب الموافقات في المسئلة الاول من كتاب



اجتهاد ما داخل معنى المحتاج اليه منه ان الاجتهاد على ضربين  
احدهما لا يمكن ان يقطع الى انقطاع التكليف بغير الساعة  
وهو الاجتهاد المتعلق بتحقيق المفاط وهو الزمان لا خلاف في رتبة  
في قبوله ومعناه ان يثبت الحكم بمرور الشئ عيني وبغير النظر في  
تعيين محله في اخذ في مطلقه وانه يحتاج الى الاجتهاد ونظري وانه يكون  
لكل مكلف في نفسه فان العاقل اذا سمع في البعد ان الزيادة العقلية  
في الصلاة تسهوا ان كثرت الخلف والاعذار غفرت ووقفته لزيادة  
ولابد له من النظر في يرد هذا لحر القسمة في الزمان ولو برز ارتفاع  
هذه الاجتهاد في تنزل احكام الشئ على افعال المكلفين في الزمان  
لانه عمومات ومطلقات وما يرجع الى ذلك من رتبة افعال مطلقات  
كذلك والافعال لا تقع في الوجود مطلقا وانما تقع مصفوفة مستحقة  
بل لا يكون الحكم واقعا عليه الا بعد العربة بل ان هذا التعيين يشمله  
ذلك المطلوب لذلك العاقل وفري يكون ذلك سهلا وفري يكون وكلمه  
اجتهاد الى المحتاج اليه وثبت بما سطرناه اننا نقله الى افعال العاقل  
في تلك العاقل ونسبه للمحققين لا يعم اعتماد على العوم والفر  
المطلقات في هذا المفاط وفرقا عما نحن بصد من الخلال ولكن رايها  
المسئلة بعبسمة وغيرهاته الا واوليها في على القيمة التي اوردنا  
عليه واذا تأملت فيما يلا في ذلك في الايات في الشئ وجرت المسئلة  
فادقة لذلك وتقريرها عند مسوشر وتقرير ما ينبغي كل حيث ياراه  
وعين كسعى الترتيب فلا يرجع اننا قلنا ان هذا هو الالفاظ لتكون مقرة  
لذلك عليه في اجتهاد اليه في كل فعل ونرجع الى ذلك الرسالة فيقول  
فان الصنيع هذا فلنفس لم ذميمة اني تخصيص الشرط الاول  
ولم نرجع الى تخصيص الثاني وهو ان نزل الطبقة السابعة الى

فلنفس

فلنفس ذميمة الرذل للوجوه الاول ان لا يفي ما ينبغي كما  
قبله اما بما يخص ان كان الاول عام او بالتفصيل ان كان مطلقا  
او باللسان ان كان محلا واما بالنسبة ان تحققت التعارض ولم يكن  
الجمع بل ان اقول ما توهبه الشئ رحمه الله من التاخير مرجح في  
باب تخصيص العلم وتفسير المطلق غير محتمل وعلق الاصلين بناء  
عليه بالنسبة وحاصل ما في جمع الجوامع ان العلم ليجل على الثاني مطلقا  
تقدم او تاخر او قارن الا اذا تناخرا في عمل بالعلم فانه نسخ  
في تعارضهما وليس في الغارلة من هذا الفيل والمطلوب لعل الغير  
ان احرار الموجب بالكس والوجوب بالعلم في الاثبات مطلقا تقدم ان  
تناخرا او قارن والعجب في الشئ كيف خفي عليه ضامع ما تعلم من  
سعة العلم واعلم ان المراد بالتاخير في مثل هذا التاخير في  
الزمان او الزوال ان كان في ان لا التاخير المكان كما توهبه الشئ فانه  
لا يعم ولو في الشئ الا ترى ان الحد الذي عليه قوله تعالى والنزول يقومون  
ويبرزون ازواجا يتربصن بالفسق اربعة اشهر وعشرا مع تغلق  
النافع في التلاوة بل ظهر بجزا ان هذا الوجه ليس في والله تعالى اعلم  
فالوجه الثاني ان هذا الصنيع يقتض عزم كمن قول السبع في  
العلياء وهو الموافاة لا غرا في الناس كما سائر تير عاقبتهم والعرف في حار  
جارية فرياً وحرياً اما نزل وهو ما فهم له ولما يخرج يقولون  
في بعض الوثائق الا قرب ولا قرب وراذي جلالا في ويقولون في  
المرجع بلا قرب ففرا عصبية المحبس وهو لها امر اقول ما سلكه  
الشئ في هذا الوجه من الترجيح بلا فريية للمحبس غير ظاهر وان



واستمر له على اعتقادها غير كذا كروا في اما الا واما الا فربما لا فربما لا  
 في خصوص هذا التفسير انتم ان تكون علة للاستغفار وكل ما كان  
 كذلك فلا يرجح به اما الكبرى فواحدة لان الترجيح هو التقدم على  
 الغير والاستغفار وما لا يفتق احل الاستغفار ولا يفتق التفتق  
 فيه لعدم ثبوت الفاء برون الفاء واما الصغرى فلان من شأن العلة  
 الاطراد والاعتداد بغيرها مع علة من علة من الحكم فوجدها فها يكون  
 العلة فيمن مات واما وا واخوة اذ لا شأن ان اخوته اقرب الى  
 الوافق في اولاد وفرد جعل الوافق مناه في اولاد وفردهم على الاقوة  
 قول على انه الغنى وصف الا فربما اليه واعتنى بها بالنسبة اليه  
 وايضا فان الا فربما وان كانت وجها فماسب الحكم من انزلها دورا  
 محرودا بانتم انتم طردا في التقليل بالنسبة ان يكون ملحقا اليه  
 في غير محل النزاع وسموه الى المورث والملايم فلان لم يكن كذلك لان غريبا  
 واختلجوا في قبوله ومقلوه بتعليل عدم ارب الفاعل بالعاملة  
 بتفويض الفصول اذ هو مناسب ولم يعصم التعليل به في غير ما اذا  
 خلفها بالافربية للوافق وجردا للمجس في الفاعل وعمل بتفويض  
 في اولاد الميت مع اخوة واذا كان عدم الالتفات في الوصف الغريب  
 مولى للاختلاف بما بالادب بالافاء والعمل بالتفويض بما ان يقول  
 عدم القول او يتفق عليه واما الفاء وهو الاستمرار لموافقة  
 اخرها في الناس وجري الغريب به بلان الاخر اخر في الامور الحقيقية  
 وانما يستمر عليه بالعبارة وما في يد في الفرائد في ان  
 لا تنضم اليه اذ ليس ما نقلوه غير هذا بتعلق به غير اخر بلان

جرم انه يطار الى الليل وفراخ الليل هاهنا على ان الغرض الا فربما ان  
 الميت حيث فرع اولاد على اخوة واستطاع اذ قوة الميت اقرب الى  
 الوافق وفرد اخوة على من سواهم وان كان اعلا منهم واقرب اليه و  
 بطار اخر اخر غير عن فرياح الليل على غرضه واما جري الغريب به في  
 العلم والحادث بما ادرك كيف صنع له الخلف هذا اذ لا يصور  
 من اخطا بواقاب الناس في تلك الاقوة وهذا البرر مشر يقول فيها  
 نقله عنه الشيخ في نفسه لان غرض المحبس ان يكون بينهم على سبيل  
 الميراث وان الاصل ان مال الرجل لو له وانه هو الذي حلت عليه الفاس  
 انه وما حمل عليه الفاس هو الذي يتقار فبونه فلهما وسبيل في فيه عن  
 النبي في ان ابنه مشررا على فيه عادة الناس وهذا الفراء يقول فيها اذا  
 اشترط المحبس رجوع من مات ما اهل طبقة الميت ان بعضهم اقبى  
 باختلاف اخيه دون ان يحكم حلالا للبيعة على ان مراد بقدر الخلة يرل  
 على ان الا فربما للوافق ليست بالامر الزب في العادة لا الجاني واما  
 ما استمر به على جري الغريب المذكور بما في بعض الوثائق فيقال عليه  
 ان الا فربما فمسيبة يحتمل ان تكون للوافق او للمرفوق عليه ملا بر  
 مؤيدان البقاء تلك الوثائق وليعلم حاله ولا سلفه الاستمرار لا فربما  
 واما قوله ويقولون في المرجع الى فخلال في غاية الوهي لان فمسلة  
 المرجع ليست من البقاء الوافق في يه اذ لو كانت منه لما كانت  
 مرجعا وانما صررت ان مجس على اولاد ولم يعفيه فتقطع اولاد  
 فيرجع محمدا لا قرب وفرا عصبية المحبس وما يعقني فيه في ما اشترط  
 في اولاد لانهم اخوة في الشيء لا يقول الوافق وما كان بهذا السبيل



فكيف يستعمل به على جرى العرب او موافقة الفرض كما قيل  
 لعله انما رآه من الشئ الذي به لهم فربما مع اعراضهم ارجع مفتحي  
 بحرفهم فيكون هو سرور الامام في السقي ام الخ فليست التصراية  
 يختلج بها فثلا في الاعراف وراى اخر مع ان الخ على المعنى والظن  
 ان المراد فيه قصة جردا الثانية فان الحبر لم يبعث برجع بعد  
 ان غرض من عييت مع جردا انقطاعه عن فخر صوب ذلك الى اقتضاد  
 الكائن فثلا ذلك كفضيلة اب الحجة في القصة المذكورة بانه صوب ذلك  
 الرسول الله صلى الله عليه وسلم بانما عليه يجعله في الاقرين اليه  
 افترا بالقرعة العظمى وعلى الله تعالى وعلى الله تعالى  
 الدرجة الثالثة انه موافقا ورد به الشئ مع اعتبار الاقرين وبما  
 قوله تعالى كيت عليكم الى قوله والافريقين وما ورد في الصحيحين في  
 حديث جردا الى قول اما الآية الشريفة فيفراخلف الناس  
 في تاولية اختلافا كينى ابرزهم فمع الى انهم منسوخة كملية وفي  
 الى ان بعض منسوخ وبعض في واولون اختلجوا فقال بعض  
 انه يمين برث من الوالدين والافريقين واختلجوا في الفاسم وبعض  
 انه يمين برث ومن لا برث وان نعتهم في الوارف كظاهر وتسميتهم في  
 غيره نسخ في الوجوب فقد وقد تكفل ببيان ما استقرنا اليه الامام  
 المحقق عير المنعم بن العرس في كتاب احتكاك الفرق ان يلزم اجمع من  
 اراد وذكر فيه ان ما لك ارضي الله تعالى عنه نجي ان الرصية نجي  
 واجبة طلبوا او غير للاجنين وترك قرابة مضت حيث جعلت  
 الميت على من زوجه فلا فالطا ورسا القابل بغيره ووردها

الفرابة

للفرابة كذا ما يتعلو به الفرض واما حديثه في الجار  
 باب اذا اوفى او اوصى لا فارب وعن الافارب وقال ثابت عز انسى  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يملكه اجعله لغيره افارب لا يجعله  
 لثمان وابي بكر كعب وانا اقرب اليه من ذكر نسب اب الحجة و  
 ونسب حسان وابي وان اب الحجة وحسان بن ثابت يقرعان في  
 الاب الثالث وان ابي يجمع معه في الاب السادس وهو عمر بن مارد  
 ابن النجار وقال في ترجمة من تصرف الى وكيله في رد الوكيل اليه  
 يستمر الى اسما بن عمر الله بن اب الحجة لا اعلم الا ان اسرفا  
 لما نزلت لزنقالوا البر حتى تتفقوا ما تمون جاب ابو طحان الرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله يقول الله تعالى في كتابه  
 لزنقالوا البر حتى تتفقوا ما تمون وان احب اموالي الي منى قال  
 وكانت حريفة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخله ويستظل  
 بيه ويشرب من ما يرب ويهيى الى الله عز وجل والرسول وارجوا  
 وذا في بعض اعي رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اراد الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم يا اب الحجة ذلك مال راي فبينا من وورد دنا عليه ما جعله  
 في الافريقين بمصرف به ابو طحان عن ذكره قال وكان من ابي  
 وحسان الخ ما ذكر والحرفي همون عمننا على ما هو افضل واولو جعل  
 المتصرف صرفته على غير الافارب لفت ولا اعلم خلافا بين اصحابنا  
 في ذلك وقال النجار اذا قال دار صرفته لعد ولم يمين للغير  
 وغيرهم بهو جابن ويعطيه في الافريقين ارجح اراد وذكر عقيب



فمن  
على نبتع بمرحاه

وذكر عنه بعض من قصة ابيه كحكمة وذلك دليل على انه حمله على الاقل  
ايضا وبني حاء فان انتهاء الربح الخجاجة في حوائج البضاة روي  
بكسر الراء وبفتح الراء وضمها والمراد الذي وهو اسم جنتان  
وحديقة بالرواية المنورة وكانوا يسمون الدرايق ابارا وفي العاين  
انه يعلى في البراح وهو الارض الطاهرة وفيها اخيب الرجا وهو  
قنبلة من مرجح او اسم رجل ولبعض علماء اليمن في هذا البق رسالة  
مستقلة ما خطه انه اسمان جعل اسماء احدا مبنيا بمفعول الراء  
فيه حرة بعر الحاء وهو اسم مكان وروي بكسر الباء وفتحها وقال  
المنفرد انه اسم موضع بقرب المسجر وقيل في اسم ينسب اليه اليحيى  
وروي مطلق الراء معربا والافرب انه كخس موت يضاف ويعرب بالاول  
الثلاثة اربيني وعرمه وعرمه وعره وها اسم حير او حرا في  
صوت ترحم به بالاولى وفتح في رواية البيضاء مكررة والحاشي الى  
الخجاجة انها كذلك في التجار فاعلم ما نقلت منه به نقه قال وهي  
كلمة استعسان وعرم وكررت للتاكيد ولها مسكنان ومكسوران  
منونان مع التحفيف والتشديد ويقال عن الرضى والاعجاب والبع  
وقوله ذلك مال راي او راي يروي بالياء والياء قال السخاوي الذي  
بالاول من الرواج مغاير الفرو ويظهر له قوله والمال غاد وراي  
وهو ك على الايقاف ومغل الخراذل لم يمسك قلبه وقيل معناه  
تروح اليه وتغروا الفريه من الطرو على رواية الباء انما فاض روي  
لبقا ثوابه ونفا عبه عن الرضا فقال ومن جوز فيه ان يكون باليحيى

من الرواج

من الرواج بغير خال الرواية هذا ما تعلق به الغرض ولني جمع  
لما في بصره فقول استرلال الشيخ رحمه الله بدلالة التورية  
والخريشين العريبيين لا يفتحه له ولا تقوى بها الحجة له وذلك لانه  
ان اراد ان موافقة الشيخ في حجة لادر العاصي وهو لا ينظر على  
الافري كما هو كذا هو كلامه فلا يصلح اختصار حقيقه بموافقة ما  
دل عليه حريف بمرحاه اما على الرواية الاولى المعجمية بفتحها بل بغيرها  
الغرامية في رواية الانظار ويظهر من التجارب انه موافقة لرواية  
ثابت المعنى في بعض اثاره وان كان جمع اقرب فواجب ان كلا  
من الجانبين هاهنا يصرف عليه قرابة لفظة ذاقا ان السطح انه  
يقتاد كل ذرهم في ارجح وما قاله الاطراف الله عنه من  
عرج فتناوله اولاد النفاق فلعنه العرب في رضى والمعنى العرج مقدم  
على اللغز واما على الرواية الثانية المعنى فيك بالافريين بلان افري  
من المعاني التسمية فيطلق على الافرب من غيري وان كان بغيرا فيكون  
لغير الافرب فيك محولا على من يصرف عليه هذا العنوان وان كان ضادا  
من افرب منه لانه لم يقل الافرب فبالافرب حتى ينجح ما لم يكن افرب منه  
ويتفق الرواية الاولى المعنى فيك بالغرامية والافارب بوليل از التجار  
جعلها متماثلين في ذكر النصب الرال على هذا المقصود ان ابا الحجة  
اعطاها الحسان واني وها متقاوتان في الغرامية لان احدهما يجمع  
مع الثالث والآخر في السادس وكما تفرع وجرم منه انما لانه  
بغير حيرا وهو معنى قوله وكانا افرب اليه مع جنتا يرون على ان  
المراد بالافرب من يكون افرب من غيري من الغرامية وان وجد هو افري



دلالة واضحة لا شك فيها اذ بيان الصلابة لا يوجب حاجب الواجهة  
 حجة لا مغلولة عن الغيبيلان في مسئلتها يصرف على كل انه اقرب  
 من غيره من القرابة فلا ترجيح له واذا تأملت صنف الشيخ وجوه  
 خرج اخرى الروايتين بلا تزي واخل بالبيان الذي يوجب المسئلة وما  
 كان ينبغي له ذلك ولو سلم ان المراد الاقربية الحقيقية فلا  
 تسلم الترجيح في كلام الناس بما يفهمه داخل في الشيء لانهم المنا  
 يترون في مثل هذا الوجه المتشدد في تحيرون منه ما يوافقوا فيه  
 ويرتكبون اذ لا خلاف في صحة المستظهر فلا يفتقدون الا بما هو اوضح  
 وله مستند وفرضه الاطراف شرف الرتبة العجيبة السحر بابي  
 القلماء في شرح العالم العفوية للعجز ان مما يرجح به في  
 الحق عبادات حمل كلام الشارع على الحق الشئ في وجه تصادس درجات  
 السنة مما يرجح الى الحق ان الحق الاقرب الى حال الرسول صلى الله  
 عليه وسلم ادلى وعا وزانه اذ المعنى في ترجيح كلام الناس موافق  
 ما يوافقوا غرضه لانه المقصود من كلامهم كما ان المقصود من الشرعيات  
 الحق الشئ في ولانه اقرب الى احوالهم وفهمنا في تفهم دارها  
 المحسوس وما تعلق به غرضه وسمعت ايضا ان الحديث والاية لسان  
 را كل وفوقه الشيء نفسه في كلام القرية سلمت اترج  
 كلام الناس بزل الا ان هذا الترجيح بامر خارج عن اللغة وهو  
 معارض بالوجوه التي ذكرناها في ترجيح مقابله التي ليست  
 بخارجية عنه وانما هي الطريقة المشهورة في مع الاقرب عنه  
 التقارفر وهن المعارضة كاية في المقصود والاقبال في تقرير الامر

المقصود

المقصود وان لم ارض صرح بزل وفرضه ان القلماء على التي في  
 بالخارج والداخل ولم يخرج على ما اذا تقارضا وما كان المرجح يرجع  
 كما قال الى اقتضاه احوالها بغير قوة كانت الاحوال المتغلطة  
 باللعبة مفرقة لانه مفرقة من غيرها في الدلالة من اخله اراد  
 الترجيح بالمواصفة واما ان اراد استنباط حكم النازلة على قوما  
 اقبلت في رايه والحديث حسبي اقتضا قوله هزان في كل التاء  
 واي راي يعزل راي اعقل الخ لا يوافق جميع واعلم راولي ولا فني  
 على الله عليه وسلم الى فان هذا صريح في هذا الجمل وهو لغز اغرب  
 مخرب وضرورة من مثل الشيء عجيب فان معاد راية والحديث  
 كما علمت ان الموضع والمنصرف ينبغي له تخصيصه اقراره لانه اذا ان  
 بلخصه احوالها يفتق ذلك وراثر لا يقتضيه انما حله على الاول ولا  
 يكون حكم النازلة ما هو ذا منه الا اذا كان معادها الفاء وذلك ليراد  
 منها وقوله واي راي الى ان حملنا على الترميز بخصوصه كما استرنا  
 اليه وهو اللغة فلنا له زيادة على ما نقل لا فيمن ان يقال لا المتقصر  
 نفسه اذا خالف هذا المعنى بل يباله على ما صنع ولا يقال لم اقبل  
 على ما يقتضيه لغزه بل هو في ذلك متبع للرسول صلى الله عليه وسلم ما  
 بالعجب منه في هذا الا فراع العكس وكيف سموه لنفسه وقال ما قال  
 في السبيل في رضي الله عنه في اخي لقائه الرسالة وما شئت انه اكنى  
 منه دلتا واعلم انه لهجة في سائر العلوم بل ان هذا كلام في  
 موارد العنصرية الا طلبة من كتاب وسنة وفيما سر ومصلح  
 من سلة وقول صاحب على القول بها من غايب المجتهد ولا يجوز



الحفل وقد تقدم الكلام في العياض وقال مولانا العياض جواب له ردا  
 عما منع منق النعني بالحري ذكره في نواز الجواهر في رامية  
 المحققون في علمنا بنا ربح الله عنهم وارضاهم على ان المفلح الصواب  
 منع ومنع ما استعملت عليه هذه الاوراق في الاحكام والامر منها  
 كحقيقة واعلان منزلة والحوادث منابر من المفسر لال بالحري  
 وافعال الصلابة ربح الله تعالى عنهم بل ذلك اعظمهم من الاوليات قال  
 وانما يستعمل في استئصال المفلح ويشتنع القول فيه الجاهل  
 في نقل ابو بكر بن علي في اجابة الامة في انفس ابياتنا منه  
 اذ لم تستطع شيئا فرجع اليه ومنه  
 بابا ربه القوس لمست خست لانه في القوس اعلى القوس بار  
 وهذا ان الكلام على ما اورد في المنع من مرجحات ذلك العلم والمناهي  
 الخالصة لما اعتمد عليه خصه من كلام الامام ميرزا المحققين القرويين  
 ناصر الدين اللغات والحاوية اب عجل الله محمد الخطاب رحمه الله تعالى  
 ليعرف والطبقة العليا نجيب السبعين نوان المراد في ان الولد لا يدخل مع  
 ابيه وان مقابلة الجمع بينه بالجمع على طريق التوزيع ذلك الشيخ معه  
 في ذلك واورد عليه الجاننا ثلاثة جريانه على طريقة الفطرية اثبات  
 المرعا او ابطال حجة الحق ثانيا **فقال** ان فلان فلان  
 من صرح بهذا الشرط وان دخل في معنى البقية فقلت اما المقصود في  
 كونه عن كلام في هذا الشرط ولو كان لنقله واما المناهضة من  
 اهل المعاصي فغير قاصد على في قول الموثق في على اعقابهم مثلا  
 وهو فيا سر ضيعف والكلام معصم من وجوه **الاول** انه فيلاني

منع واحي  
 ان يستعمل في المحدث  
 ويعزل الصلابة ان يكون  
 في المحققين المفلح

مع وجود العار في بيان حقيقة المغيث وهو الطبقة العليا نجيب  
 الطبقة السبعين اقوى في الولاية على الحج بن حقيقة المغيث عليه  
 وهو في على اعقابهم ونحوها لانه صريحة في ذلك بخلافه ومن في  
 جرح الخلاف فيما بين الاماميين ابن رجب وابن عجل الله بن الحاج مع  
 بضعيف الولاية على الحج المذكور وبمعلة نقلها في المسئلة في الكلام  
 بمرور في ذكر تبصير حقا فيه على انه لم يرض تعرض لهذا البحث في  
 راما ابن عبد القادر ربح الخطاب وان ابا زكريا في كل الخطاب فواء  
 قال وقد اصاب في ذلك لولا انها ضعفا عن القولية ولها بالحقبة  
 المصالح واذا خلا في التقليل واجما على التقليل في افهام الرافض  
 ظهورها لهما في نظر الامام بن تاليف الاوافق لابي زكريا المذكور  
 واعلم عليه الى ان قال هو السبعاء على ضعف العارضة وتدخل  
 البرائة **فقال** اذا تأملت ما تقدم لنا في مسألة مراعات الفرض  
 كمال ابن رجب رحمه الله تعالى وما نقله الشيخ عنه هناك من جوابه لخصم  
 له في هذا ايضا انه في جوابه في مسألة في على اولادهم على القاصدة  
 المفرقة هناك المصارا ليه فيما يات وهو ان كل كمال اختار وجهين حل  
 على الخصم كما وان قول الواقف في على اولادهم ليجعل وجهين احدهما ان يكون  
 الترتيب بين واحد والاخر بين الجمعين وان الاخير لا يارح هو الاول  
 لموافقة للاصل وهو ان مال الرجل لابنه ولعاقبة الفاسر حسبا او غير  
 هو وزاد البرز في اياته باذ اعلمنا ذلك ونظرنا لقوله والطبقة  
 العليا نجيب السبعين وجرنا هاهنا جريان القاصدة لان على المبرر  
 الراجح الراجع على جمع يستعمل في اللفظة على وجهين فيستعمل في رة







تمام العلة اذ في البرج تجعل ما نفع من الخي او ابد من الخصوصية نفعنا على  
 اختلاب الراعي في ذلك وادخ ان زيادة الرضوم البقي الملائمة  
 من نظركم للاختلاف ليسفت من ذلك القليل والخضرة ما فرنا ومن  
 كلام ابن رستم استعمل لاله على استعمال الترتيب على الوجهين ان  
 الاختلاف بين شعرا وان اللبنة لولا ان المخرج المخرج بل بل صرح ابن  
 رستم في البيان بنفسا و لا اختلا بين كما في البرعرة بل لا يفتقر اذ  
 يصح في مادة ذكر الشيخ ابو الارضا في معرفة على الاوجه و رحمه الله حيث  
 ذكر في سورة على الخ ان هاتين اللبنة المتبادرتين ان لا يصح لوالد  
 من اهل السعيل مع وجود واحد من العليا و ان المتبادر في مسألة  
 الترتيب هو المعنى و لما حمل ابن رستم الثانية على ذلك المتبادر هل  
 السميوم هنز كذا فترامحه كلامه على قلنت ما ذكره ان  
 رستم رحمه الله تعالى ان اختلال التوزيع مخرج بالما هو يكون  
 ما الرجل لانيته وبالعادة ما زال الخضر انه خضر ان يكون بينهم على  
 بسبب المرات يفنت ان هذا التي جيم فاصرح ما اذا كان اصل  
 اللبنة الثانية ابتداء الاول و انه اذا كان اصل الثانية اجانب  
 كلا العفرا والغزاة والمطارد يكون الخي كذا مع ان صاحب الخ  
 نه على انه اذا كانت الثانية اقصى العفرا بهم كذا لابتداء فقال و على  
 اثنين و بعد هم العفرا نصيب من مات لهج اى للعفرا قلنت  
 لما تكلم ابن رستم رحمه الله تعالى في البيان على مسئلة التي تكلمنا عليها  
 وذكر فيه ان خطاب من ظالعه خطا صراح و انه لا يصح في المسئلة نه فلا يصح  
 وانما في الواحدة عن ابن الاخشون قابل للتاويل قال والمات في طلب

في الزهبي

اعني  
 انه اختلاب راين  
 حبس على جماعة في صدد من يعرفه لغني  
 او اذ مع اى وامانة اصبه لا واد مع  
 فالتى تبت انما هو من باب واد واد مع  
 من اجله راصول و جملة البروع

في الزهبي ان حبس على جماعة معينين لم صرفه من بعد هم يعرفوا اذ  
 على ثلاثة احوال فاية من الدونة ثالثا ان كان الحبس نفع غلته  
 كالمرة رجعت حصة الميت للمرجع وان كان لا تنقص غلته كالعبر  
 فيتمونه والرا لا يمكنون والمايله عليه رجع حصة الميت الى يفتق  
 نفعه ابن عرفة وهذا هو لامع الرد ورج عليه صاحب المحقق وانه  
 الخلو و نفعه المقييد كما جعل ابن الحاجب وانه لو قال لو حبس على زبير  
 وعمر على العفرا فمات احدهما فحصة للعفرا ان كان غلة و ان كانت  
 كبر كبر كدابة و نفعه هو و ايتان ابن عرفة كذا نقل ابن رستم  
 ولا اعلم من نقله قبله غير الفاضل في المعونة بعد كلام ذكر ان الزهبي  
 معونة الفاضل عبد الوهاب ان حبس على جماعة سينا على جعله في وجه  
 ابن رستم انما اخرج فمات بعضهم بان كذا ذلك الى يفتق كذا نقله  
 حصة الميت للمرجع ما عمن بقي وان كان لا يفتق فبالعبر يستخرج  
 والراية تركب بعين روايتان وكما هو هذا انه فمات لما ذكره ابن رستم  
 بان معاد هذا ابن الحاجب انه لا يفتقر الفسخ باليعمل بان كانت ال  
 الغلة قابلة لزلل بالحق للمرجع وكلام ابن رستم يفنت انه ان جعله على  
 غيرهم يفتق عليهم رجع للمرجع وان سلمه لهج فباللبنية رما نهم  
 راوان فنول الفسخ او اطلما من يفتقهم عليهم دليل على انه لم يبع  
 لكل منهم الاضمايه ما ازير ما ذامات احدها كان للمرجع وترج بزلل اخر  
 للاختلايين وكذا هذا المعنى فلباعين النبوة في مسطقتنا والى نفا  
 اعلم ربه التوفيق في الالباء على تقرير تسليم ان القياس مرجع يقال  
 انهم فلا سموا على مسئلة مختلف فيهم بين الشيعين الذين هم اول من نقل

اعني  
 ان من حبس على جماعة  
 سينا على جعله في وجه  
 واخى بعد ان نقلهم  
 لما يفتقهم فان كان  
 كذا الفسخ يفتقهم  
 للمرجع المن يفتقهم  
 يفتقهم لهم كما يفتقهم  
 رستم



معرفة

عليها ان نزلنا وسلمنا امر القياس اجر ثبوت الخلق في القياس ايضا  
 وبقيت خلا للخلق عثرة للفظ والتشبيهي وان دد فقا للفظ  
 وفلذا هذه الصيغة وجع ولا تدخل الطبقة السبع على الاخرى ارادة  
 الترتيب في لم ولا يلزم من جريان الخلق في الضيق جريانه  
 في الاخرى بهوها نقل اقول اذا دخل هذا الاعتراض والمحال  
 فحقه لانه ان اراد به الفرح في القياس يكون الخلق في الاصل قريبا  
 بهي مكان من جهة ان لا يرتب ارادة في تسليم الصحة وتم يقال في الوا  
 عنه ان شرط الانباء في الخلق في الاصل انما هو في القياس الواقع بين  
 المتناظرين في شرطه في ان يوافقها في الخلق في الاصل ما هو في  
 القياس لتقوم الحجة به ما يوافق لاقاة في الاصل واما القياس الذي يطلب  
 به استخراج الخلق في مذهب اهل واحدا من اصحابه فيفتي فواعده فلا  
 خفاء في عدم اشتراطه وان اراد به ان المسئلة في حفظها بيده وان  
 لا يلزم فيه قول ابن سبر ويا خذ فيه بقول ابن الحاج فلا يتوجه في  
 الاعتراض على التسمي في هذا لانه لما فيها مصرح بانها من ذلك  
 القيل وانها انفسها اختار قول ابن سبر لتقرر في غير غير اهل  
 المذهب فاذا اراد التسمي في المذهب في ذلك فلا يكون ذلك فادخل في  
 بهي ولا خلا لم يثبتها ومع هذا فنقول له فارجع القياس قول  
 ابن سبر يكونه اجري على اصول المذهب في مراعات المعاد وتقرر في  
 على الاباء وانباء العوايد والفظاي في الاعمال في نفس المتبع  
 وايضا في العمل ولا ينكر اليه هذا وابن الحاج رحمه الله معصوم من وجه  
 في مراعات الاباء وفروجه في المذهب لانه هاته المسئلة  
 ولا غيرها

ولا غيرها بغر اختلجا انما رخصها الله تعالى في اجرة العادة بل  
 بالاشتراط من الشروط المعسرة للعقود وبكيفية الوثوق بها انه  
 لم يوجع الا شرط تحصيله للوثيقة فبان في شر جري على امله وحكم العرف  
 والعوايد ان الحاج جري على امله لثقة في الوفاء في المكتوب وفرو  
 في الناس كلامه في الموضعين واذا حلفت اللفظ في فعله لخص  
 له سقوط قول ابن الحاج في جميع جو حقيق اخرني ادركها ما نقل عن  
 الناف في العونة ان مقتضاها ان قيل الغرضية بما ارادة الترتيب  
 في اعادة معول به وهو امر احوال ثلاثة فوخر من المرونة كما غير  
 ابن سبر وفرضت بهذا سقوط قول السفي في اول من تكلم عليه  
 لان بربر الكلام على المنفعة بهو العباد في الحقيقة كما ينبغي  
 ما نقل ايضا من ان اللفظ غير التقر عن الغرائز او عن القفاق  
 اليه فيل لا يتوخى المراد منه لاحتماله محلي على السواء فلا يصح قولان  
 الحاج في استلزام العمل بالحل في ادراكه من غير بيان وذلك  
 لان لانه في قوله في هذا الوجه وان دد فقا وفلذا هن في  
 في ارادة الترتيب في في في في امان حيث البصا القياس  
 بلما فرضا واما من حيث ما اشتمل عليه من الله فلا تسهم  
 وذلك ان معاداة لا تدخل في عزم اجتماع العليا والسفلى في  
 الاستحقاق وكون السبع في قول علف الاول الذي هو معاد الترتيب  
 لا تدخل عليه ليوهرها ولا باللزم لا بد من سلطة المعنى والغرائز الدالة  
 على ان الغصود ذلك واما في قول الثاني في الترتيب بالطبيعة في  
 قول معطوف بعد المعطوف عليه بطريق اللزوم فكيف يقال ان  
 تدخل الزاير في الترتيب باللزم باعانة الغرائز هو ابدل



على الترتيب ثم التي تدل عليه بالمطابقة هل هذا الكلام في غير  
 فكر ولا يرد هذا على ابن عمر الفخار واء زكي يا قبل الخطاب بالذات  
 برضا الكلام في المحب والاشد انه يستغاد زوايا الحقيقة العليا  
 نجيب وجه العبارة التي نكح عليه بالمطابقة وهي في بلاد التي ام  
 لانه يلزم من الترتيب المحب بل لا يقتضي ان الاول ادخ من  
 الثانية في الولاء عليه قال الثالث انتم فاسموا امرءا غير  
 منصرف على المحب فيه وبما انه ان ابن عمر قد حب الرما تستكوا به  
 من المحب المذكور وعمره انما ذكر في البرع في راطل لا غير المشايخ  
 المذكورين والخطباء بل طاهر بما رتق العيون في البرع في راطل  
 وغيرهم فمسئلة التراجع وما شاكله وبفضل كلام ابن عمر في المحب  
 ذلك في ذكر نفسه في ترازله نفلان في تاليف الخطاب في يظهر  
 في ذكر عفيفه ما ذيل به الخطاب من توجيه الى زكي وذكر فيه  
 ان المسئلة ليست منصوطة للمقربين واز ابن الحاج اتبع  
 ظاهر اللغة وانه يؤخره ترجيح مذهب ابن عمر في حال التبع  
 عفيفه كلاما طوله از ابن عمر في الحاج وابن عمر في البرز  
 اننا نكلموا عاد قول البرع مع وجود نظرا اطله وعرف قوله  
 واما مسئلة الحقيقة العليا نجيب السمع هل مطلقا ام سوا  
 فيما مات عفيفه اطله لا غير او لا نجيب في الكل بما بالنسبة  
 لمنايا اطله بما اطله موجود واما بالنسبة للمنايا الرابع  
 من ذوا الحقيقة في غير منصرف عليه بغير فاسر عليه القاصر من  
 تبعه على غير منصرف اذ طاهر كلامه انه لا ينبغي في الكل الا ان  
 يقال انتم فاسموا على المنصرف ومرادهم بالقياس في المنايا التي

ماز

مات عفيفه اطله وغاية ما فيه انهم الحلفوا ونحن نغير ما الحلفوا  
 ليقول ذلك الكلام في سائر كلام الغامر وفسر سبل عن  
 وفي على اولاد في اولادهم والعلمية نجيب السمع بلات اصل اولاد  
 وقلب اولاد ا بقل نصيبه اولاد ا واصل ضبطته فاجاب  
 بانه اولاد ا على بقولهم بين حبس على زبير و عمر و بغير حيا  
 للفقير بلات اصلها فحصة للفقير واما قول الوافي والحقيقة  
 التي من مقابلة الجمع بالجمع والمفرد بمقابلته الا واحد بالاحاد  
 اي نجيب كل واحد من العليا برعه من السمع على لا يرجع عنى فخر البض  
 وقال الشيخ في تفسيره بقوله لا يرجع عنى اي ان يدخل في جوابه  
 كما هو معنى السؤال والجواب لا في جوابه كذا ذكر  
 بزوايا العليا نجيب السمع ثم ذكر كلام الخطاب فيه وابتدئ شبرا  
 التافرون الزكي اذ ركضهم بصي وغيرهما بان قول اللاف الطيف  
 العليا نجيب السمع الما يمنع من دخول الولد مع ابيه ولا يمنع من  
 قوله مع اعمانه فقال الشيخ في تفسيره معناه في جوابه  
 الطاهر له بوجه ومعه قوله انه يمنع من دخول في السمع مع  
 اعمانه في جوابه ايه ذاك فخر طاهر لن بهم وانصب وكلامنا  
 معه الرافق ربحوا التفرير الحمل يستقيم كلام المتطابق في جمع اليه  
 تقا وتسمي في جميع الاجاز المتفرقة معتم اقول هذا العمل  
 دله في كلام الشيخ وهو جميع لا غبار عليه الا ما نقل عن ابى زكي  
 من ان ابن الحاج اتبع ظاهر اللغة بغير علمت ما فيه وكذا قول قبل  
 الخطاب انه مانع مما للمنفرد بين وايضا تبع الشيخ في تفسيره وقر  
 بسبق القول فيه ايضا واما نصيب الشيخ طه فاما هنا نصيب اذ راها



ولا عثرة في ما اوردنا من المحققين بانها فاسدة في غير منصوص وثانيه  
 تقييد كلامهم وردا للمنهج وزعم انه تسقط جميع الاحاث  
 المتباينة واللبقى معه في كل واحد من الاعراض والقياس والبرهان  
 وكلام اما الاول فنقول ان المسئلة من باب ادراج الجزيات تحت  
 الدليات وانها ليست من القياس العهود فلا بد من احوال لا بد  
 به ولا يمكن توافقه ولو سلم انه من باب القياس فلنا ان تقول  
 ان القياس وقع في دخول الابناء في مناب ابايهم وهو منصوص  
 باعتبار انه في ترتيبهم احواد وبلغ من هذا ان يجرى  
 معناها ان الولد لا يدخل مع ابيه فيبطل بذلك عمومها الحاد بل في  
 يا فخر بن غير ابيه فتسليم القياس وابطال العموم جمع بين متباينين  
 اذ الجمع مقتضى ان الترتيب بين الجميع والقياس مقتضى  
 الترتيب بين الاحاد ولوح هذا في هذه له في اعمام وهو ثم  
 على اولادهم فيقال ان كلام المصنف فيه انما هو في مناب ابايهم  
 وبهذا الترتيب الجمع في مناب غيرهم وذلك باطل لما ذكرنا واما  
 الحق ان الصحيح او غير كذا في بين وفي عا اولاد الثلاثة ثم  
 على اولادهم فيات واحر عن اولاد ومات القاء عن غير ولد فنقول  
 ان مناب هذا الميت يمتنع به اخوة ولي من اولاد ابيه لا بل  
 الترتيب فيكون الترتيب المستفاد من في بين الاحاد بالنسبة  
 لمناب الاباء وبنى المجموع بالنسبة لغيره لا اري احرا يفلح عليه  
 وكما لا يصح هذا المعنى في الاحوال لا يصح في البرء لانه جمع بين الاسب  
 الاستعمالين كما استعمال المشترك في معينيين من غير تقييد  
 وهذا الدال بعينه هو الذي نقله في التقييد الذي في غير

كلام

كلام المحققين فنقول لا يصح ذلك التقييد لما يقتضيه التقييد  
 لان الكلام يقتضي معه مستقلا باستعماله في النسبة كما مر من  
 من غير بيان ولا تقييد ولا برهان والذي يمنع استعمال المشترك  
 في معنيين لغة يبطل الكلام في راطه في قوله فقولنا هذا الظاهر في تمام  
 وانصف ان كان الظهور بالنسبة لبطانة فنعم وان كان بالنسبة  
 لصفة فهو والله في غاية الحفا واما زعمه سقوط الاحاث  
 فزعم باطل لان اسر هذه الرسالة والعبرة الرابعة لتبيين ذلك  
 المقالة وتقرابها بالقياس بابر زيادة الاوضح لا يستفاد بقا  
 القيد ولا يضعف به منه ارجل ولا ابر **قال في**  
 وقع للعلاقة التي في الجمع مثل ما وقع له في المسألة في رضى الله  
 على جميعهم لانهم جميعهم على وعلى بلعل المسئلة نزلت في زمانهم  
 وتوافقت فتوافق على جواب واحد وانما وانما في المسئلة في  
 فزاد اية القاهم ايضا حاله **فول** سلطه على العلامة فيما  
 عليه بانفسه اليه كون البغها الحقيقية في بلر انزاله فالبغ  
 في ابنى استقار الكلام العلاقة كذا بلغ وما كان يقع لاحر  
 ان يتجاسر على منعه من القياس وعرفا بالعلم والجلالة فيمن حذر  
 على يلقي به من البطل والعدالة لان اتباع قول القبي ولا صعبا من  
 ليس متروكها لمزهم من غير ان يبين له ان ذلكما يقتضي لزل القيد  
 لا يجوز قطا ومثله في القضا في الطور ولا يجوز له ان يجمع له بما لا يعلم  
 انه الحق والحق بقول من انما عليه تعليل حتى يبين له الحق من  
 حيث يبين للز انما عليه قال الخطاب وهذا الاخي والله اعلم  
 المجتهد راجح فلفظ فيه نفي بل كما يكون في المجتهد يكون



في القولين لا خلاص في العتري فيما ليس مستطوع بحسب ما  
 يكن كذا انه مفتق أحول المذهب ولزلك كلعبوا بالاستنارة  
 أيضا كما نقله عن الامام المازري وم فليست أحدهم ان يقدروا  
 غير في كونه من المذهب او مقتضياته الا ان يتبين له بالدج  
 الزا تبين لاحيه والاول ايضا الكلال على الخلاف في ان قوله  
 لا يتقوا انظارهم فتمسك الكلال وخرزها انظرنا اليه ولا يقدرون  
 انفسهم ما ذكرناه من التوثيق بخاصية وعرف ذلك من انظر هذا  
 واني له واني والافصح اذا احسن مذهب الزا فتمت فيه  
 وانصرفوا عنه وتكررت عليه مما يليه فزلك من اعلا المراتب  
 فاذا لم يتفقه وهو يغير اجعل وتسلط الامور لاهل اسلم وما  
 دي الشيخ ان هذا المسئلة ليست عزيمة في مذهب الائمة الى  
 الحنفية وان العلاقة بصيرته عالم باجماع من البراري وما اختار  
 الاختار الا على بصيرة من امره واعل اللبسة في عروهم طارت كالمفتول  
 لغيره حيث لا يعلم مع الا الترتيب الاداد كثره استغناء  
 به واستغناء امره بين الاجتهاد والقول كما هو الحال في زماننا  
 بالخزانة خلاص ابن رشد وابن الحاج يفتق لان عفة وفراستار الشيخ  
 ابو الارشد الا جهور الزا قلنا من التعارف ناطلا له غرضه  
 وفرا الشيخ فزدت ابها الباع ايضا ما راينا زاد سميلا ايضا  
 ولا غيره وان زاد ما ردنا ان طهر الله منه لسانه وبنا فيه  
 والله تعالى اعلم في ذكر الشيخ رحمه الله تعالى كما على سبيل الترتيل  
 حاطه انه اذا لم ينبع ما نقله فلا بد من استغناء والعليا

مع السبع

مع السبعيل في كفاية النازلة ولا تخرج العليا من باب الميت عن غير عتب  
 كما تروهم الختم ففـ الـ في بيان ذلك طانه بان تقول بان اد  
 الشرطين متعارضان فيقتضا قطان وتيقا المسئلة غير منصوص  
 فيه على واحد من الشرطين وتكون كمن لا شرط فيه وم فقل فيه  
 مالا كما في العينية من جماع ابن الفاسم انه سمع من رجل حبس  
 دارا على اربعة نجرين ولر وشروط في حبسه ان يقاتل عنده  
 عن ولر بولر على طابه عن الحبس فبات اثنان وتركوا اولاد اسم  
 مات اخر واولولر فلي تری نصيبه فان ارى ان يرجع حبسا  
 على ولري اقويه وافيه الباطن ويجه بزل اهل الحاية منهم دون  
 الا غنيا ولا يكون فيه فسمه واري ان يورث اهل الحاية منهم  
 فاني قلت لا يصح له هذا بسلامة الامم ولا يتبع له فان  
 ابا زكريا الخياط نازع في الموان في ذهب اليه من التميم واد  
 واستظهر فجميع الاقوة بنصيب من مات عن غير ولر قلت  
 انت لا يصح له هذا بسلامة الامم ولا يتبع له فان من دون ذلك فزاد  
 لفراد لان ابن الموان في لا يفتق له بالسنة ولا يستوفيه بخار  
 بين حوزة العاشق في تلوه من هذا الحكاية السيرة مع اهل  
 عصره لما ادعا الاجتهاد وقاله اخر كلامه فبنا مل صعوبة هذا  
 المرتبة اعني اجتهاد العقوى الزا هو ادنى مراتب الاجتهاد ويظهر  
 لان مرعية فضلا عن مرعي الاجتهاد المطلق في جبر زامر  
 وبمساده في بكره وانه من ركب متن عميا وخفي فبنا عسوا

اي من  
 ان مري ما جتنا د  
 المطلق في متن الزمان  
 هو من ركب متن عميا  
 وخفي فبنا عسوا



ويعرف هذا الكلام يستعمل على وجه الرسالة بن الموثق  
 وتخرجهم فقال ومن الخطا العا حشر فيه اتباع الباطن الموثق  
 التي يلعب مقتضاها ما مضى وداع وان بعد الوائز في فيه  
 الا اتباع والواقع في زماننا خلاف ذلك لم يسلم بها تلة المعاد  
 فان الراء شاهرنا ان المحبس يدعى بالمشاهر ويرفع غير  
 الملكية اليه فيثبت المشاهر كما تحضره وربما ان بالباطن  
 تلعبه وانبت شر وكما ما اثبت مضمون ولا عرفه ولم ينه له  
 المحبس على شيء من هذا اخر كلامه الذي اتصل بنا رجاء الله تعالى  
 واياء **اقول** الكلام الى هذا البطل من وجوه الوجه الاول  
 ما نقله الشيخ عن العينية هو من سماع ابن القاسم من ماله رضى  
 تعالى عنه واللفظ الذي نقله عليه فيه انه ينجى بكتاب الميت عن  
 غير ولا اهل الحاجة دون الاغتيا هو كذلك في تاليفه زكريا  
 الخطاب وفرسما وفيه في الرواية وسفر ابن زهر لهما وذيله  
 يوضحه واصل ما شجر به ابن زهر مع ايتاح احسن من  
 ايتاح الخطاب انه انما كان الحق كذلك لانه لما جعل كتاب الميت  
 لولد فقل عليه على غير معنى محصور وذلك فرقة على ان الخمس  
 لم تقصر به اعيان الولد حتى جبر فيه الخطاب الواقع في المحبس  
 على معنى هل يرجع ملكا كالميراث او وقفا اذا كان مغبيا وفرد  
 جعل كتاب الميت لولد ونسقت عن كتاب من مات عن غير ولد  
 جاز ان يعرف هذا الكتاب لغير اهل المحبس لانه لما جعل الكتاب لولد  
 ان لو ولد له تقي الله حشر بعد ويات ما فيه بوجوب ان يرجع للجميع  
 انه يسلك به مسلك المحبس الواقع على غير معنى الذي يفرض به

يعرف

ويعرف وتعرف الصرفات فيعرف وفيه ذ والصرفات الحاجة على غير  
 يفسح بالسماح وقيل يفسح الاقرب على لا بعد هذا ايتاح كلامه وتعليل  
 احكامه ولفظ الرواية والشرح يران على اختصار الولد لكتاب الميت  
 يجعل الراقب دلالة واضحة فهو خرمه اذا جعل كتاب الميت عن غير  
 عقب للاحق ان اخاء ينجى بذلك الحق الرربة اذا علمه لا فتنه  
 الولد لان الراقب وهو موجود فيه وقول ابن زهر لانه لما جعله لولد  
 كان مغبيا على الولد يقال فله في مسئلة الاخ هذا ايتاح ما استنبطه  
 منها الخطاب واذا تقررت الرواية وما قاله ابن زهر والكتاب فيه ظم  
 لما امر ان احصوا ان فيه مغبيا للشيخ وانما تزل له على ما اراد لانه  
 اذا فرض قلونا زلقه عن الشرطين فلم يقع الراقب على كتاب من مات عن  
 غير عقب بلما يج منه اهدو والعجب منه كيف جعل عن القول الثاني في  
 الذي ينجى به الاقرب الذي هو بخره راجع انفسه والامر انما ان الخطاب  
 على يثاره بينه وانما ملقاها بالقول وانفسه منها ما ياء الكلام فيه  
 وانما تكلم مع ابن المواز لان الشيخ لم يذكر كلام ابن المواز ان لم يذكر  
 نفسه وانما ذكر رواية العينية في قال ان ابا زكريا نازع ابن المواز فيهم  
 التاخر ان المنازعة فيه وليس كذلك وجب الاعتناء والتسليم يرفع في  
 العلم نزهة اذا لولا ذلك لاقتضى على الرواية ما فيه واقية بقصود ولما كانت  
 مسئلة ابن المواز مفرونة به توهم انه من تمامه او انه نقله ما عليه  
 الاعتناء والتخلي عنه للمسموح والاعراب في نقل تلك الحكايات عن  
 الناطل وفرنقل العينية في نواذر وغيره كما في الخطاب والعبارة موافق  
 مسئلة العينية منسوبة لقاد والمجموع مفرونة بمسئلة ابن المواز الذي  
 يقال في نقل الخطاب ومن العينية والمجموعة ابن القاسم عن ماله ونحوه  
 دارا على اربعة تقي شر ولد موثر من ان مات من ولد بولد على كتابه من الجبر  
 مات اثنان منه وتركوا اولادا واولاد اخرين مات احدهما الباقيين واولاده

وفي  
 مسئلة ابن المواز  
 مسئلة العينية



بان نصيبه يرجع على جميع ولدا خويه الحقيقيين راجع الى واثق  
 اصل الحاجة منهم كونه لا غنيا ولا فقرا فانه في كتاب ابن الموار  
 وكذلك ان شرط ان يومات منهم ولم يترك ولدا نصيبه على اخوته  
 مات الثالثة منهم عز اولاد و مات ثالثة عن غير ولد وان نصيبه يرجع  
 على الباقي من الولد وولد الولد لا يثبت فيه ميراثه بل لا يثبت  
 ولا يجرى فيه فصح ان لا يستحق كل ابوزكريا مسئلة الموازية  
 في الغاية شرط المحبس رجوع المطالب للاخوة قايلا لا يورثونه  
 ويورثونهم ورواية الحقيقية وكلام ابن زهر عليه السلام على ان  
 شرطه بالوجه الزايف في استنباطه قال وهو الزايف عليه  
 الفراء قال وهو الزايف العتيق فخره ان فائدة المطالب لا تقى  
 في مقصود ولا تقبل عليه ولا يحتاج الى الاعتراض عنها ولا السؤال  
 عليه لانه في مسئلة اخرى بل كل المطالب موكول بقصر لانه جعل  
 مسئلة الرواية دليلا على صحة الرواية بل الموازية والسبب لم يأت  
 علمه الا بزيادة الربط الوجه الثاني في الكلام على هذا الفصل  
 في رد ما شفع به على المطالب في مخالفة ابن الموار وقبوله ترجيح لان  
 كلامه فيه لا يخرجه عن الامر في ان يثبت ان يكون القصر بقوله ولا  
 يقبله بخلافه في العاشي التفتيح وانه لا يغيره بكلامه مع  
 كلام الفقهاء في ان اراد الاول قلنا له المطالب في قتاله لراي  
 راء وانما سبيله بسبيل فلو اختلف عليه العلماء في وجوب عليه  
 النكاح في ادل احوالهم بالصواب وفردوا ان العمل بالبراه واجبة وان  
 العجسي من الخلف ضعيف وانه لا يثبت في وجه بان كانت فيه اقلية لولا  
 وجوب عليه استيفاء اعيان والا يغال في الاستاذ في المواصفات بغير ان قسم  
 الاجتهاد الرعبي ونحو ذلك في ادل المقلوطة وحجة ما قيل في زلة  
 العلم وان ذلك لا يبرهن الا المختص ما نصه بان قيل وهل لغير المجتهدين

المحققين

٣٢  
 المحققين في ذلك ما يوجب يقين ان لا يهاجروا اب ان له خالفا تقريبا  
 وهو ان ما كان معدودا في الاقوال غلطا وزللا فليقل جراح السريعة  
 وغالب الامر انما يوجب مفردة زينة قل من يسا عزم عليه محقق ان  
 فاذا ائتمروا طاب قول من عانه الامنة فليكن اعتقادك ان الموضع  
 الصراط لا يلحق من المجتهدين لان المقلد في كل كلامه وابوزكريا  
 رحمه الله لم يجهل وهذا الصنيع لانه وجب العتيقيا مطردة مصدرة  
 ليما قال ابن الموار والرواية مصدرة بالركب عليه فكان مع الصراط  
 لا يلحق من الية الزهبي الفاضل في المجتهدين عند الاستاذ ان كلام  
 على الشيء يفتى في غير تقييد بوجه ولا سلطان الية كل مزهبة بالصفة  
 لا يفتى في تقييد المجتهدين للشيء يفتى في سنن يرها وضربا انضام  
 بكيك يتوجه التفتيح عليه وفردوا انما يهاجروا الاقلية الموقوفة  
 عنك وان اراد الصانع وهو عن المبالاة بكلامه وان الواجب لم  
 ورافقه انما ابن الموار في غير نظريه وهذا هو الحق في كلامه فيقول  
 ان هذا ادل بالرجل فونقل التي جرح فيها في العتيقيا يافا بله وادها  
 بما اقر من الرواية وكلام ابن زهر في الامانة في ذلك والتوقف بان  
 الناس لا يراهم خالوا ولا اظهروا انه يصدر عن راتقات الوصل هذا  
 تقرى وانما نائبا فهو خلاف مزهبة ماله رحمه الله فانه لا يجوز  
 تقليد الرواة في قول الية كما في قواعد الامام المرف فيميل فواحد  
 الصلاة لا اعلم فرما الصمد فلا باع ماله من اجل ان ليس لازم الحال  
 يثبت تقليد الرواة وهم ما يعرفون في ذلك ومن فواحد رضى الله عنه  
 ان في الاحاد اذ اعارضوا اجماعا او فاعدا قطعية فانه لا يقبله لان  
 الحلة في نزاهة معارضة الحق للقطعي وفردوا ان لا رد الحرف  
 فيما راجع لسر حية فان يورد في ليس هذا عننا من معروف ولا امر







الاحكام  
٢

بنو لعل

العباد



عن

في البياعات ولا اكرية مما ليس ايسر مما اودى كنعان **وقبي قوا**  
**الفرح** كل ما حكمت العادة بانته من نافعيات المؤمنين فقال ابن  
 ابي عمير لا يوجب في كل ما يكتسب في الغفران صحة العون بخلاف  
 مسألة البرن لان العادة لم تجز به **ابن** يسمي ان يبيع من ذكر السلام  
 معنى لا يمتنع ان او ان يبيع صير اليه ورايقوا في المذكر **وان** اصل  
 عن الراجح المفضود منه **وي** ثم ان كل ما ارادنا وان  
 له اولاء اخر **وانفس** الله تعالى ان يجعله خالصا لوجهه الذي  
**وان** يبيع به يوع لا يبيع ما راوا يبيعون **وان** اتى الله بغيره **وان**  
**وان** يبيع لما يبيعنا عنه النعيم المقيم **وصلى** الله على من  
 وموانا كذا النبي الذي وعاء الله والهاية ومن عاهد به القوي  
**انتم** المصلين **بجهد** الله تعالى وحسن عونه  
**وصلى** الله على من عاهدوا ما عاهدوا الله من غير

العلماء

ويعمل بزرته قال  
تغيب الغلبة كذا  
تجرب مستحقا لغيره  
خمس من شريف كذا  
وجرب به اصل  
ما وجرب به اصل  
فنا

اسم فاعل من انه يعنى  
تجس وهو من ما يخرج  
كناية القاموس نجف  
المفسر له ما وجد  
بما حل



القناء عليها ثانياً وان كنت بلا مربية من القسم الثاني. **فانقوا**  
 ثمرات القناء لا اوراق من كل دان من اعطاء اوراق. **وانتذروا**  
 رواج ارجح حتى يفت اجمع اسم. **موج اللحن** في رجم  
 ما وفت على لسان المنصوب النحر. **را** وهو في غايه النحر. **وما**  
 غنى له بها على انفس را وهو في نهاية النحر. **ولا راي** منها على  
 را وهو في تحقيق مجلد. **الي غنى** له من خطا الجوق. **وخللا** لها  
 الحاصلة كذا في راي. **خللا** لها ان يفرعها احصا يد راي. **ولو** كلب  
 بزل في راي. **بلله** درها من رسالة فيعبر درها. **مقهي**  
 رسالة فرستت **مجامع** انهم **را**  
**ولا الصبي** في ليلتها وفي معانيه **را**  
**يا** حصة روضة احيارها صرعت **را**  
**را** له في شغف سمعي معانيه **را**  
**را** في راق في راي واح ما عشت **را**  
**را** هو الزكاد اليه شادك مياينه **را**  
 ولعمري الله بمن صادق والذبا عما منه. **را** في الاصر في شاهر وادخ  
 علامه. **عنا** ان منسبك جمل علامه. **وان** له يد كوا. **وانقوا**  
 على التفتين وكوا. **ود** هنا مقلاد كاه. **مفسق** في اشراق ذكاه.  
 الي غنى له ما يكتفي حرة. **ولو** عول عن اعظم عن. **وانا**  
 استطيع كنه صفا. **ولو** ان اعطاء في جميعا تكلم. **لا زال** هكذا  
 نجا من الور **مقهي** عن الحلل. **وتجيب** يا محلل. **ارمن** راي  
 ما وجرد اصل ولله الحكمة وصاله على يفرنا.  
 كروا له وعبده **را** تصلي كثير  
 دايما الي يوح الرزق. **را**  
 والله له رب العا. **را**  
 بين  
 راي

الارجح بالبعث الفر  
 يكتب فيه ويجز  
 واستعملوا الفظ  
 لها ثانيا لغير  
 افع كذا في الغرض  
 افع ما وجرد اصل

مقهي  
 والله

(Faint handwritten text, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.)

(Vertical marginal notes on the right edge of the page, mostly illegible.)



Geology of the ...

1852







النفقة والامانة صرف في دعوى الرضا مع بيمانه ومن  
 لم يثبت منهم بغير الحال لم يصرف في دعواه الرضا ومن  
 الرضا **باب** ايضا عن النوازل  
 الزكراة وفيه ابو عبد الله عن النوازل والحاج وكنت الصاحبة  
 ضامنون لما زعموا انه ضاع عنهم ومن دفعهم عاضياء  
 بيته ومن يزلون في الرضا بمنزلة الرضا مع الحاجة  
 اليهم ونساية ذلك من مصلحة الفلاس وكذا روي  
 عن صفوان رضي الله عنه في تضمين الصاحبة  
 وبه كان يفتي بعض من ادركت من الشيوع والخبر  
 بعض من ادركت عن مثله لك وان هو كان قد روي  
 في تضمينهم خلاف ما فرغنا فانه خبرنا احمر من  
 الخراج **مسألة** فائقة للشيخ قال رحمه  
 الله عن ابي عبد الله عن النوازل والحاج قال سمعت  
 ابن انس يقول انه فرج في البيت اذا ترك امراته  
 حامله اذا لا يقسم ماله ولا يقض في بيته حتى تضع  
 فادركت ذلك عليه في الرضا وراجعت فيه وقال هو  
 من بيننا وفرج في بيته عيني من نكاحه ثم ادركت  
 في ذلك بن الفلاس فقال لي مثل قوله ثم راجعت من  
 ابنه فاجبتني عن ابي عبد الله عن النوازل والحاج  
 قال سمعت ابا عبد الله عن ابي عبد الله عن النوازل  
 قال سمعت ابا عبد الله عن ابي عبد الله عن النوازل  
 ان لا يظن بالمرء عتلا حتى يظن عليه ان لا يظن  
 وعرة التركة لا يظن له من ذلك ولا يقسم توريثه في

اي لا يقضي الرضا  
 اذا كانت زوجة الميت  
 ماله

انما

اهلها الرضا حتى يثبت موت الغريم وعروته وليس  
 له تمثيل **مسألة** عن ربيعة عن ربيعة بن ربيعة  
 فرج بن النوازل قال قال عيسى بن حميد بن ربيعة  
 في طينة حمنة سمع وثلا بنو وارجمانية فقال في  
 الشيخ ابو عبد الله بن عطاء بن ابيهم ان يترك في الرضا  
 وان كان ثم حمل قال وفرج فثبت ترك قبل حرا  
 ونزلت بها حرة حمنة فثبت ترك رجمانية فاعلم  
 فيها الرضا فبروا فاض الحما عن خبرنا حرة بن رزار  
 ان لا يقسم من ماله شيئا ولا يورث من يورثه حتى تضع  
 المرأة حملها وتادعه على ذلك اصبح بن احمد بن عيسى  
 الصوري عن النوازل عن ابي عبد الله عن النوازل  
 ان يورث من يورثه وما دعه على ذلك بن عطاء بن ربيعة  
 وكانت الفارلة موت حرة بن ابي طاهر  
 وفيه ولما تمشى في الحشا **مسألة** قال رحمه  
 الله قال رحمه الله ونزلت في طينة في ايام الغرض ابن  
 النوازل عن رجلين نكح ايماء في ماله واخر منها يورثه  
 لغيره ماله فوكلوا رجلا واحدا لهما فمضى عنهما  
 ولما عثر عن النوازل عن ابي عبد الله عن النوازل  
 وابنته عتي بن عطاء في ذلك فقال النوازل  
 طينة بنا في قوله بقوله واتي ابو عبد الله فظاهرا  
 بلا نكاح ولا غير بقوله فله الرضا ابو عبد الله  
 لم يترك لوارثه ماله من الرضا ان يورثه في بيته  
 بل يترك لوارثه من الرضا وكان التوكيل على المطالبة

اي عتلا  
 لرجل واحد



و دیبچه

فلا

[illegible]







بهم جمع من باع منهم لما كان فيهم حيا ثلثا حصته فلانة من  
 جميع الورثة فلانة باقية على ملكها لم تدها وما بيعت عليها  
 والتمس جث من يرثها بوجه من الوجوه الى ان تمسح فلان بفلان  
 المزكورة من اقلها ما في كافيتها الى ان لا يبقى فيه ذريرة وحال  
 بينهم وبينه فيصير فلان في صل من بايعه ويعلمون ان  
 الحصة المزكورة بالقرينة السمات بين فلان المزكورة ومن  
 حلتها بملكه بالقرينة المزكورة حين حازته عنده  
 شمس من بايعه منه فلان المزكورة ما وصح ويحقه  
 الاصل في فلانة من طلب حصة او وقع حصة له بترك  
 في هذا الحصة من شمس من بايعه كذا في حصة الوفاة  
 المتشاور عن الاصل في حصة الوفاة من بايعه فلان بفلان  
 ورثة فلانة المزكورة فيه فلم يمسح فلان الحصة ما ثبت  
 عنهما في وفات والوارثان على ثلثهما من لوف فلانة  
 فلان المزكورة فلانة اول الاصل الوفاة واتي به  
 بشمس من بايعه واعتر في الاصل في المزكورة من بايعه  
 دجراثة بكتابة عن بايعه عن بايعه من بايعه بكتابة  
 من المجرى من بايعه عن بايعه بكتابة عن بايعه ما شمسوا  
 فيه بكتابة الاصل في المزكورة وبطلان حيازتهم بكتابة  
 وجهه بما لزمك وثبت الحيازته عنده وهو فلان بوف  
 في الاصل في المزكورة واعتر في الاصل في المزكورة من بايعه  
 ثبت بهم والتمس من بايعه بكتابة عن بايعه بكتابة ما فيه  
 وادعاه فلان في المزمود اياه فيه على ما جرى العمل في  
 التاجيل والتمس فلان في الاصل في المزمود بكتابة

عن

عن انما اتفق بين فلان وبين المزمود الذي شمسوا  
 عليه في الاصل في المزمود عن اودة فرجته متصلة الى وفات  
 شهداء ثم عن بايعه بكتابة عن المزمود فيما بينه وقلوا  
 ان المزمود عليه فلان بكتابة من المزمود الذي شمسوا  
 بكتابة المزمود والتمس من بايعه بكتابة عن بايعه بكتابة  
 المزمود المزمود من بايعه بكتابة عن بايعه بكتابة  
 المزمود التي في بايعه بكتابة فلانة من بايعه عن  
 ما شمسوا به وانصحا الاحمال والتمس فلان بكتابة  
 بكتابة عن بايعه بكتابة فلانة من بايعه بكتابة  
 دجراثة عن ذلك والمزمود الذي شمسوا بكتابة عن بايعه  
 في المزمود مثل الذي شمسوا بكتابة عن بايعه بكتابة  
 فلان كذا في حصة فلانة المزمود الاصل في حصة  
 فلانة من بايعه بكتابة عن بايعه بكتابة فلانة  
 لم يمسح فلانة بكتابة عن بايعه بكتابة فلانة  
 لورثة فلانة الاصل في حصة فلانة بكتابة عن بايعه  
 فلان فيما استغل من حصة فلانة ام ما وان شمسوا  
 بالتمس المزمود بكتابة عن بايعه بكتابة فلانة  
 الاصل في الاصل في المزمود الاصل في المزمود بكتابة  
 العمل في ذلك او حصة فلانة بكتابة عن بايعه بكتابة  
 اذا ثبتت المزمود بين المزمود والمزمود عليه  
 وقال المزمود الذي شمسوا بكتابة عن بايعه بكتابة  
 بينهم من المزمود على ما ثبتت حصة فلانة من بايعه  
 كما نوا من اهل المزمود وان لم يكونوا مبرزين في المزمود



اذ يبرع عن التبرع في التبرع بالحرارة وبمزا كان  
 دقيقه اي رحمه الله تعالى في ذلك واذا ثبتت بما ذكر  
 وجب سقوط الشهادة عن المشهود عليه واما ما  
 ذكر من شهادة المشهود بشهره في عاينه او غيره لا  
 يجوزون في شهادة عاين عاينه ما بين اذ لم يجوزوا الاطلاق  
 فكيف هم ان يشهدوا على المتبرع من اقاله في عاينه  
**وكذا** او على الاقرار بالسؤال عنه ابو الويل  
 ابو حشيش تولى في حال اقراره من الاقرار بالمتبرع تولى  
 الاقرار وتوجب الاقرار ان هذا اقل الشهادة بالحرارة  
 ان ذلك كان حبيب الحرارة التي تشهد بانها  
 بين المشهود عليه والمشهود وقالوا يجب ان يبرر  
 في شهادة وهم الوكيل ورثة فلا تملك المشهود لها ما لا  
 ملك ولا فاق لم يثبت فيها مرجع بطلت شهادة المشهود  
 المشهود الذي قاله بما عن موكلته تقول رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما يجوز شهادة ذرية لظنة والحفة  
 وان لم يكونوا حريز من القرابة اذ ليس ذلك عاين  
 اهل العلم مما يشهد في عاينه بالحرارة وان  
 تشهد عاينه الاكتمال المشهود بصوابه ولم يجوزوا  
 الاطلاق بشهادة تميم بالظنة لا يجوزوا الا توجب لهم  
 حتما قال المخرج من ريش **مسألة** عنه **سئل**  
 عنها الاقرار ابو عبد الله بن جعفر جوادك رضى الله  
 عنه في رجليه تبا بعاينه وفيه في يمينه ارقام تكسبي  
 توزع عليه انما يبرع في خوفه وعينه ما وسكتا عن

القبيل

القبيل بعينه في ما يلزم تلك الحجة من التبرع فاما  
 كان بقول المشهود وزع ذلك اقل الاقرار وضعف  
 فيهم بفعال العاين للمتبرع في عاينه من التبرع عاينه  
 الحجة عاينه بوجاهة وقال المتبرع انما اقل عاينه  
 حشيش بوجاهة وقال المتبرع انما ان اقل عاينه  
 بوجاهة والاقرار فلتك في عاينه المتبرع انما الاقرار  
 وما اقل عاينه الا ما يلزم الحجة من تكسبي بغيره  
 وعينه الله تعالى يكون للمتبرع عاينه فيما طلبة وتعلمه  
 كما التبرع في عاينه الاقرار بوجاهة في وقت التبرع  
 ام ما اذا يكون وعينه الحجة فيها **مسألة**  
 البيع الزرع ذكره اذا صحت عاينه في الوضعية عاينه  
 البيع في عاينه في ذلك لا صرا عليه شيء في  
 الوضعية البيع ان كانت جميع ما تكسب عاينه  
 وراجع عاينه المتبرع اسمه كله وان كانت بغيره  
 علم بالحرارة ما دفع الحجة من جميع ما تكسب عليه  
 ورد ذلك عاينه المتبرع في الوضعية عاينه  
 منها عاينه الاقرار ببيع في بوجاهة تلك حجة الوضعية  
 عليه يكون تكسبي عاينه المتبرع في بوجاهة  
 ونزاع الزرع فلتك انما يكون اذ لم يثبت في  
 عاينه بوجاهة يتضمن تكسبي كل موضع او اصل على  
 حرته وما اقل العمل عليه واما ملا وادع المتبرع  
 في الاقرار فلا صيب له في ذلك وليس كما لعينه  
 الزرع في وقت ولو كان له ذلك كان لعل ببيع اذ اقل



المعيار

[illegible]



مألو العاقلة

[illegible]















في المستثنى جميعها من مثل و يطوف النحر رجل وعين  
 ذلك مما ذكر في كتابي من المزمع جعل الزوجة والورق  
 وما من ما يحتاج اليه في تبيين ما في قوله من غير ما  
**مسألة** ما بعد له الجواب وضربا  
 عنك في رجلين من كين صبا عيني في طاعة وأمر ادها  
 امره لانه دبع الى زوجة الاخر يوما اخر ولا صاع وقال  
 في دعواه اعطيتما الثوب اذا كان زوجها غائب وكافا  
 بطلان القضاة انما في دار فعل الزوجة الزوجة فانزلت  
 المرأة الثوب وطلب امره في بعضها في ذلك حين لاني  
 كان له فليعلم بما لا **مسألة** او اذا كان الام على ما  
 وصفت فاليمين اللازمة للمرأة والامانة في مظاهر  
 لعملة الثوب فالعمر بخلاف **مسألة**  
 فافقه لم يثبت من يثبت في اصل فعل الى من من الثوب  
 انهم يعي حوق عمل امره في خلاف با صمه وعينه وانهم  
 حصلوا على ما يثبت ويمنح في ماله في خلاف في ماله  
 دينا له فليعلم في عيب اليمين ان يوفي في ذلك  
 ايا ما حتى يثبت فيه ويؤدي في عيب اليمين المذكور والطلاق  
 عليه ان لا يوفي الا بما توجبها الصفة وان لا اعارفك  
 حتى اعارفك فثبت في صفة اليمين النكاح والعقد  
 المصوح حوق حوق ولا يثبت وتضمن به يمينه  
 افي بقوله انما في اعداء في ذلك الوقت من عيب في  
 الى الفلح على في العي من ضمان يمينه واجله في المدا  
 ايا ما فقط لها نفي وانما الخلاف اجتماع بعض الفضل الاكل  
 والقول مرارا مع في ماله ومع الضمان في كماله في طلب  
 في من ادين في الما الذي يجب على الخلاف المذكور في سكوت  
 عنها

عنها بعد ذلك وكيف اذاه على الخلاف الا وقال انما  
 اوردت فيمنع من خلاف في او خي الا ما توجبها الصفة  
 الحكم الا في الزوجة انما في منتهى ما في الضمان والا فلا  
 فني ينفذ في حقا عن يمينه اذ انما في الاول حقا عن يمينه  
 ينفذ او اذ لم اعني فان كان يمينه في امره اجلا ما لا يقتض  
 من يمينه في ذلك ام لا وتكون عليه لغيره لغيره لغيره  
 غير ان يمينه في امره لغيره لغيره لغيره **مسألة**  
 البينة التي في مائة على امره في حقه عيني في امره  
 لغيره في امره في مائة في امره في امره في امره  
 كانت البينة في حقه في امره في امره في امره  
 وقال في يمينه في مائة في امره في امره في امره  
 الى الخلاف في امره في مائة في امره في امره في امره  
 في امره في مائة في امره في امره في امره في امره  
 رأت عليها عينا في امره في مائة في امره في امره  
 حقه في امره في مائة في امره في امره في امره في امره  
 الا ما توجبها الصفة وانما خلاف انما في امره في امره  
 في امره في مائة في امره في امره في امره في امره  
**مسألة** ما بعد له الجواب وضربا  
 رضوانه عنك في رجل تزوج امرأة رجل مصروف مسهم  
 فلما حذرها الا ما بعد له الجواب وضربا  
 خالها وضمارة في مائة في امره في امره في امره  
 الزوج للامانة في امره في مائة في امره في امره في امره  
 ما اوجبت في امره في مائة في امره في امره في امره في امره  
 في امره في مائة في امره في امره في امره في امره في امره  
 وقال في امره في مائة في امره في امره في امره في امره في امره



لكن كما انتمتع بها انت وزوجتك وقال الزوج انما  
ترى كما انتمتع نفعي واما كسوة فلا لغرضها ذلك  
ما ذكر اما اني جئت الى خاتمة ما حق ما يفتك بهما والعيب  
يملو ما اني ام كسوة للزوج كما من مناعه غير اخوانهم  
**باب** ان العيب يملو ما اني ام كسوة  
للزوج من مناعه وصفت به عصبية للزوج ولا عصبية  
في التطويق **وجاء** عن ذلك ايضا الفلاح ابو الفلاح  
بنورده وكنت اذا كان الاني كما وصفت فلان الكسوة  
الزكوة انما هي على عواين الخاص عصبية مملوثة للزوج  
ما عارية بغير واة الكاف ذلك كزلف فليس محسبا  
بما يتنكر في بيت البنا. عرض الحاجة وبعث ان يكون  
الكسوة الزكوة من صاح بها انما عارية في بيع الزوج  
وما عصبية له ولا وصية ان عصبية بها من اني في بيت  
البنا اة في ما يتنكر في بيت البنا من اخوة ما  
يكون من انك انك انما عارية في بيت البنا من  
كما اني من اني الزكوة ما دونه في بيت البنا من  
الوجهين جميعا فالله احسن من كل من **وجاء**  
على ذلك ايضا الفقيه ابو جعفر بن محمد وكنت اذا كانت  
العادة يملو ما اني ام كسوة بهي كما نكرت وهو نظام  
فيه تنباز ما انه من وجهه ذلك وبعث فانه قال له تزوج  
انتي بانية دينار على ان اعطيك كسوة قدامك لمثلها  
وليس ذلك مثل قوله تزوجها على ان اعطيك كسوة  
تصلح لمثلها هذا ما اني كسوة الزوج له على ما وصفتها  
خاتمة واما انما منه وكسوة الزوجت بها واما انما منها  
والزوج انما في بيت البنا من اخوة ما لا يفتك بها  
واذا

وإذا كان الزوج يملك كسوة الزوجة فلا يملكها الزوج  
وإذا كان الزوج يملك كسوة الزوجة فلا يملكها الزوج

فإذا اختلفا في ان كسوة الزوج الزكوة ليس من جهات  
الزوجة ولم يبق لها حكم فلا قول كسوة الزوجة ولا للزوج ولا  
من اختلف في العقبين بينهما ان كانوا قسروا بها فقص  
الحكم ان الذي اقول به في ذلك على ما اختلفا انه ان قلنا  
بفصله عن الفلاح وعلى امور القول بغيره فلابد ان يفتك بها  
فالزوج ولا للزوجة صفاق مثلها حال كسوة وعلى الزوج قيمة  
تلك الكسوة يوم قبضها وهو انما هو الالة الا كسوة  
وتنكر له عن الحاجة من جهات ما لا يملكه للافتقار  
بغير صفاق المثل واذا قلنا بصحة العقبين في القول  
للزوجة وهو الاكبر عن عن من يجب البشارة للجميع وبه  
اقول فينبغي للزوج عن الحاجة بغير زفره بغير كسوة  
قيمة الكسوة الزكوة منه يوم قبضها للزوج وتبقى على  
ملكه ايضا في بيتها قاله **ابو جعفر** **وجاء**  
عن الرقيبة الفلاح ابو جعفر بن محمد في الخراج الجواب  
رضي الله عنه في وصي على جنيه واليتيم عن مال  
شقي اقطع له عن ماله ماله على ماله واستغلا  
ومن اضرجه له عن زفره عليه واليتيم اخ لام  
فارد الاخر المذكور ان يفتك الزوج عن ماله  
لحمه وعمره واجبه عليه باق قال اخاف من كسوة  
ذمة ماله او ماله اخيه فلا اصل ماله ماله ماله  
ذلك ام **باب** اذا كان الاني على ماله ماله  
فلما ان يفتك ما من الزوج ما فيه ويقتض عن ذلك  
ويبقى جميع المال بغير الزوج الا في حق عليه ما يجب  
تأخير عن الاصل قاله **ابو جعفر** **مسألة**  
ما فيه الجواب رضي الله عنه في رجل خطب بغير



في اخ الحجاج حمل عوزان يرمع في منقاد فيعنا اوريقا وقل  
 وهل يمين من الحيوان الذي جاحيلته او يمين بمنزلة  
 الحكم بين لنا ذلك **جواب** ليست في اخ  
 الحجاج الذي ذكرته كالحكم ما نهما ما رغبنا وبقى خ و يجوز ان  
 يرمع في منقاد ما ذكره و يمين من الضلع **وعنه**  
 حصل عنه لا يفهم ابو الوليد بن العواد رحمه الله الجواب  
 وهو رحمه الله في رجل قاتل في حق ابراهيم دور لغرم  
 عليه الا اذا في منقاد من عليه من طاله دون فقال  
 الشيخ عني انه كان للشيخ عن عروض وجلي وملائك  
 الحاضرين ولم يبق في ذلك ولا الحسن فيمنع ولا في انفسه  
 انفق حصة ولا يمين مع عمال الحميم وقال الورقة  
 فلا حصة ليمين ما انفق عليه مورثها وقال الشيخ  
 او انتم كل عنة لا نفقة لكم عمن لا فقه كانا انما انفق  
 على حصة وما بينه لو احرم منكم وكيف وجد الحكم  
 في ذلك وكيف ان وجب العي وضوا الحليل ما عيانا في تركه  
 القمته او تم بوجس **جواب** اذا اتممت النفقة لم يلحق  
 المورث بها وجب ما ذكر في ما يجب والنفقة  
 للمورث ولا حصة بغير اياها مع ما يعلمون ان الميت انفق  
 حصة وما يفيض منها من اهلها والعروض لليتيم  
 او وصوه في ذلك والا كاف في مال الحاضن والماله تقسم  
 التوفيق قاله فيمنع في احسن **قال** في حصة  
 الجواب رضي الله عنه في رجل يمين على ما في ارضه  
 انسلخا في النصف وبقى لها الغرم او الاطعام  
 فلامن من العاسلاف وعماء تسخر او ادا حرم ما يمين نصيبه  
 من قد مضى من نصيبه الى الغار من المانية واستوفيه  
 الشبهة

في اخ الحجاج حمل عوزان يرمع في منقاد فيعنا اوريقا وقل  
 وهل يمين من الحيوان الذي جاحيلته او يمين بمنزلة  
 الحكم بين لنا ذلك

الشبهة فيه بوجه اباها وانما هي في بيت المال لا يعلم  
 وكيف ان علم وسكت ادم يرضى بالمتاع شيئا فلما نزل  
 المتاع في التي سر على الاشاعة على المذكرين وعماء حسنة  
 فالفة وهو في ذلك لا يطعم الا اياها مما خسر له فلام الجاب  
 عليه وقال انه يعقده ما لم يجر في بيعه ان لا يشره خاف في  
 الاطعام وحينئذ يحصل في بيت لنا ان خان لا يبيع شيئا  
 ام ما وعده من حقوق الخمر في اذ حجة العفو او لا يطعم  
 وكيف ان شيئا الخمر في المتاع في اصل لا يعفوه وقد  
 للناس في ذلك كله حجة ام **جواب** ما ذكرته  
 من قولك ان يمين يجب ولا يجوز للفقهاء من بيعه حتى يبلغ  
 الغرم الاطعام ويضرب حصة كانه ما يجب له شيء  
 الا يبيع الاصل المذكر فاذا كان ذلك فلا خوف له من بيع  
 قبل الامور في جمع المتاع على الجاب منه بل لا خوف في حصة  
 العلم المذكر **قال** فالفة له الجواب رضي  
 الله عنه في رجل يمين الله و لير الا فتول واراد ان يبيع  
 حل للفقهاء اعزاريما تقف له في ذلك لخاص ما لو كيف او غيره  
 اخوا في قولهم ما اذا اوجب للعامة في ذلك من حصة  
 تفصيله بين الله في **جواب** اذا كان وليا في فتول  
 اياه قبله العفو او القود والاكلام للعامة معه في  
 من ذلك ما خلا في ذلك والمقاتل لا غول في ثبوت الولاية  
 للمفتول بغير اية في النص ورجل في ذلك في قود ما  
 براء الحكم فان جاء بيمين **قال** لا يمين عليه ما بوجه  
 الحق **قال** راحة له الجواب رضي الله عنه  
 عذري في من اقطاع مورثي في حصة فمما اقل من ربع  
 دينار والى الا في البيع ولم ينع له عليه بيمين افر حيا المذكر







بهتد ولم ير عوا مرفعا في شيء منه وذبح بعض  
 العمر الفاني وفي ضلال فقيص صاني، فام عليه  
 فاني زعم انه مقتضب في ذلك وذلك ان العمر الفاني  
 ما يقع كان الموصى بهتد به وهو عقل الرضوخ غير زام  
 الا في ذلك ان العمر الاول لما جبه في الحق للماسار ووع  
 وعين ثم وعقل في ذلك عقل فقطع ما زعم اختلال  
 ذهاب الموصى فيمن لقا وفك (فهو قل لا فاني ما مقتضيه  
 على ما زعمه ففك في ذلك دون احوال او من عقل الرضوخ  
 تفقيص العمر او الموصى بهم وحال يماح له ذلك ام لا وهل  
 ان شتم ما اختلال ذهنه يطل العمر المقتضيه  
 مع ان الموصى بهتد به في مقتضيه ذهنه وثبات  
 عقله وفكره العقل بالعمر الفاني التزكورا بشهود  
 العروا ام يحوف الكلام من مقتضيه قاضي جبه وبر  
 من الكلام في ذلك يعني لقا الجواب في ذلك  
**جواب** ما يماح بعض الفاني فلاحه المرعي لهم  
 في العمر الفاني الا ان يغيره لولا حال الموضع فكيف  
 امه فيفك فيمن لقا واما ما مقتضيه من اختلال  
 ذهني الموصى من شتم في العمر الفاني بصحة عقله و  
 وثبات ذهنه في مقتضيه من شتم ما لا عقله و  
 العقل الفاني على ما هو عليه **وجواب** على هذا السؤال  
 (لغيبه الفاني ابو الحصني) بمثل ذلك **وجواب**  
 ايضا على هذا السؤال (لغيبه الفاني ابو م) وان عمل  
 المذاق بن احوال في المذاق في مقتضى ان يقتضيه  
 الى الفاني ما مقتضيه فانا قلنا في العقل الرضوخ والنقطة  
 له وعلم ان فيا به في ذات (فهو له ابا له التفتك  
 بها

في  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

فيما فلاح به وان فيا به على غيب ما ذكي ثم يبع له التفتك  
 وفرع غيبه للقيام ما مقتضيه فيما ذكي ثم ان يبع اليه  
 شيء يوجب ذلك واما ما مقتضيه على الموصى انه  
 او ص في غيبه ذهنه وشتمت بضمته اخي اونه او ص  
 في ذهنه وجميع ما شتم في الاخي من اهل العرانة  
 والزي اقول به ان شتمه من شتمه ان كان في ذهنه  
 العمل من شتمه من شتمه ان لم يكن في ذهنه على ما وقع  
 في صراع اي زعم من العتبية واما مقتضيه **وسيل**  
 اني انما شتم على فروع شتموا على امة انها كانت او من  
 دكا او كذا في مضمها وهي حجة العقل وشتمه في وق  
 انها كانت موسوعة فقال اري ان شتمه شتمه الزين  
 شتموا في الوصية وتطوى شتمه الزين شتموا وانما  
 موسوعة فانه عمل الملك بن احمد **وجواب**  
 عليه الوصية (الفلان ابو جعي بن عطاب اذا كان في  
 الوصية الاولى ما توفي به له مني قلام في مقتضيه  
 في مقتضيه وكلمة في مقتضيه امصا ما مقتضيه العمل  
 من ذلك اري ان مقتضيه ذلك والعمر الفاني اذا شرط  
 فيه مقتضيه لما تفرغ فاكس للاول اذا كان في ذهنه وثبات  
 من عقله واختلاف الكتاب مالك اذا كان شتمه شتمه  
 بثبات الرضوخ وشتمه اخي وفا جسر ذكي في مقتضيه العمل  
 ما شتم به الفاني العقل وفي مقتضيه ما شتم به  
 المشتوق له وبالثبات الرضوخ العقل مضى العمل واياه  
 اختار التفتك فيما تفرغ **وجواب** عليه الفاني  
 ابو جعي بن الفاني مقتضيه وجه الرضوخ فانا قلنا ان  
 يفتك ان يفتك في مقتضيه مقتضيه مقتضيه مقتضيه



كان لما خلع معه وجهه مكفه من الفيلام وان لم يكن له وجه  
 مكفه منه كما ان معناه دون الفكي ايضا لم ينفذ ذوة  
 وصية او غيبة من تشييع من عسرا في جعل احفظا له  
 ذريعة الرما يشغب به واما شهادة من شتم من مواليه  
 واطفاله شهادة من شتم بالوصية افطرح والعلم الا في  
 مع احوال الشهادة للصحة العمل والحق والحق استغنى عن  
 الجملة ان يفهم مستبسر انهم عن كنه صحة ذوق الموصي  
 فان عطفوا ذلك حقيقة احوال فطرح بهم والحق شهادة  
 من سواهم من شتم بالاطلال كما في اخاف ان يبرح العاقل  
 فيبرح لهم في صحة من ذمته وجواز من فعله وما يبيحون  
 كنه ذلك حق الرق فطرح كما توهم الاصول من شتم  
 ماله **مسئلة ثمانية** له الجواب **مسئلة**  
 اربعة عنك في رجل عسر في ماله الرق توفي منه انه متى  
 حرم في الميراث ولم يمتنع عسر ههنا بغيبه فيحيي كونه  
 في وف احوال ويحكم منه بطلان ذلك او بطلان كذا اما  
 بطلان من قلعه بغير ما تفرم ذلي، يعطى بطلان رجل من  
 بغي عهده وهو من باقية ربح المتوفي ثم توفي الموصي  
 فاجتمع الموصي بهم ببقية الفلث وانما اخذ المتوفي  
 المحيطة ان يبرأته او حصلوا اثر ثمة المتوفي ودفعوا الى  
 من عسر العسر ما ساء الموصي للامسار وغيثهم من اوصا  
 لهم ثم تقاسموا عسر التركة وتماصموا فيما ظهر فيها  
 من طلعهم واثاث وخيموان وشتمهم واجلث على اذنيهم  
 ثم فلام بعد ذلك الوارثان المذكوران وطلموا ابطل  
 الوصية المذكورة على الرجل الموصي له ببقية الفلث  
 وقال انما وصية لصريفي ملاكهم وذلك بغير ما تفرم

1  
 مما فلام به لم ينفذ  
 انظر الى قوله بغير ما  
 الوارثان وان  
 له الفيلام دون الفكي  
 ان ينفذ  
 م

لها

لها من امضاه لك وقصمة ما اوصى بهم وحصلوه من اتفق  
 بشتم يويو ان ينفذ من الوارثين الفيلام بما زعموا وجوا نفاذها  
 لما تفرم ذلي، ام لا يلتفت الى فيما ساء ويجعل تقاسمها امضا  
 وتجويزا لما اوصى به مورثها **مسئلة** **الجواب** الوصية  
 جازية كما بين اربعة الزوجية وفيها وصية له وما طلع المورثة  
 في ذلك ويقتضى له ببقية الفلث على ما عسر به العاقل  
**والجواب** على السؤال العقيمة الفلثية ابو الحسن رضي  
 وكنت اذا كان الا في ما ذلي، ته جازية جازية جازية جازية  
 فيه للوارثين ما اوصيته والوصية جازية على كل حال فانه  
 على ما ساء **والجواب** عليه ايضا العقيمة الفلثية ابو  
 جعفر بن عيسى وكنت جازية الوصية لا صريفي الملاكهم  
 جازية ما خلا في ذلك بين العلم وما في الفيلام للوارثين المذكورين  
 وما اعتراضهم في ذلك ما ذلي، ته وف ذلي، ته صريفي الملاكهم  
 الرق وصيته **مسئلة** **مسئلة** **مسئلة** **مسئلة** **مسئلة**  
 اربعة عنك في رجل اوصى له بوصية فتوفي الموصي وذبحها  
 الموصي له الى اخيه اوصى له به في تم فانه في ذلك  
 من عسر ورثة الموصي ان الوصية ما تجوز كانه صريفي ملاكهم  
 الموصي وان من الميراث الوصية من هو جازية الموصي له  
 وذبح الى انه فانه بما تحصى في عهده ان في ذمته بزمه  
 وهذا الرجل بعينه ويقتضى الموصي له عسرا وفيه على طلع  
 الرق فلام على ما في الفيلام من الطلع معه في ذلك ام لا وتعل  
 تجوز ايضا شهادة الجوز المذكور الموصي له بالوصية له ام لا  
**الجواب** على ما تجوز فلام من الفيلام الموصي له وما ينفذ الحكم  
 منه والحكم ان يفيح مختصرا في صم فيه هذا ان كانت



الوصية بما يجوز لها في اعتقاضها ولا في الوصية كونه الموصي  
 له صريحا صلا كليا والرياء اقول به ايجاز تمام وبالجملة التوفيق  
 قاله احمربن احمربن **وجاوب** على هذا السؤال لا وفيه  
 التعليل بوجه ابي واني اخوه وكنت اذ اذ كان في عا ما وصفت  
 بالرياء اقول به انه كما يكون من ذنوب من الغلام كان عا  
 واما شهادته الجوزية في عا بالرياء واختلفت من قول  
 اهل العلم وبعضهم الفقه عا ان شهادته جائزة اذا كان  
 عا كما في اهل العلم اختلفوا في شهادته الا بالرياء او لا يسميه  
 وفرضي ما ذكرنا من الاختلاف اذ يصرح بذلك انه يسهل  
 عن الرجل يشهد بوجهه او لا يسميه فيجعل الفاضل فيرفضه لم  
 يشهد بوجهه مع محضه او مع شهادته عا اذ في هذا  
 وتدل له ان يتحقق ذلك في عا او عا في روي بغيره فقال  
 اما ما كان الخاتم الذي عا به فاما بانه اراد ان يسميه ذلك  
 الغضا ويرجع فيه فيجعل كما يسميه عا مما اختلفوا اذا ثبت  
 خطا او راد الحسم منه قاله ولا اراد الغرض اذا لم يثبت  
 وما ان يتحققه وتصرح في جاز في رفضا باختلاف الظاهر فيه  
 بمن اصبغ فوزه الخاتم جاز او لم لعنه من افضاة وصفه  
 ويكفي فيما سالت عنه في شهادته الجوزية في توارى في  
 مسئلة الجوز الاختلاف فيه ايضا بالرياء اقول به ان شهادته  
 جائزة **مسئلة رابعة** الجواب عن هذا انه عند  
 في رجل وصي بثلث لغوم معينين بالرياء معينة من وقت  
 اقساما وعنه ذلك وجعل يتبع ذلك لرجل بعينه سماه واشتر  
 له بثلث العرول ثم ان في ارضه الموضع وجهه او التفت بعين  
 بعوان ثبت عا ما اوجبا توجهه الى عا ذلك ولم ينفصل  
 ما جعل

ما جعل اليه يتبع عا حسب ما صمما له وكان المتعقب  
 فقول ذلك حيلة الموصي فيتعقب بوجه الوصية المذكورة  
 بعينه الوصية بثلث ما جعل يجوز شهادته المتعقب بالرياء  
 لمز او صلي له ان اخبر الوصية او شهادته ام كما يجوز بوجهها  
 جعل له من المتعقب المذكور بثلث ما تراه في ذلك  
**مسئلة** في وقت سواك وو ففت عليه وفيه التكال  
 فان اراد يقول الغايل بوجه هل يجوز شهادته المتعقب بوجه  
 الموصي نعم في ذلك مقبول من قوله وان اراد به ان يكون  
 المتعقب بوجهه في اهل الوصية اذ لا يشترط فيه تسوية  
 وسواء اذ في وجهه بشهادته قبل التبعين جازي لا يصر  
 فلا يجوز ويقتضي في المثال من الذي يشهد معه وان كان من ايضا  
 الفاضل الاخر باليمين مع حكمه معه الموصي له ومضى ما  
 فقول له وان تم يكتفي من وجهه ذلك بطلان الوصية بغير  
 ايمان الورقة ان كانوا ما الكيف لا يفسخ قاله احمربن احمربن  
**وجاوب** على هذا السؤال ايضا الوصية الا في  
 ابو الحسن بن احمربن وكنت اذا كان المتعقب بوجهه شهادته  
 ولا يصح من التفت بوجهه في عا في حق الوصية  
 والمذكورة ولم يثبت في ارض من ضمنه وكان من اتم  
 العول دفعت شهادته فلا في عا **وجاوب**  
 ايضا عليه الفاضل ابو حنيفة بن عا في حق الوصية وكنت  
 الرياء يفتي في عا في العلم في نازك واقتنى  
 به جواز شهادته هو ايا شهادته تشترطها في نفس  
 بغير وجهي يجوز الشاهد في الفرائد وتاد بوجهه ايا شهادته  
 واشهادته بما في ما يجب قبل التبعين وكون الموصي

بيرة



له معينا حاضيا او في باب الموضع من الحضور و جازية  
الاشروك بغير الكفة غالبة قاله غير الحق بن مقيته  
**وسيل** الوقعة الغاص ابو مروان عيسى  
الملك بن احو الجواب ورضي الله عنه في ثبوتها ووصي  
اذكرها من رجل يصراف معجل وموكل ذفر الجمل وفضله  
الموصى بها ورضي الله عنه ان يتجوز الزوجة بالنفق وتزوي  
من عقرها في الاغلب مقلد وربما اكفى من مالها وفضلها  
القيمة وصحها ان يبيع من اصلها ما ترضى به جوازها  
على العرب المذكور فترقب الغاصم واراد ان يعلم هل يتزوج  
له الجميع فبقي من اصلها لتجني به على العرق المذكور  
بغير لئلا الجواب في ذلك **عجبا** اذا كان الامس  
عما ذكر في فخر قتي بن الحارث في كتابه في ثبوتها  
اراد ان يوصي او امها المشرك في بيعها لتجني القيمة  
ذلك لم اجد ما قال ذلك لم يحصل الاكفى ما يستحق لها  
من حله فعلى ما ذكر في مبرور الموصى في مسئلة كحل  
ان يبيع من اصل القيمة ما هو اقل مما يبيعها من اصلها  
ويجوز لها **وجبا** على هذا السؤال للوقعة  
الحال في ابو جعفر البجلي ووجه في كتابه بعث به ابي  
وكتبت في خلاصة مستحقها عنها وطلعت به ان  
كان فيه فيها وكتبت واعلمك ما في خلاصة مسئلة  
في كتاب بن ابي اوزار عتب فيما وجرت بها فيه وادعيتها  
في كتاب جمعه الوقعة المحشور ورايو عيسى بن عطاء  
وكتاب مشهور في القيمة وفروها عن اخيه عنه  
قال ان الاشيوخ المتفرقين اوقفوا في القيمة تزويجها عفا

ليس

وليس بها قال فتشور به ان العفا ربيع عليها وتشتور  
بمنه وسمعت الوقعة اما عيسى بن مقيته فيقول ما تقوم  
**وسيل** الوقعة ابو الاصمغ بن  
عبادة الجواب رضي الله عنه في رجل قام عثر فاص  
موضعها رجل ياتي وادعاه عليه انه قتل ابنة عمرا  
رواية وانك المقوم عليه ذلك من دعواه فامر الغاصم  
في دفعه ثلاثة ايام وكتب الغاصم انبات ما ادعاه  
فانقبت عثره ان المقوم عليه فمضى نيلق به الكنة في  
الرعا المثررة وقلعه القيمة وانه قد اذاع عيسى  
عليه ترقية عمل قبل فمضى فامر ووقفه الله بسجنه  
ثلاثة ايام وادعاه في الغاصم ان يبيع بضاعة من حرامه  
في العواله فمضى عثره يعني انه انقضى بنو الغاصم ومعه  
المقوم بالرمي باعبادها واسما جعلا وان انقضى من موهو  
خارج من صلاة الغشاء الاخيرة وبع اعلاني فوته في حاضره  
عامة فمضى فقلت ولم يسمع من قتله وانه صفت الجاني  
في مفرقة منه وانه رما المقوم عليه واتهم مبالغة على  
انك فعلت في عا قفه واتهم مبالغة على انك فعلت  
على خفي فمضى من عثره ولم يسمع من قتله فمضى  
بهم ان المزمور من جيمه الى ان علم من الغر وقاتله وح  
وجاء بضاه من اخي عيسى في حصة الحلة فمضى عثره  
بمضيها وانه رما والناس في الغشاء الاخيرة المقوم عليه  
فمضى انقضى فمضى في فوته اليمني او اليسرى ورضي  
ثلاثة عا عنه ولم يعلم ايضا برية في عا الى ان علم من  
الغر وقاتله وجاء ووقفه الله بضاه من اخي عيسى وم







عول بمثل مثل فتمادة العول الورق في ثمانية منها دتعا  
 واجبة انفسامة على ما قاله بن عيسى الخرج وحذاء يحيى في  
 عيشته ولساني ردت فمادانت الورق في ثمانية عشر  
 لو شاء فتعطين به الفصل منه والري اراء ابقى في مثلثك  
 ان يضرب الجاهل الورق عليه ففر ما يوجب اجتهاده على  
 حسب ما ثبت عن بن عمار في عارقه مع علف حسين في  
 انه ما قتل المقتول وما في حبه ثم بجال بحقه حتى يرد اهله  
 لومات من طوله بحقه وفر كان فمضام بن عيسى من صالح  
 الفضات بالرفقة اذا اقر احسن خا اهل الر عارة وبن حمريرة  
 وهي بن بها واولا لكارته لسه تقع بلغه ذلك وقال ما اعني  
 الرض ولو فقصه كان اعجب الي والاحتجاج للماتح سابع  
 في اهل الر عارة من الرض في حرم والسمي القوم وجميع ما  
 ذكرته من الاجتهاد مفصوص في الواحدة والخصمة وغيرهما  
 قاله عمر بن محمد بن عيسى **مسألة ثالثة**  
 الخوارج في ربه علف في رجل توفي وترك ورقة اكلها  
 واحدا في وكان هذا المتوفي في ربا واياح حيا تفي مراف  
 زوجة ابنه ربع جميع املاكهم بمواضع معلومة فلما كان  
 الاق وكفى ربه الورقة الاضاع قامت زوجة الابن المصون  
 بها وفر كان الابن المصون في ايضا قبل اليه السابون طلب  
 الورقة تلك السبابة ما تستظهر والعا بعفر الفرة في حلة  
 عقود الهالك السابون يتخير اشهاد الزوجات المسو واليه  
 على نفسها انه حاله السابون في جميع دعا ويصلح فيها فتم  
 بار خزانة موضع واحد منها فادركت العوض فالواها الخافق  
 اذ بينة العفر فوه لكو اذ ما التهمت بترك على نفسك

وما طاعتها من الضلع فانت اليمنى وفالت احرمها على  
 يا مدعشي الورقة فقالوا فيعقاص بها عليها وخرى ما انقيا  
 نورا ما كفى قتهم اذ في شمس فرك على نفسك وما دغوى  
 تهمنا لك العلم الورق البينة وانت اعلم بفن الحال امسا  
 بن لنا اهل كلف يحيى ام لها في اليمنى عن الورقة ما فالتاها  
**مسألة ثالثة** كفن اليمنى على كفن الصييل لا تد فلف  
 ابقى في ثمة الاعلى قول ضعيفا ومع في المصطفى في  
 عنه وذكرا في الورق فيغلب عليه وعلما رجل مسو  
 فلا يلحقك الى كفن القول **وجاء** **مسألة** على كفن الاسوال  
 البقية الحلاج وكتب ان كان الورقة فرفا ما به عفى  
 الصل واستظهر وايد به وجه التوفيق لاجية من  
 العلم به وحقوا الر عوا كالزوجة بالصل فلهن ان  
 يلحقا بها يحيى ان ذلكت عن اليمنى ان فلفها عليهم  
 وان كان الورقة اما طلبي فيمن الزوجة بالثمة  
 ولم يوفقوا الر عوى بالصل واما استظهر بالحق على  
 معني ان جعلوه من اسميا بالثمة كما ذكر في مع اليمنى  
 بالثمة انقرا قولان مشهورهما انها تلزم وبه افسول  
 فان خلقت الزوجة في كفن الوجه لم يلزمها الصل وان  
 نكحت وذهبت الوصي في اليمنى في جميع صيها ايضا قولان  
 مشهورهما انها لا تنصب وجه اخوان ويلي مما اهل فمكونها  
 واذا لم تنصب فلا يمين للزوجة على الورقة الا ان تدعي  
 انهم علموا انها في صلح وان حلة ما ثبت لعل مال السلق  
 الفتوى جازا دعت ذلك حلف لها الورقة من رضى به علم  
 ذلك فمن كان يرم الصل كيمي اعنى عايبا وخو كفن في النكاح



الثاني من المرونة وغيبها **وبما روي** ايضا على  
 السؤال الوفي المصاوير احوالها من عبادة وكنت لا تغلب  
 هو على الورقة في سوالك لا تغلب بمنزلة ثمرة وسميت التهمة  
 لا تغلب هو الذي به المصنوع والمنزلة ليعبه على المرأة  
 المذكورة **ومما روي** عنه الوجيه الفاضل  
 الجواب روي انه عنك في رجل توفي واحدا من امراته  
 زوجة وعصبة فخامت الزوجة على العصبة المذكورة  
 وكلبتهم بكل في صرافها ومبلغه في عمها مائة دينار  
 درهم وكسبها فقه صرافها الزوج بها وليس من سرائر املاكه  
 بهي كرايا في العصبة ما رويته وقالوا لا تعلم ما  
 اصر فيها ان كان فليعلم او كفى او استصحبهم عليهم بثبت  
 صرافها مع مورثهم ولم يرهم فيه من ضرورة اعلى  
 اعياد وكعب ان قالوا اني كالبوك عنقرون دينار درهم  
 ولم تكن لك تسمية والعباد الجارية في فية المذكورين  
 السبيل في الاصرقة غالبا بغير لقا وفك لفة وجه  
 الخ في ذلك بينهم **فما روي** اذ الم يثبت  
 كتاب صرافها فلا كتابا واذا في العصبة ان الزوج اكلها  
 وذكي واعدا لا يشبهه كالي فلان على تغلب الفاس  
 ومكرمة النكاح فالقول قول المرأة وتغلب وتغلب ما  
 ادعتك اذا كان ما يشبهه وكذا في السبيل اذا كان  
 الميراثية عجب للسبيل غاليا كما ذكرت وان قال الورقة  
 لا تعلم ان كان الزوج اكلها او عجب الزوجية وكان  
 العجب الكواكب والقول ايضا قولها وتغلب وتغلب ما ادعت  
 ان كان يشبهه **فما روي** النبي ابو طالح في امرأة

ذهب

ذهب كتاب صرافها وذلك كمن عنك بما قال الفاس والفاس  
 وذهب كتاب كمن عنك منهم وطلعت الزوجة كاليما فقال  
 لها مالك على خبيثه وحيث امراته وكعب او ماتت فطلب  
 ذلك ورثها وفقه عجب انما امراته الا انها ما بين بها  
 ولا كعب وعنفنا صفة يقول لها صراف مثلما فقال  
 اذا كفاك المعلوم وقابا الكواكب في زاد عا من الزوجين ما  
 يفتحه كالي مثلما كان القول قوله مع يمينه وكذا في  
 الصراف كله كالاعتقاد في ايمان الصلح وانما صراف  
 المثل في النكاح الفاس مثل الميموع في الميموع الفاسرة  
 اذا ماتت **وكتب** النبي في كفاية في مثل ذلك  
 وقال يقال للمراة افي الحقيقة او زوجك اكلها على نفسه  
 كاليما فان لم تقع الحقيقة لم يكن لها شيء الا يميز الزوج  
 ان كان باقيا **وكتب** النبي في كفاية في مثل ذلك  
 في رفع اسمه فيه الا وفرو في بطله من ثم يفتش  
 فيه رجلا على خطا فبما الذي كتبه بالتصحيح ايفض  
 بما فيه فبشها وذهب ام **ما روي** لا يثبت الصراف  
 بمرأها الميموع على الورقة ولا في جوامع مختلفة  
 عن اجوبة هنر المسائل بالاول اقول **مما روي**  
 فافقه له الجواب روي روي عنك في رجل كلفته  
 ارض فيها مصاف ثلث فريم اعطاهما رجل يفي صياحي ما  
 جاز اذ بلغ الرمي صرافها ففهم انفسها ففهم في سهم  
 العامل وفام على عصبه فلما وصل الاطعم وادوا الفسمة  
 قال الفارص في ما خرج في نصيبه من المصاف وقال صاحب  
 الارض كالحق في المصاف اذ لم ترض في عي سرائر رسته



مع انه استغللته وحرى حرة العمارة ولم تعتني في ذلك  
 فينظر الى كون المساق وصل تما في الممارسة اذا سكنت  
 في المساق جازية ام لا وكيف ان تضي كما في بعض الممارسة  
 فسمته بينهما على فحين مع ما يقع في المساق الكافي  
 في الارض ما له بال وليست غلته في المساق الذي اقيم  
 بالجواب في ذلك على ما اذا كان التضي كما في اصل الممارسة  
 او المرسوم دون التضي كما في المساق وغي شيئا بعد ذلك  
 في ما يضي فان كان الفلح في العمل المصممي الذي لا يعطى  
 فيه الموقوفه فالمسألة هي بحد وما ثبت منه بعد  
 فله في المسمى في ح في نصيبه وان كان العمل في فلح المساق  
 وما يعطى في كفي فالممارسة عنى هي بحد وان كان  
 التضي كما او المرسوم في الممارسة على ان يضي شيئا في  
 في الارض ايضا فان كان لا فمر له ولا فية فالممارسة هي بحد  
 ولكل واحد منهما ما في ح منه في نصيبه عنى الممارسة  
 وما يثبت (في) ليس له وان المساق له في روي بال  
 كما في في الممارسة عنى جلين وبالله في في في في  
 فالمرحى في الحاح **مسألة ثالثة** **له الجواب**  
 رضي له عنى في رجل فوع شمر واعض الفلح في شهادة  
 فلما وقعوا عليه بعد ذلك رجعوا عنهما في المرسوم  
 عليه ان يشمر عليهم يرجعهم عنها شأهم في عمل  
 في غلاف عن الفلح المرسوم او ما جازية المرسوم في ذلك  
 هل يثبت في ذلك المرسوم عليه او لا في رجوعهم الا عنى  
 الفلح المرسوم عنى وليس لهم عنى في المرسوم  
 اليه وكيف ان كان في خالف شيئا فيهم او لا في فاض اخرى  
 بارد

70  
 فإراد ان في رجوعهم عن الفلح او عن حالي ان في الحاح  
 يرجعهم الى موضع الحكومة فينظر في ذلك في ذلك  
**مسألة اولى** في ان رضى من شيئا في العقبة في **مسألة**  
 في حرة عن رجل شمر على رجل فليغ المرسوم عليه فقال  
 له بل في انك شمرت على دك في غ افعاله له الشاهر ان كنت  
 شمرت عليك بكذا فانما فيه مفضل فقال او في رجوعا  
 اذا كان على قوله في ذلك في شيئا وتغط شيئا في و كان  
 راضا كما في في في الواسطة في ح واني المرسوم  
 واهب خلافة وبه قال في زركي وكرام في ذلك في حدة  
 وكما لا في ان يغط شيئا في شاهر حاض في ح و  
 وكذا في في جمع الا عنى الفلح في شمر عنى و هي في  
 عنى في عليه العمل عنى و اما رجوع الشاهر عنى  
 حالي ان في رجوعها بالشيء في اول في ذلك فان كان  
 الشاهر مرسوم راضا في ح عنى في في ح وبالله  
 التوقيع في ح في الحاح **مسألة رابعة** **له الجواب**  
 رضي له عنى في رجل توفي وخلف في حدة  
 من الاول و هما بالفلح في ذلك ثم انه اصاب في ح  
 يعطى الوارث الاول للفلح عليه فلا في ح ولا في ح  
 في عنى جميع التركة المكونة والرضع الموجود في التركة  
 في استنفذها عنى و انما اراد ان يعطيه عنى في  
 وكيف ان كان في في شيئا في ان يعطيه عنى في



مختصر

الافاضة والارضية  
عن عبد الرحمن بن ابي بكر  
عنه



الجواب رضي الله عنك في رجل توفي وترك ولدا ذكرا وانثى  
 واهما وخرج المتوفي عليهما عهما وصيا فيبقى الابن في  
 حضنة اعمه والعم في عليهما بعد انفا فهما من حصة اعمه  
 في بقية ع الاشارة معهما الواو تزوجت الام وبقي الابن  
 مع اعمه وزوجها وضم الابنة لنفسه جرحها والراعيها  
 ولم يزل كذلك الابن في حضنة الام والابنة عن الام  
 كل ذلك يعلم العم الوصي وهو من نسل الام بعد موته  
 الابن مستقل الحصة المذكورة وبني عم ابيه لا يستقل منها  
 الا في من ذلك فتمتع الام بولدها وتعمل ما يشاء من  
 دفقة الابن ومثونه من عفو ذنبها واما الجرح فانما كان  
 ينفق على الجارية من مال له من ماله اذ ليس له مستقل  
 الحصة ما ينفق به فنفقها على عم الوصي فلما كمل لها المهر  
 هن الحالة الموصوفة ستة اشهر او نحوها وكل ما  
 الام من العم الوصي ما ارتفع من القلة في العام السابع  
 على العدة كاستحقاقه في دفقة الابن وكصوته وفيما  
 ما لم منه امتنع العم من ذلك وقال لا اترك بناتي عن  
 وانا احضنها وارجي في الانفاق عليهما من استقلالهما  
 فبان نفقته فثبتا جعلته في ملكه فقال الجرح والام انت  
 من في كنف الحضنة ستة اشهر ولم تنفك عنها ولا نفقت  
 لشيء من ذلك واما في مكان اكثر اعمها اضرار بناولها  
 مثل للعم اخبرها بعد المدة السادسة **الجواب**  
 اذا كان العم الوصي قوتك من اخيه في حضنة اعمه  
 وهو القزوح والبناء بها المدة المذكورة حمل على انه انما تترك  
 عنهما الجاني له في تركه عنهما وجعلها من ماله وليس له

اخبرها

اخبرها بعد المدة المذكورة الا ان ثبتت فطنتها له وتضمنها  
 في ممتلكها له وهي رواية ذكي ما ابو اسحاق القوي وتبين  
 اقول البقية بن رشيد وهو الذي اقول به والجن في الجيرة  
 الذي ذلت مثل الام والام في ان لا تغفل الصبيته منه  
**وهاو** على قول الصواب البقية من الحاج  
 ابن عباد وكتب اذا كان الابن في حضنة الام والابنة  
 في حضنة الجرح المدة المذكورة كما وصفت والوصي عالم  
 بتركه وبقزوح الام وتربيتها فلا هو له في حضنتها  
 بعد ذلك ولا رجوع له فيها واذا ترك الحضنة الواحدة  
 لم تتركها اليه في جمع اليه بعد ذلك وبالله التوفيق  
 قاله يومئذ **قلت** لم انا في حصة عمه  
 اذ نزلت فافقت بتركها واجتمعت بما في محاسبته  
 زري اليه جميعا يومئذ من غير ربه من حقيقته قال وصي  
 ابن زري عني اية مطلقة تركت ابنتي حاضنة عن  
 زوجها من ممتلكها ونها ام لم تطلقه ايضا في ذلك  
 السنة وقال اذا انقضت السنة فلا تسبيل للمهر على  
 حضنة ابنتي ففعل بها بغيره ان يكون ما بها حرة الجاني  
 اخوه فقال الغاصم وحم ففعل له ما من عهدهما ان تقول  
 اخا في كنف ان اطلقه في السنة اذ علمنا ان لا ينفق اف  
 قل اخوه قبل ان ينفق السنة علم برضى في اخوه قبل  
 مرور السنة لا ينفق اخوه في السنة ففعل في عهدهما  
 ثم قال كترك هو ففعل له ففعل في كنف اخوه اخوه  
 ما لم ينفق السنة الثانية فقال زعم **مسئلة**  
**تامة** الجواب رضي الله عنه عفت في وطعة من المضاري







صدقوا الوحي في مصداقك ليس محجة على اتيانها المحرور  
 ولما قيل في اصل عصص من الحانوت ويحيى البيع  
 في هذه الاقضية المذكور لقول البيه **مسئلة عاشر**  
**له** الجواب رضي الله عنه عفي في امرأة عاصنة ما جملها في  
 الحجة عن حاشي ان كحما وليها من زوج وجرها اليه بفردا  
 وثيابا عني فاجلما كان بفرد صفة اشهر زعت الام  
 الحاصنة از بعة الثياب الزاوية على ما انشئ ربنا النفس  
 انما جعلتها عارضة من عجزها لفرج من اجتنابا ان ترى ووفد  
 رقة ان الحاصنة كالابا وكالوصي فمارى في ذلك  
 ام لا يفعل فويلما في ذلك وان تطول بالبيعة على موضع  
 فيستقر بع عليهما اذعت **جواب** قل  
 ان الغالب في قولهم اصبح صفة على الاب في البقية البقية  
 انه يصرف فيها زاد في مفرار النفس ما لم يطل او البينة  
 ليس بكونه صرفه الا بنية ام فاني قد قال في الوضوء  
 ذلك للملاب في البقية البقية خاصة واما القيم والتولي  
 في وليته فلا و به اخول **وكتب** انما فاع جلاوت  
 في هذه الفارزة فعل باني القول قول الام والمستفي  
 ذلك من تعليمه في عمن من الصغر بمثل هذه المسئلة في  
 وما دفعه فانه قال اذا جعله القول قول الام في هذا  
 فم عارف من رجل الاماء فينا نهم يستعير وفان لا يشاء  
 جملون بها فان كان تعليمه بالرجب فيصنف في ذلك  
 اذ الام والام فيمن البينة اذ يجر من مع الام غالبا  
 مثل ذلك وعليه في عار دهم وقع اخيرا في ذلك مع  
 كفى من البينة فاستصوبوا وصلىوا بالمشترقا به دار

واستحسنوا والله  
 الموفق للصواب  
 مسئلة  
 ٢٩٤

**مسئلة** حادية عشر له الجواب رضي الله عنه عفي  
 في بنة عم بينهم املاك فيبضعة على ذكورهم ذواتهم  
 ومن مات منهم في جمع نصيبه الى من يفي وصلي اطلع فيهم  
 مولودة في دخل معهم في الحبس المذكور ولم ينالوا فيه كرك  
 رهم و نه باليوم الى الان مرفوع بينهم خلاف ونشأ و ارا  
 انهم بعضهم بعضا فيما يعود من فابرة وان في بعضهم  
 على بعض في حرمته وصفي حرات وربما ان ذلك فيهم  
 الملك المذكور وعقله الان فوسع على اخرى عفي ففاح اربعة  
 منهم ونسوا الوادة خلال مضاف منهم بجر حبيبه و املا  
 سارهم من ذلك وقالوا لما في من ماله وفي نعم بايرنا  
 وانقر رجا دوع مفعلة اخي ما الضيق احوالنا ففانما  
 ان كمنه انشئ ثم منا واخرى واخضعت منا قبل حب فيه ارم  
 الفسحة فسحة اعتزال واعتار وعمل للملا فيم اذ خلال  
 الناصرين فيه لحسم الضر فيهم والمال كما في انشئ  
 من مضاف واخر من زوج او عمل في الاموال غلب عليه المراء  
 والبلاء ففعله و **ار رايك** كرا لا رضى البضا في  
 وجه الحكم فيه **جواب** اختلف اهل العلم في جواب  
 قسم الحبس فسمه اعتلال واعتار والنز اعوله به في  
 مصداق ان الحبس عليهم ان انفقوا على قسمه  
 غفلا او لا اعتار فيه لم يجر فيهم الحكم في ذلك وكذلك  
 ان انفقوا على وجه جاز من كراه البذاء والمصافات في  
 التي وان يجر بعضهم من بعة او من عني او جلا في  
 ان لم ينفقوا في عمارته والى ايه **مسئلة** **له** **فصل**  
 عفا التعقيب الحار في البلاء في جواب رضي الله عنه عفي في رجل











**و** شملت عن رجل كانت له امرأة انكسرت  
 عبوة بهواق معلوم جعله على نفسه والقزم مع ذلك  
 عليها من حاله و دخل العبد بالامانة وفي معناه صرة من  
 على من او نحوها شئ على عتقها اياها بحسب ما يعلم فإراد  
 المسير انطرح ففعل الامة من روج ارجوها و قد الامة  
 على ذلك جوفع الامم الى الخلق ككلجه انباء ما حل به  
 عمة الامم فجميع السيرة في ذلك برأيه وانكسرت زوجا  
 ارجى مني لفا وجه الحكم في ذلك وكيف التوصل الى حل العنة  
**الاولى في اوتيق** كان وجه الصواب فيما  
 صالت عنه ان يفتل العسير مالم يات الخلق به فيثبت  
 مقبب عبوة على اى وجه غلب فاذ انفت ذلك كمشف  
 الخلق عنه حيث يثبت من الموضع فان كان العسير بصير  
 او خرج بامر اهل بيتهم فان لم يفتل اعتبرت عنة  
 الوفاة دون الخلق والتمس من الاصل اذ في ذلك ما لها  
 كعنة الوفاة على المشهور من التمس شئ قبل علة للافواج  
 وان كان من الما جشون بقوله لا احرا الا بغير الوفاة  
 ولا في بالي تفرم العمل واما ان كان في وجه على عني  
 وجه الاتفاق فتطلق عليه امراته بعد البحث عليه واذا  
 اقم العسير كما ذهبت وانكسرت زوجا ارجى فيبقى الحكم  
 ان يفتل ذلك الفلاح الفاع على كل حال فحل بها او لم  
 يفتل **وذلك** عن الشيخ ابي عمران انه قال في امر فولا  
 بها ان لم يفتل فعمل حوت شئ يفتل في امر العسير فان كان  
 بها ما دخل فيه عنة الخلق وما اذ فيه بالسجن وان كان  
 من يفتل فعمل اذ به اذ ما وجعا وجعله تشريرا لعين

حيلة

**و** حيلة عن رجل انكسرت بكرة فلامت اعوام  
 او نحوها ففعل بحسب ما اهل موضوعه ان له ائنة بطلت  
 وامتنع من بولها في ذلك من الاتساع حتى توفي وفالت كل  
 واخر لها حبيبها اذا بصر الفتى وافتى الاختلاف والبيعة  
 على تعيين الحق **في اوتيق** كان وجه الصواب فيما  
 والواحدة وغرسها ان يفتل في كل من لم يفتل ان لو احس  
 منهن وما يفتل في ذلك فبغير حق اذا ثبت ذلك من قوله  
 ولم يكن للزوج من فيه صريح ولو ان فلا فلا ان يفتل ما  
 يفتل الا بكون يفتل في كل من لم يفتل له وجه في نسبا  
 في اصله في بطلت في كل اعوام لا كل واحد منهم يبر عليه  
 لنفسه واما يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل  
 ايمانهم وبالله التوفيق **و** حيلة عن رجل  
 اذا لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل  
 معلوم فلما سكن لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل  
 من الخافس بعضهم وقع بينهما اختلاف اعقب فقام بينهما  
 فيما بصر من العلم فطلب سرب العار من الخافس في كل من لم يفتل  
 الاربعة الاثني عشر في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل  
 فاذ في النازلة ما قلوا من لا يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل  
 الرأى اهل محسن وشي كما دمع الرأى من الرضا في اوس  
 شئ كما تفرجه اول العلم والمخرج في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل  
 الرأى من الرضا في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل  
 الفال في بيك من الرضا في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل  
 اقول به في ذلك ان كان من شئ في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل  
 فان الرضا في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل في كل من لم يفتل



الاضحية الاضحية منه مخرج تفرع ذلك قبل علمه والاضحية  
 قول رب الارواح بمنزلة واما ان كان من جنسهما الراسخ  
 من جنسهما هو مخرج الاضحية منه مخرج وانما كل شيء عن  
 انفسا به فالقول بمنزلة قول الاضحية في الارض الاضحية  
 الماضية وبيد امضا مع منزه ان كان من جنسها من جنسها  
 اكنى وان كان لم يخرج منه الا الاضحية الاضحية  
 فربما يبيد في الاضحية الاضحية وكان القول في الشهية  
 الرباع قول رب الارواح وكذا يكون القول في الاضحية  
 في الترميز ان كان من جنسها الاضحية اول العلم لغيره  
 ذلك وانما اذا لم يخرجها من جنسها الراسخ من جنسها  
 ذلك وان كان في العلم عن جنسها العادة من ادعاء  
 العرب منها كان القول قولها كان العلم في الاضحية  
 عن الاضحية وان لم يخرج في العلم عن جنسها قول رب  
 الرباع انما ما فيه تفرع وان واجب الارضية الاضحية  
 ان قال عليه بغير انفسا وان لم يخرج في علم ذلك  
 الاضحية من الاضحية انما من رجع القول قول  
 مخرج الترميز وبالله التوفيق **فصل في** عز وجل  
 افلام رعى ولا يبه وبقوله رعى رعى من لغو غيبه فلما  
 اكلت الرضا الحمرية ونحو ذلك فاعلم على رعاها الرضا الحمرية  
 التي هو فيها وفلاوا ان الاضحية الحمرية رعاها من كذا  
 الاضحية الحمرية الاضحية وتزعم التوراة واض من رعاها وفلا  
 كذا ورعاها من رعاها حمرية وكذا رعاها رعاها الرضا  
 الحمرية من رعاها من رعاها الاضحية الحمرية من رعاها  
 لغو رعاها الحمرية **فصل في** مصلحتك هنك خلاف

فما

فيها على ثلاثة افواي اخرها ان الثاني اذا اجابوا انفسا الحقيقة  
 الاضحية من جنسها الرضا الاول وبالله التوفيق  
 على انفسا علمه فان انفسا من جنسها علمه من رعاها على  
 الاضحية من رعاها والاول الثاني انه رعاها الضر اذا تفرع  
 في المخرج الاضحية من رعاها من رعاها او رعاها من رعاها  
 الثالث انما من جنسها الرضا الاول فان كان من رعاها  
 ان ذلك من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها وان كان  
 من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 هتكت وهو يرى ان ذلك من رعاها من رعاها من رعاها  
 ومن رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 وشاهدت الاضحية من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 وليس التوفيق **فصل في** جوابك رضى رضى  
 علمك في رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 لعل ان اذا علمه في رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 المرأة اذنيته فيما ذم من رعاها من رعاها من رعاها  
 المتصلة من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 واشتبهى من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 للراوية من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 ما لا في رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 المرموع اليه من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 انه كذا من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 ان الاضحية من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها  
 يسمع من جنسها من رعاها من رعاها من رعاها من رعاها











طلق فلاق زوجته بطلقة واحدة بما لم يفسخها هل هما  
نساء في الزمان أو يفتن فلاق احدى في اللعنة بين لهما ذلك  
**معاوية** الزوج اعترف في ذلك وانفقوا في  
حلقه عليه من الفطرات من خفقة ما في فقهه ودينه ان قوله  
بارا فلاق هو الصحيح ثم لم يرد بطلقة رعيه وما البتة  
وهو الذي تورد في الأصول اذا اكلوا عراقة طلقة ملك  
فيما انفسهما بعد البتة ولم يكن ذلك بعد ما كانت  
منه بالطلاق اذ لا يملك المرأة نفسها بعد البتة الا  
في احوال او مزارعة او فلاق وقد اشار الى ذلك في الخطوط  
في وثايقه في بابا احوالها في المطالب في الحنفية على الاربعاء  
وقال وان طلقها طلقة مزارعة او فلاق او فلاق لم يفسخ  
عاري جنتها من حق الفلوق على احوالها في نفسها ما عرفت  
واما بطلقة الاخرى معها وطاعة مزارعة فانهما  
رجعت كما ملك بها نفسها **ف** رأت جوابا  
مما عليه الرافعية ابو الوليد بن ابي ابياد واما  
المسئلة فان رأت غش في رجل انكبت في صرافه فان  
عمل كفرا في حيا بعد ما تطلق نفسها باي التلاوة فلات  
ان لها ان تطلق نفسها ارادة  
**معاوية** الاخر فيشكرها بما اعفها ان تشاء بطلقة رعيه وان  
تشاء بطلقة مزارعة فلات نفسها وان تشاء بالطلاق  
واما ما ذكره له فيما اخبر به من ذلك فلم يملكها نفسها  
الا بما مزارعة او بالتلاوة او بطلقة رعيه ابو عبيد  
الرفعة في علاج فلا يوجب من المولى فيشكر بالوثايق مزارعة  
كتب فيها طلق فلاق زوجته بطلقة واحدة بما انفسها الا

ان يكون

ان يكون قبل الزمان طلق المطلق قبل الزمان بما لو احرقت  
فيمر من زوجها **ورأيت** جوابا للرافعية ابو الوليد بن رشت  
ان الزوج انكبت رعيه المولى فممن من طلق زوجته طلقه  
ملكها بما انفسها فلات وانما اذا انكبت بعد ذلك بيمونة  
ما حل الا بعد زوج فلهن الا هو به كالمقول المولى مزارا  
فلاق احوال احوال فلات على الزوج ونظر لمانه في المارة  
من ان بيمونة ما حل وهو لم يرد ذلك **وسئل**  
الجواب رعيه رعيه عتق في رجل قال لزوج انكبت  
طلقة فقال له الزوج غش انكبت فممن بما قل في طلق  
بمقالة احوال ما عرفت من الاخرى بالطلاق **ورأيت**  
اذا كان الاخرى فلات رعيه وحواله المولى بما وصفت بالطلاق  
كان له ويوجب فيما ادعاء من الطلاق وخلف في ذلك  
فان لم يكن له فينة وكذا في ذلك مودع هو بما فخر لاختلاف  
فيما فعل حتى بطلقة واحدة واحد وقيل غير ذلك والاحد  
عشرا في تكون ثلاثة كالمودعة والى دودة عواهلها لان  
احد احتياط له البتة واما **وسئل**  
الجواب رعيه رعيه عتق في رجل اخرج انكبت في رعيه  
بصراف بعضه ذفر وبعضه مودع ودخل بها زوجها  
وبقيت معه عامين انكبت طلقها وحل احوالها  
بعد ذلك وحل الزوج في ادايه ولم يكن رعيه خمسة  
اعوام من قماري وخوله بما طلقه ابوها بالطلاق وحله  
فيما الى الحل فلما اراد ان يخرج عليه ذفب الزوج ونكبت ابو  
الزواج والزوج فممن رعيه الا في الرعيه بالانكبت  
والزواج انكبت فيما رعيه عليه من احوالها في رعيه مودع



ذلك من مال نفسه في انجم موحدة انفق الايقاف عليها دون  
 ان تعلم الزوجة بذلك فلما كان دعوا الطلاق والاتفاق دهر  
 التمس فامتنع الابنة فطلبها اليها مع محالها وكلت اديها  
 على الطلب المزكروا فبدا الى قاضي موضعهما المستظهي  
 الزوج بما كان اذ دفع بينهما قبل وقال الاب ان يتبعه تقول  
 ما ارضونا وجعل اب في غل الزوج ولم ذلك وحسن في بقة عهده  
 بالبنات فبينما لنا هل يلزم الزوج ما فعل الاب مع انصرام  
 الخمسة الاعوام ام كما يلزمها ذلك **فما هو الجواب**  
 في اقل مسائلك ووقع عليه وما يجوز في الزوجة  
 ما فعله الاب انما كان كافت في ولايته على الاطفال  
 المستمورة من ماله وليس له ان يتفكر في حقها شيئا  
 ووجب لها والتاخير المزكور انفقها في ماله عقيب  
 الا ان يكون فعل الاب انفق للابنة مثل ان يكون الاب  
 الطاهر ماليا ما موى الحلالا لاجاب عونه عن حلول التتميم  
 ويأخذ الفلح بقول من يقول انما في ولاية الاب حتى يرضى  
 لها من الاعوام الخمسة فما هو وجه وهو ان كان النكاح  
 يفتقر به ولا يختص به اب اب في رخصته يجوز جيبه  
 ما فعله الاب عليها لم يقرب الزوج وعمره **وهو الجواب**  
 الجواب رخصه غفك في قتل ويمنع منها علق زعمه ان في  
 ارض غنيها انفق ما فيها مع اخر ما حصته من اصل الزوج  
 الذي في ارضه المزكروا ذلك من دهر ثلاثة اعوام  
 جعله في الارض المزكورة وطلب النكاح في التمس بحصة  
 النكاح في ذلك التمس في بين لنا هل يجوز قتل النكاح  
 ام كما **فما هو الجواب** ان رايك القتياب من شيوخ

وهو الذي انقربه ان لا تشققة في فصل الزعم ان اذا صبح  
 وانه ما يجوز بيعه وما قسمته الا في وقت استيعابه في زوج  
 جميع شئها واستقلاله على وجه الارض وعن اخبر  
 في الكيسر والخطا وحسن دفع البصل فاذا كان  
 ذلك الوقت جاز بيعه وذلك عن ما في شئ ما رخص  
 واجبره والعقود على الاصول وروايات المتفقين  
 انما حكمة من حق ضمة الاطفال الا قول مالك رحمه الله  
 النكاح في ماله لم يقسم بين الشئ كما من الضرور والارضي  
 والنخل والزرع والشمير وما ينفصل جزل في نكاح او في  
 وقال ابو الوليد بن ريش انفق من مالك فيما كان  
 مستمرا بالارض او منفصلا بها في التمس والزرع والارض  
 المحل في اذ بيع ذلك مع التحريك والرضى اذ بيعت مع الاصل  
 بمره قال ان ذلك كما لو وضعت فصلة من الارض ما تشققة  
 فيها فذلك في الحلة فانما يتبين او يصل الزعم ان يفتقر  
 فيها الفوا في لفعلها بالارض والارض في التمس والزرع  
 بين ان يفتقر مع الاصل المتعلق به او ما رخصه  
 دون الاصل لما كان بالزرع تقدم للشمير في قوله وصلى  
 لا يصح والماء اعلم لانها في القول في ان حلالها والماء ولي التوفيق  
 لاري موافق **الجواب** وضعت عنده صبية في توفيق  
 توفيق ابو طاهر كما في ارضها عليها ولها اختها في الزوج  
 ليس من ذوات محارم كزوج اخيه يكره الزعم كما حمسه او الصبي  
 المزكورة البكر وبزعمه على ما ينظر في الصبي وتكفيلها بالصبي  
 اخ من ابها صبا الى منع الزوج من الزعم في الارض التي تملكها الصبي مع  
 امه لعل لا يخلع من ذلك ولو منع الصبي من المصير الى دار اختها وتصل

علم اختك



عليه

والاعتراض لما اني ذكر في الموت توحيروا و هو او ما بقا او حقي  
هنا الزوال فيه العقل من حيثها وكل يحتمل في العلم لو عقلت  
لاكتفا في تمام الحسن من ذلها واصبحت لا ترى شيئا وفريقان  
**وكتب لي بعض الطلبة يسألونني عن ما يابست**  
يا اهل بيتي ثوبتي يا مريم بنتي  
وقالت امرأة من غيرة لم تسمي  
في البكر في جفنة او رثرك  
فان يد ذكر الميم في قصيدة  
بالتصريح حقا فيغني الميم في كسر  
**واجبت في نظارتي انا في الدنيا من كبري**  
يا ميسر الخالق لا علما ومعقرا  
ان الزمانا باستغنى في موتهم  
والوارثون لها جرو والارث  
وكانت المرأة الحبلار يبيتها  
فان يد ذكر الميم في خذلة  
في يدي في الدنيا فرا حكمة  
هنا سوال في فريسي ما جملته  
**فمن هو عاير او حنت في البين**  
اذا هلقت عاير في النجعة  
ما لم تبق وان تحلف وقصر لا  
حتى تعود عاير حنثا ولا اذا  
هنا الجواب عاير لا يجاب والنفقة  
تقضي في عاير في ايمان  
يعني في عاير اجاب حنت لانها عاير في عاير عاير











. بقلة ان الزرع ايت ذاجق . وذا لم يبرئ من راء اذا عـ  
 . وقال صاحبه تالاه ان رعه . وفي ما يحاو من الفجر قد علمـ  
 . لم يرح العس مكلوب يمينه . قايه يقتشع جاليس الزرع عـ  
 . **وكتب الي بعض الحكيمه بنوع ما ييات**  
 . لذا اذا كان عجب من رفع . ثمانية وكانوا بالسواء  
 . فاعتقوا انما انهم بطلا . ودين اخر ان على ارضـ  
 . وكانت الثلاثة في مجمع . مؤخره باوقات عـ  
 . وكانهم تسلم مستقفا . بحصه بما وجه لفضـ  
 . **يخاطوب بعضهم بنوع ونوع**  
 . ايا بقي يعرف الناس عـ . وما علمنا من اعلل المسـ  
 . سالت سوال عتق عليهم . بدونه ما يعجز عـ  
 . وكانت المكاتب عـ . وذا لم كالمقسط بالفتـ  
 . وتمت في الزرع فرد . واهل العتق من قـ  
 . متى كان المبتل لم يمتق . واهل البتل من ذوق مـ  
 . فتعجز عتق من عـ . ولزم امله بعهـ  
 . وان كان في اولى عـ . فخصم المبتل ذواقـ  
 . ولزم في القضا مـ . مع الباي من تقوى الشـ  
 . فان غلب الزرع تمسكوه . او في التبرير بطل العـ  
 . فوير كذا ملكوه منـ . والمخوف لو ذالم بالـ  
 . يحصل بعد حل وبفـ . من خوب او رـ  
 . وان سبوا الزرع عتقوه . او في التبرير كـ  
 . بعتله اذا كان في . من العور الميز والنـ  
 . وفيه اسمع الشـ . فتمت العتق مع المـ  
 . وكان يلزم او في التبرير منـ . معاونه بـ

لا زال الغن ما حروا بسا دا

. لا زال الغن ما حروا بسا دا . ولا قصروا به فصر اعترـ  
 . بعن ما روينا عن شمسوخ . ثقات النفل من اهل الزكـ  
 . فترا تفت ثواله عـ . ما شـ كـ من تر تعب المصايل واجوتها وايات  
 . العن الوارد عـ . مـ من المرونة ونـ من لها ونـ له ما سـ  
 . عـ نظا ما جـ . بينه حصصا انتـ . ايم عـ و باله استـ  
 . حول واخـ . رابا لله . اعلى العظم كـ . اسـ العـ النـ  
 . او لا ودا خـ . عـ الله عـ ما كـ الـ رابـ  
 . اركـ وعـ . له وعـ . ولم تـ  
 . ودا خـ عـ . ان كـ  
 . رب العالمـ  
 . رـ

( نـ )  
 ١١



۱- **مقدمه** (Introduction)  
 ۲- **تاریخچه** (History)  
 ۳- **روش تحقیق** (Methodology)  
 ۴- **نتایج** (Results)  
 ۵- **بحث و نتیجه‌گیری** (Discussion and Conclusion)  
 ۶- **منابع** (References)  
 ۷- **ضمیمه** (Appendix)  
 ۸- **فهرست** (Index)





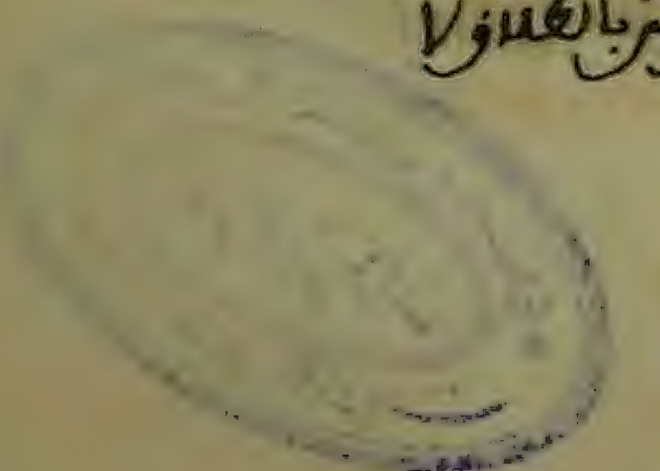


بسم الله الرحمن الرحيم **صلوات** على النبي وآله وصحبه وسلم

**الكتاب** في معرفة عباد الله المؤمنين بالعبادة بالعبود • وحض  
على حقيقة الموائين والعبود • والصلاة والصيام والصدقة  
والزكاة والعبود • وكما هو عليه اولي المسائل والعبود • **وبعد**  
التي هي في حقيقة المسئلة المستول عنها وما قيل في اما لها **الصل**  
**الكتاب** في حقيقة التعريف وفروع المعلوم المعلق عليه في ان واحد  
فان العلامة التي هي حقيقة ربط المعلق بالمعلق لا نفس المعلق وانما  
ان يقع على المعلق عليه في ان واحد حقيقة فان المعلق على ان المعلق عليه  
سبب المعلق عليه في عية به اجزاها العباد بحرا العلة العقلية مع  
معلوم وفوق الابل في وجهه ان دخلت الارياقت كالف معناه ان  
د خول المعلق عليه وفروع المعلق وفروع العلة تستلزم حصول معلول  
كما تستلزم العباد المعلق ومعانيها وكما ان الفاعل في وجهه ان كالف او  
اراد ازالة حجب يعرفه بلفظ المعلق في وجهه ان كالف او ازالة حجب  
كما د خول المعلق ليس ازالة حجب يعرفه بلفظ التعريف فساد او ازالة حجب  
لما كلف ازالة او فقت علة المعلق وجب وفروع معلول معها يعرف ما زوا حجب  
فوقه من ان وفروع المعلق في وجهه وتفرعها علة ليس في الزمان كلف في حركة  
راسخ والحال انتهى **بعض النجاة** في التعريف من باب راسخ في ان واحد  
وانه يحكم به بالموجب **قال** المحقق ابن عبيد الله في قول الابل حجب  
انت كالف في الصابون في غير الشك انما هو التام الوفوع لا في غير الوفوع  
**قال** في حقيقة المعلق عن فروع في وفروع المعلق في راسخ في ان واحد  
التام الوفوع وبنز راسخ في ان واحد **قال** في باب الميزان في  
التام مؤكرا في ان واحد في الجواهر **قال** لو علم المعلق في وجود تحقق  
الولاية لقوله ان في حقيقة فانت كما لو **قال** المستحوز في الموضع المتصورة  
بنز تيب عليه في حقيقة او تعليقا بان في وفروع المعلق في ان واحد  
انما يقع عليه بفوق المعلق وفروع **قال** اما التعريف فهو في المعلق

في ان التعريف في باب

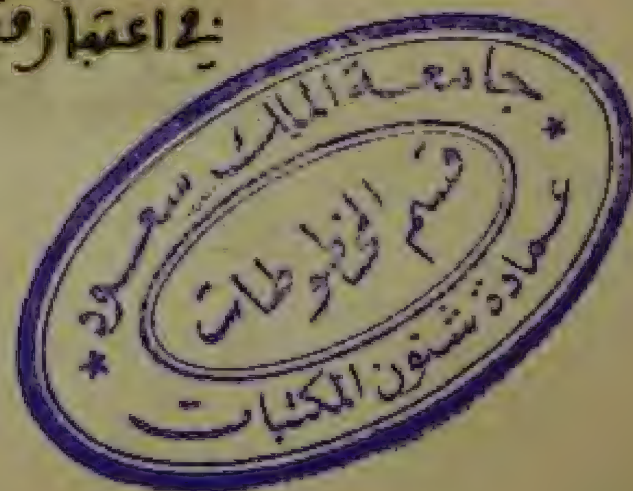
في ان التعريف من باب راسخ في ان واحد في باب الميزان في ان واحد  
في راسخ في المعلق في ان واحد في باب الميزان في ان واحد  
التعريف في ان واحد في باب الميزان في ان واحد في باب الميزان  
**في** كلف في حقيقة المسئلة المستول عنها وما قيل في اما لها **الصل**  
**الكتاب** في حقيقة التعريف وفروع المعلوم المعلق عليه في ان واحد  
فان العلامة التي هي حقيقة ربط المعلق بالمعلق لا نفس المعلق وانما  
ان يقع على المعلق عليه في ان واحد حقيقة فان المعلق على ان المعلق عليه  
سبب المعلق عليه في عية به اجزاها العباد بحرا العلة العقلية مع  
معلوم وفوق الابل في وجهه ان دخلت الارياقت كالف معناه ان  
د خول المعلق عليه وفروع المعلق وفروع العلة تستلزم حصول معلول  
كما تستلزم العباد المعلق ومعانيها وكما ان الفاعل في وجهه ان كالف او  
اراد ازالة حجب يعرفه بلفظ المعلق في وجهه ان كالف او ازالة حجب  
كما د خول المعلق ليس ازالة حجب يعرفه بلفظ التعريف فساد او ازالة حجب  
لما كلف ازالة او فقت علة المعلق وجب وفروع معلول معها يعرف ما زوا حجب  
فوقه من ان وفروع المعلق في وجهه وتفرعها علة ليس في الزمان كلف في حركة  
راسخ والحال انتهى **بعض النجاة** في التعريف من باب راسخ في ان واحد  
وانه يحكم به بالموجب **قال** المحقق ابن عبيد الله في قول الابل حجب  
انت كالف في الصابون في غير الشك انما هو التام الوفوع لا في غير الوفوع  
**قال** في حقيقة المعلق عن فروع في وفروع المعلق في راسخ في ان واحد  
التام الوفوع وبنز راسخ في ان واحد **قال** في باب الميزان في  
التام مؤكرا في ان واحد في الجواهر **قال** لو علم المعلق في وجود تحقق  
الولاية لقوله ان في حقيقة فانت كما لو **قال** المستحوز في الموضع المتصورة  
بنز تيب عليه في حقيقة او تعليقا بان في وفروع المعلق في ان واحد  
انما يقع عليه بفوق المعلق وفروع **قال** اما التعريف فهو في المعلق





نفوذ فيه واو فوع را بعرفه ففقد انتهى **وقد** التوضيح لو قال لا خفيمة ان  
 تزوجته فانك كيانك فليكن من مجرد العفوانة فله عليك تعليفا لان المشهور  
 ان في الطلاق المعلق ويعلق عليه واحتجاج الى حكمه لان المعلق والمعلق  
 عليه بفعلان في زمان واحد انتهى **وقد** اما الحكم فيه بالموجب فهو حكمه بالانزاع  
 الذي يوجب له لم اللبث في جميع المحلوك به انقضاء العتبية وقضى  
 الى ما وراء الزمان لو فوع الطلاق غير وجود الصفة لان الشك اذا دخل  
 السبب لا يمنع انقضاء وانما يؤخر حكمه الى وجود المصروف وليس موجب  
 المحلوك به وكان نوع الطلاق كما سبق الى بعض راوهم وما للاصول  
 والادوية في **المحل** في المنزاع معلوم **البصل الثالث** في ان المعنى  
 المعاني والمقاصد **المسألة** في كتابه ايمان بالطلاق **فان** ما لا  
 يمنع حلقه بالطلاق الاكل في كل من الرغيف كله فاكل بعضه حقت ولا  
 تنفعه كله بسبب عينه بالطلاق انتقا بالطلاق مع صحته  
 واعني المعنا المراد من وقوعه في ما لو حلقه ليقضي بطلان حلقه في كل  
 بقضاء فله لا تحت ان يصر ان يذوق ايطار فذوقه هو محمول على المقاصد ولو حلقه  
 بما كثر في الفعل غنى فبالله اليقين حقت ومرفيقا بان الفعل فريخص له  
 اليقين والغنى انما العفوانة انقضاء وتنفال العلامة به في شدة الكس على  
 محتقوا العلامة المحقق خليل غير فولية الطلاق وان كلفته فانت كما لو قبله  
 تلامنا عن ابن القاسم من زوج امراة بغير ان كلا امراة الزوج ما عليه كالتفهم  
 خلب امراة بغير جد بشك ان كلا امراة في كالتفهم انما في كالتفهم الثانية  
 يعني وينفع الطلاق **وعلى** راوي **قال** الطر كونه ووجهه ان معنى تركه للاول  
 ان كلا امراة الزوج عليه يعني وانك كالتفهم به كالتفهم فاما عفر الثانية  
 بوجوب الطلاق راوي وكنانه لم يجمعها انما العفوانة انما ان جمع مع غيرهما انتهى  
 بغير صرح باعتبار العفوانة في زمان واحد واما في راويين من محكي البرز  
 في اعتبار قصر المحبس او لعلته ومقتضى كلامه في جميع راوي او فوعه كما صرح به

فلا ملام



المحرر في كتاب الوفاء

البرز في كتاب الوفاء عن اخراج كتب الوفاء من المدرسة وبنادله الخلفاء  
 مراعاة قصر المحبس او لعلته وانظر ما حرمه الفرائض في الوصايا والعقود من  
 قرض المعنى **البصل الرابع** في ان الحقت باقل الوجوه **قال** المرفوع في كليا  
 نه العفوانة **فان** **المسألة** في من يزوج ما له ان البر يقع بالشرع  
 بمقتله اللبث والحقت باقله قال ابن تيمية في الزنا والفسق عن وجوب حرم المبتورة  
 ورايهم زوج لم ان لا تحل ما يملك التناح وحرم ما في راياهم ورايهم كماله  
 بالعفوانة والمحلوك به في العفوانة ليس وما يوجب عليه رافقا انتهى وفي  
 الشرح اليك للعلامة به ام عن قول العلامة خليل في مقتضى وحقت ما ليعق  
 ما نصد كما لو حلقه باكل حقا الرغيف باكل بعضه حقت واستمر المشهور  
 بان قاعدة العفوانة ان انتقال من المحل الى غيره يلغى فيه اذ في سبب ومن التخي  
 الى الحل بالعرفان ما ترى ان العفوانة لا جفت في مباح وان كثر كما باحه  
 تزوج بغير عذر راياهم عليه ووجهه في المبتورة لا تزوج من قبلها المجموع عند  
 المحل ووجهه ورايهم جفت لا تزوج من قبلها المجموع عند  
 والشاهد من اصراف وزوال ايا حقت في كلف فيه الطلاق الذي يستقل به  
 الزوج به فكل له الزوج الى الحقت في كلف فيه اذ في سبب والخروج منه الى البرز  
 يوجب تسبب اقوى من ذلك وهو فعل البطلان قال ووجهه المشهور ارضا  
 بان الحاقا عن الفعل باكل الرغيف قصر النجف عن كل جزء من اجزائه فكلان  
 كل جزء محلو عليه لم ينجف **واعلم** انه امر وعنه يخرج من  
 المحلوك عليه وبنو العفوانة في كتاب العفوانة البرز واذ اقل الله ان حلت  
 ففرض الدارين فانت حرة فخر حلت احريها عتقت وفيها به اذ اقل الى وجهه  
 ان قتلح بر حوال احري الدارين انتهى وتغزو كلال المفسر اية كلال راويين  
 حلقه بطلاق امراة اكل حقت العفوانة وفي ابن تيمية في اقليل الزوج جفت  
 ان وضعت ما به بكنة فانت كالتفهم فوضعت واحدا وبقية بكنة واخر جفت  
 كما المشهور وفي ايضا ان احلقه لا مشر حيا ولا ميتا في شهر جنازة ابنه

ابن تيمية











فال

الغدير فزارينا

التعليق في تاريخ في ذلك وتفسد بافتاء بعض شيوخنا ومن وافقه بعض ونوع  
الخلافا وعليه لقبول قول في العتيا والغضا فيما على مسئلة ما عشتت وكس  
الجزال في ذلك لم رأي ما يوافق الحق ما لم يفرق ما بينهم من كلام ابن رشد في  
خلافا ما قال بعض شيوخنا بل المسئلة اخرى فانه ابن رشد كما سترى  
**وقال** ابن الموارز محل قبول قول في العتيا والغضا وليست واقعة الخان  
منه حيث قال الظاهر من قول ما لم النية على ثلاثة اوجه **هو** ما  
تقبل منه بتمتة العتيا والغضا مثل ان يخطب لزوجته بطلا من بيت زوجها ونقول  
توبك ما كانت تحب فيصير انتما **يقول** من يتزوج حيا تراه مسئلة  
ما عشتت اليه فامس فاس عليها بعض شيوخنا **وقال** الروي **قال** فيها  
من قال كل امرأة ان زوجها ما عشتت ببلانة تحتمل الا جان كان تحتمل بطلانك  
بان نوري يقول ما عشتت ما دامت تحتمل ببله نية وان لم تترك له نية لم يتزوج  
ما لم يخلص العتية انتهى **قال** ابن راجع يرد مع الهمزة في ذلك **ومسئلة**  
ابن رشد في رفع الاستبراء لا لتوافقة قبي فولية اجوبته مجيبا عن  
المطلقة من زوج امرأة اخرى وكتب في ذلك من راجع مختلف في هذا كالف  
ولم يقل متراجعا على بلانة **قال** ابن راجع في كل ما الى زوج او ماتت **واراد** راجعة  
بها ولو قال لم تترك له نية **وقال** ابن راجع ما دامت الثانية روجة ما رجع  
عقيب ما رجع **لا يضر** وفيها ادعاء من النية اذ الحلب بما السهر على نفسه  
والنية فيما بينه وبين الله تعالى وان يترك ان النية كما انه يجعله من النية المخالفة  
لظاهر النية **فواقعة** السؤال بالنسبة للمسئلة اخرى **وقال** ابن  
مسئلة ابن رشد وقع فيها انه كتب في صراف الى روجة عن مراجعة الزوج  
المطلقة وهو كاخذه في الله انما على الاجل ومع ذلك لم يجعله بمنزلة مسئلة  
ما عشتت السابقة من المرونة **واقعة** السؤال لبعض من روجة اطلاق  
فاله ابن رشد اخذه من مجهول قول ابن الموارز السابق او يكون في مكان اصل  
نكاحه واشك هنا **وقال** المصنف في كتاب الايمان بالطلاق في قول كل امرأة



ان تزوج عليه في قولنا ان قصره ان لا يجمع بينهما **فقال** من خطب امرأة اخرى فقال  
ولم يخطوبه **ان تزوج** حتى يجعل امر امراته بغير طاعة او تطلقه **فقال**  
انهم لم يخطبوا خلتا صاحبته فامر الله حتى يبرها ثم طلقها اليه تحت وطئت  
عليه المخطوبة لم يبرها كاح المخطوبة اليه طلقها لم يبرها ولا يخطبها  
**فقال ابن قتيبة** هو اجمع على ما يوجب الله **واما** على ما يقتضيه المعنا  
فيجب ان يكون امرها بغيرها لقوله هنا لا قصره ان لا يجمع بينهما **او المسئلة**  
**فقال** يعني ان عرفة في المختص توفقت طاعة المسئلة بقوله  
من قال كل امرأة اتزوجها ما عاشرت بلانته لم يملكها كانت تحت بلانته ان كان  
كانت تحت وطئت بغيرها من قول ما عاشرت ما عاشرت تحت بلانته وان لم  
ذكر له نية لم تزوج ما لم يخلص العنة ويعرف المخالعة دعوى النية كذا في العصر  
كل امرأة اتزوجها ما عاشرت بلانته لم يملكها كانت تحت بلانته ان كان كانت تحت  
وطئت بغيرها من قول ما عاشرت ما عاشرت تحت بلانته وان لم ذكر له نية لم تزوج  
ما لم يخلص العنة ويعرف المخالعة دعوى النية كذا في العصر كل امرأة اتزوجها  
عليه وموافقة له ما عاشرت **فقال ابن قتيبة** يعني ان عرفة  
لله انه فاقته عليه بنية في نية وتلك لم تنف لا اذكره **ابن قتيبة** في اجوبة  
يعني لم يخطبها بغيرها من قول اخر **مسئلة** ما جوبة اليه فقلنا ما دليل  
للوافة انتما فقلنا في اجوبة ابن قتيبة لم يخطبها عليه **وقد** في  
بهرام في شرحه لتمامه ما لا يفره ابن قتيبة في باب العينة والمخالعة  
ان دعوى المخلوق في الوافة انه انما علق لا جل ان تزوج فحاول لم يفعل اضيق  
من مسئلة ابن قتيبة في اجوبة ما يجمع على ما يقتضيه في غير ما ليس في عينية  
بالحاف بمسئلة ما عاشرت ليعقل قوله وكذا في **الحاف** بمسئلة ابن قتيبة  
ان في يعرف بين العينة والافاضة كما في نظر **ابن قتيبة** في  
في بطلان المصلحة في المصلحة والنفس يدعي ذلك **فقال** والله في الرونة **فقال**  
لامرأة كل امرأة اتزوجها عليه كالتق فكلوا المخلوق لها واهوا وانقضت عتقها

انما علق المخلوق في الوافة انه انما علق لا جل ان تزوج فحاول لم يفعل اضيق

تزوج بها جنيته

ثم تزوج بها جنيته ثم تزوج المخلوق لا عليها ان ما جنيته تطلق عليه ان قال  
انما تزوجها غير ما ولم انك غير ما عليها قال ولا انك المخلوق لا عليها ان قال  
ان لا يجمع بينهما انتما **فقال** يعني المسئلة ما زوجه من خطب بغيرها من قول  
ما دل عليه ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
وكذا **والمسئلة** ابن قتيبة لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
اراد ان يكون له زوجة ما دل عليه ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
كزوجته في قولنا في الكتابية مسئلة ان لا يجمع بينهما اي لا يجمع بين زوجته  
وخطبة ايده انتما فلو تزوج ولم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
وكذلك **فقال** في العرف ما زوجه انك من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
ذلك حتى ماتت المخلوق او كلفها بان لها ان تفي في نية لان ذلك في قول  
تزوجها عليه بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
امر الواحلة عليها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
الواحلة عليها لا يقال ابن قتيبة ان ذلك لم يبرها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
كتابا ابن قتيبة ان كان المخلوق ما يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
**وقول** يعني الغرض من الماخضون والاختلاف انما هو في الخلاف  
الباب في انتما **فقال** يعني قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
حتى ماتت المخلوق او كلفها ان لا يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
الصحي حتى يبر السكون المسئلة لغير ما يستتبع انتهى ولم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
فكفتم عن ان يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
التوضيح في باب الفسخ من قول ابن قتيبة **فقال** يعني قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
التوضيح في باب الفسخ من قول ابن قتيبة **فقال** يعني قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
الشيء في ما يبرها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
يعرفونه **فقال** ابن قتيبة في الرونة ليس لان تفي بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها  
رأية تفتق تحت العبر لم تحت حتى عتق الزوج لان الزوج لا يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها بغيرها من قول ما لم يخطبها

السبب  
لعله انفس







لا يتغير فضيعة بوقوع الطلاق وعليه في التنازل الزور **ولا يتبعه** مع الضراف  
 ليس كونه من باب تعليق الطلاق كما امر مشركه بشي كثر ومما عرى الرضا وباراه  
 ووقع عليه ببعض كما استغفرت به بل من الغاء التعليل كذا الباب احتياجا  
 للمرجع اما لو كانت في الرابطة للضراف **والقائمة** بان الله من الحالم بالرجوع  
 لعل لم يقع بطلان الطلاق لا بقاء الحيلة حينئذ كما اجاب شيخنا العلامة  
 ناصي الرز الدفاني عن سؤال رحمه الله تعالى عن رجل تزوج امرأة  
 بنعسه او وكيله او بغير نكاح او بوجه من الوجوه وباراه بمبطل اطلاق  
 عشرة اخرى ايضا فان حال صرافا عليه تكون كالحالة واحدة فله ان يتبعها  
 وحكم بطلان الحالم بالرجوع **مسألة** الحلفت الزوجة الزور زوجة الحالم بالسابع  
 وكما لبيته بحال صرافا عليه والى من الحالم بالسابع يرجع لا ووجهه بتمام  
 وكما واما الحالم بالسابع بان تنقل مع زوجها حيث شاء **مسألة** انقل  
 الزوج بامر الحالم بالزور يقع عليه كالحال **والنص** الجواب **مسألة** ان الله رب العالمين  
 حيث كانت الزوجة كالمبة بحال صرافا جميع والقص من الحالم الى امره يرجع كما  
 سجد في السؤال ووجه جميعه لعل لم يقع عليه طلاق وانقل الزوج والى من  
 اعاد بالصواب وكتبه العبد ناصي الرز الدفاني **مسألة** الحالم بالسابع  
 انتما جاتك واخر من الزور **مسألة** السابع بغير وقوع الطلاق في  
 الحادثة الزور عن كسبه لا تنقض **مسألة** فراقتي من يدعي شيخنا العلامة المرجع  
 بمسائل السبعين **السابع** بطلان الحالم الصادق من السابع كما في الزور  
**وجلب** عاذا لا من كمال مراعاة السابعة ما فيه فقتل **مسألة** **والجواب**  
 ايضا العلامة الدفاني بغير اجابة حكم السابع في مثل هذه المسئلة **والنص**  
 السؤال ما قولكم بمن علوقا بنعسه الزوجه انه متى نقلت تحت كسبه والى  
 بغير رضا وباراه منه من رجع **مسألة** انما تستحقه عليه كانت كالحال وحكم  
 بالتعليق الحالم بالزور في ان الزوج **مسألة** نقل الزوجة الزور الى محل كاتمه  
 بغير رضا وباراه وكتبه وحكم حالم بالسابع الزور بغير وقوع الطلاق بقاء

مف

مف

مف

العقبة قبل اذ الطلقة

وبقاء العقبة **مسألة** الحلفت الزوجة الزور زوجة الزور الحالم بالسابع  
 عليه بانه وقع عليه الطلاق بنعته المالكى حكم السابع ويحكم عليه بوقوع الطلاق  
 لم يمنع حكم السابع من ذلك **والنص** الجواب **مسألة** ان الله رب العالمين  
 بموجب التعليق قبل حكم السابع **مسألة** الحلفت الزوجة الزور زوجة الزور  
 بباراه **مسألة** كروى عليه الطلاق المحلوقا عليه ولا يفسد حكم السابع والى  
 تنقض انتما وسموا بغير ما تنقض عن الزانية **والجواب** ايضا عن نكاح  
 صورت ما قولكم بمن علوقا بنعسه انه متى نقلت زوجته من تحت كسبه والى من  
 رضا وباراه منه من رجع **مسألة** انما تستحقه عليه كانت كالحال وحكم  
 مالم يكن ثم ان الزوجة الزور انتقلت مع زوجها رضا وباراه **مسألة** ان الله رب العالمين  
 انما قضيت ما تنقله مع زوجها في المكان وتوجهت الزوجة الزور الى منزل ابيها  
 للزيارة وانتقلت عن العود مع زوجها الى منزل له **مسألة** ان الله رب العالمين  
 بطلان من حالم بالسابع وينقل بغير رضا حاله لا وكل يستعمل التعليق بانشاء  
 عاذا بنعته بالرضا بالانقلاء **والنص** الجواب **مسألة** الحالم بالسابع متى نقلت الى حالي  
 ابيها الى المكان الزور بغير رضا وباراه منه من رجع **مسألة** انما تستحقه عليه كانت كالحال  
 بالتعليق الزور بان حكمه مستمر ولم ينحل بانشاء الزور انتما ووجه عن الخلل  
 بانشاء ان النقلة التي مع الزوج لم ينحل بغير رضا حاله حتى ما خلت التعليق بنعته  
 فلما لمعادت الزوجه ابيها ونقل بغير ان انتقلت **مسألة** نقل اخذ التعليق **مسألة**  
**وقد قال** الزور في البيبان ما روى من سبل ما له عمر نكاح امرأه وشركه بنعته  
 النكاح ان لا يخرج من البيبان ما روى من سبل ما له عمر نكاح امرأه وشركه بنعته  
 فخرج بامها باذنه **مسألة** ثم قالت له بغير ان خرجت معه واولا بك في ذلك الموضع  
 روية الزور في قال الزور له يلزم **مسألة** الحلفت الزور زوجة الزور الى محل كاتمه  
 جعل التعليق عاذا بنعته **مسألة** انما تستحقه عليه كانت كالحال وحكم  
 المعنى ولم يلقى الى اللعنة **مسألة** فراقتي من يدعي شيخنا العلامة المرجع  
 السبعين في النكاح يلزم في النكاح لانه الطوع **مسألة** **والنص** الجواب **مسألة** ان الله رب العالمين

مف

مسألة







الخالصة بل نية المحلوق بها الكونية وتبقة كما ينبغي وانما علو الكلاوة على الصبر في  
 امور ما بين اقلها من وجود الصبر ثم راي اهل جانبها هو حوزة ما وسمي كذا الفرائض  
 وان كان التعصير في التبقة بالواو كما في اذ المحقق المعاني لا الالبان كما سلب واما  
 وقوة مجرد الصبر من غير فعل منها بقدر على ما فيه وكذا في قول الطبري المتفق ان لها  
 العلم **انفسه** لا يرفع الظلال حيث لم يقع **و** في شرح التفسير للعلامة الفراء  
 ونصه الفصل الثالث في حكم ما اذا ارتب من كون عاصي لم يحصل له عذر صوابا  
 ان كانا على الجمع وان كانا على البر لم يحصل عذر حرصا والى المعلوم بعينه ان الحاصل  
 للمعصية المستتب بعينه فالسارحة مثاله ان دخلت الدار وكنت تبرا فانت  
 حرصا على عيبها معا فلا يحط بعذر صوابا **وقال** البري قول ان دخلت  
 الدار وكنت تبرا فانت حرصا على عيبها **فيسمى** **الضرورة**  
 بحسب ما يرتضيه الحال من استعمال الباب بكون لا يستغفار وجود الفرقة  
 وجود البال كجائده في هذه المقام لم يجمع مراعاتها وجمع رايها فان راي الرضا لم يرفع  
**دقيق** **رقيق** **ول** **رقيق** **تاليف** لم ينزل مقتضيهما **والحاصل** **فبتأخر**  
**راو** **طاب** **فمن** **انفع** **المثلية** **بالوقوف** **على** **ما** **يحصل** **في** **الضرورة** **المسايل** **من**  
**البروع** **والرايل** **فليعلم** **راي** **راي** **التيقن** **ومرا** **تباين** **وليس** **صارح** **الى** **الجمع** **والوقاف**  
**بعون** **المسلم** **الخلافة** **وبالمد** **بجانه** **وتعالي** **استعانة** **في** **جميع** **راي** **هوان**  
**في** **البر** **والمسال** **لخرمة** **النبى** **وراي** **قال** **مؤلفه** **جمع** **وعلم** **شواردة**  
**كاتب** **كفر** **الحروف** **ومرتب** **كثرة** **الاصناف** **العبارة** **وفير** **الى** **الله** **بجانه** **وتعلي**  
**كرا** **الدعوى** **ببر** **الدعوى** **من** **لجما** **الفرائض** **عبر** **المذنبه** **وسمى** **بجانه** **الارام**  
**عمر** **بني** **او** **اسم** **شئ** **شوا** **المبارك** **سنة** **اجرى** **وبعض** **وتسعا** **ايه** **وحسبنا**  
**الله** **ونعم** **الوكيل** **والكرام** **الزى** **بنعمة** **تم** **الطالحات** **وتنزل** **الى** **الركاء** **وكفى**  
**وسلام** **على** **عباده** **الذين** **اصحبا** **فخر** **التاليف** **المبارك** **بكر** **الله** **وحسن** **عونه**

الشماء

وقد كان

لعله رايه

لعله رايه

